إعداد	زينب حافظ		
	استشاري اجتماعي أول ، إيكوكنسرف للحلول البيئية		4 سبتمبر 2023
	يارا راشد		
	أخصائي بيئي ، إيكوكنسرف للحلول البيئية		
	فاطمة القصاص		
	أخصائي بيئي ، إيكوكنسرف للحلول البيئية		
تم الموافقة على التقرير			
مراجع الجودة			
	الاسم	**التوقيع**	**التاريخ**

السجل الخاص بالتقرير

عنوان المشروع	مشروع تأهيل ترام الرمل بالإسكندرية
رقم التعاقد	101M
عنوان التقرير	خطة إعادة التوطين القسري
رقم الإصدار	002

المراجعة	التاريخ	الوصف
0	18 يونية 2023	الإصدار الأول
1	3 أغسطس 2023	الإصدار الثاني
2	13 أغسطس 2023	الإصدار الثالث
3	23 أغسطس 2023	الإصدار الرابع
4	4 سبتمبر 2023	الإصدار الخامس

التقارير المرجعية

1. Contract 101M - Alexandria Raml Tramway effective as of 04 October 2020
2. NAT, Notice to Proceed Letter dated 23 September 2020
3. Quality Management System Standard (ISO 9001 Standard: 2015): Quality Management systems requirements.
4. Master Plan – RG 150322
5. IFC Handbook for Preparing a Resettlement Action Plan
6. Resettlement Policy Framework of the Raml Tram Project- August 2023

جدول المحتويات

- **مسرد المصطلحات ..... ر**
ملخص تنفيذي 1
1 المقدمة 36
1.1 تمهيد 36
1.2 الغرض من وثيقة إطار سياسة إعادة التوطين وأهدافها 36
1.3 منهجية إطار سياسة إعادة التوطين 38
1.4 توصيف المشروع 39
1.1.1 أسباب المشروع 41
1.1.2 أنشطة الإنشائات 41
1.1.3 المنطقة العازلة 42
1.1.4 الإطار الزمنى للإنشاء 43
1.1.5 الادارة المحلية لتشغيل المحطات 48
1.1.6 الوضع الحالى لترام الرمل وأوجه التحسين المحتملة 48
1.1.7 جهود المشروع للحد من نزع الملكيات 54
1.5 إطار التقرير 57
2 الإطار المؤسسي والقانوني 58
2.1 الإطار القانوني الوطني المنطبق 58
1.1.8 الدستور المصري (2014) 58
1.1.9 قوانين نزع ملكية الأراضي 59
1.1.10 سياسات ومعايير بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية 59
2.2 الإطار المؤسسي المصري 71
2.3 القوانين واللوائح الخاصة بالملكية في مصر 73
3 وصف الوضع الاجتماعي الاقتصادي الحالي للأشخاص المتأثرين بالمشروع 75
3.1 نظرة عامة 75
3.2 منهجية مسح الوضع الحالي 77
3.3 مستأجري المحلات والأكشاك 78
3.3.1 قيمة إيجار المتجر الشهرى 82
3.3.2 الفئات العمرية 83
3.3.3 حجم الأسر المعيشية 84
3.3.4 الحالة التعليمية 84
3.3.5 الحالة المهنية 85
3.3.6 الحالة الاقتصادية والإيرادات الشهرية 86
3.3.7 الوصول إلى المياه والكهرباء 88
3.3.8 توافر السجل الضريبي والسجل التجارى 88
3.3.9 الأعباء الصحية 89

3.4 وصف الوضع الاجتماعي الاقتصادي الحالي للعمال 89
3.4.1 الفئات العمرية للعمال 91
3.4.2 المستوى التعليمي للعمال 92
3.4.3 تنظيم علاقة العمل 93
3.4.4 الحالة الاجتماعية للعمال 94
3.4.5 تأمين العمال 95
3.4.6 الجوانب المالية للعمال 96
3.4.7 الإجراءات التصحيحية المقترحة بواسطة العمال 98
3.4.8 معلومات العمال عن المشروع 99
3.4.9 عمال المساجد 99
3.5 الباعة الجائلين وشبه الجائلين 99
3.6 المشردين وأطفال الشوارع 102
3.6.1 المشردين 102
3.6.2 أطفال الشارع 103
3.7 المسجد في منطقة باكوس 103
3.8 الفئات الضعيفة 104

4 التأثيرات السلبية للمشروع 106

4.1 التأثير الاقتصادي المؤقت المحتمل (مرحلة الإنشاءات) 106
4.1.1 نظرة عامة 106
4.1.2 التأثيرات على مستأجري المحلات التجارية والعمال 106
4.1.3 التأثيرات على الباعة المتجولين المتنقلين وشبه المتنقلين 106
4.1.4 التأثيرات على مشغلي النقل 108
4.2 التأثيرات الدائمة (مرحلة الإنشاءات والتشغيل) 108
4.2.1 نظرة عامة 108
4.2.2 المستأجرين وعمال المحلات 111
4.2.3 المساجد 115
4.2.4 أطفال الشوارع والمشردون 116
4.2.5 التأثيرات على وسائل النقل الأخرى 117

5 الأهلية و الاستحقاق و التاريخ الفاصل 118

5.1. التاريخ الفاصل CUT-OFF DATE 118
5.2. الأهلية 118
5.3. الاستحقاقات 121

6 التعويض و استعادة الدخل و مساعدة إعادة التوطين 132

6.1 تعويض المحلات/ المطاعم/ الأكشاك: 132
6.2 التعويض عن التأثيرات المؤقتة على المستأجرين والموظفين وأصحاب المحلات التجارية على طول الصف الذين يعانون من فقدان كامل للوصول: 133
6.3 تعويضات المساجد: 134
6.4 تعويضات العمال: 135

6.5 الإجراءات التخفيفية على أطفال الشوارع 136
6.6 الإجراءات التخفيفية على المشردين: 137
6.7 تقييم التعويضات والدعم الانتقالي 137

7 الاستشارات العامة و ترتيبات الإعلام 141

7.1 الإطار القانوني 141
7.1.1 اللوائح الوطنية 141
7.1.2 المتطلبات الدولية 141
7.2 أنشطة التشاور أثناء إعداد إطار سياسة إعادة التوطين 143
7.3 أنشطة التشاور أثناء إعداد إطار خطة إعادة التوطين 149
7.4 المشاركة خلال مرحلة إعداد خطة إعادة التوطين 149
7.5 أنشطة التشاور والمشاركة المخطط لها أثناء تنفيذ خطة عمل إعادة التوطين 152
7.6 إدارة الشكاوى. 154
7.6.1 آلية الشكوى المجتمعية الحالية بالهيئة القومية للأنفاق 154
7.6.2 آلية شكاوى المجتمع المقترحة 156
7.7 حفظ السجلات 160
7.8 مستندات الإعلام والإعلان 161
7.9 متابعة الشكاوى 161
7.10 السرية 161
7.11 إدارة شكاوى طبقا لاعتبارات النوع الاجتماعي 162
7.12 إجراءات التقاضي 162

8 المتابعة و التقييم 163

8.1 نظرة عامة 163
8.2 المتابعة الداخلية 163
8.3 المتابعة الخارجية والتقييم 164
8.4 المؤشرات التي يتم استخدامها للمتابعة الداخلية والخارجية 165

9 التنفيذ 171

9.1 أدوار ومسئوليات الهيئة القومية للأنفاق 171
9.2 أدوار ومسئوليات الجهات الأخرى 173
9.3 بناء القدرات 175
9.4 الجدول الزمني 177
9.5 الميزانية 178

قائمة الملحقات 180

الملحق رقم 1: قائمة مستأجري المحلات التجارية ومدة عقودهم 180
الملحق رقم 2: قائمة بالصور التى تعرض بعض مواقع الأصول المتأثرة بالمشروع 180
الملحق رقم 3: الأدوات البحثية 180
الملحق رقم 4: عقد الإيجار 180
الملحق رقم 5: أنشطة التشاور 180

الملحق رقم 6: شهادة الاستحقاق للمتأثرين 180
الملحق رقم 7: خطاب التضامن الاجتماعي - ترام الرمل..... 180
الملحق رقم 8: خطاب الهيئة القومية للأنفاق إلى الهيئة العامة لنقل الركاب بالإسكندرية بشأن عدم تأجير المحلات التجارية بعد التاريخ الفاصل 180
الملحق رقم 9: توضيحات من الهيئة العامة لنقل الركاب بالإسكندرية حول تأجير المحلات التجارية بعد تاريخ الانتهاء 180
الملحق رقم 10: بطاقات وصف مشروع ترام الرمل..... 180
الملحق رقم 11 قيمة المحلات التجارية المستأجرة 180
الملحق رقم 12: مذكرة نزع الملكية للنفع العام - ترام الرمل 180
الملحق رقم 13 استبعاد التفريعة الشمالية سيدي جابر 180
الملحق رقم 14 مواقع التوظيف في الإسكندرية 180
الملحق رقم 15 قرار الحد الأدنى للأجور 180
الملحق رقم 16 تشكيل لجنة التفاوض 180
الملحق رقم 17 إجمالي الإيرادات لكل متجر 180
الملحق رقم 18 - الخطة الزمنية المحدثة لمشروع تأهيل ترام الرمل..... 180
الملحق رقم 19 وثائق المنظمة غير الحكومية التي تدير المسجد..... 180
الملحق رقم 20 قرار نزع الملكية للنفع العام 181
الملحق رقم 21 الإعلان عن قرار حيازة الأراضي في الصحافة الوطنية 181

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال

شكل رقم 1-0: محطات ترام الرمل 3
شكل رقم 1-1: سور المحطة..... 42
شكل رقم 1-2: شكل يوضح محطات ترام الرمل..... 52
شكل رقم 1-3: المسار المقترح لترام الرمل ومحدد عليه المحطات الجديدة..... 53
شكل رقم 1-4: الممتلكات التي تم تفاديها في محطة سيدى جابر 56
شكل رقم 3-1: مستأجر في محل..... 75
شكل رقم 3-2: بائع في محل 75
شكل رقم 3-4: بائع جائل 76
شكل رقم 3-5: بائع شبه جائل..... 76
شكل رقم 3-6: أطفال شوارع..... 76
شكل رقم 3-7: مسجد 76
شكل رقم 3-8: نماذج لبعض المحلات التي تقع خارج المسار 77
شكل رقم 3-9: ميكروباصات في نطاق منطقة التأثر بالمشروع في ميدان المنشية 77
شكل رقم 3-10: التوك توك والتاكسي في نطاق منطقة التأثر بالمشروع..... 77

شكل رقم 3-11: التوزيع النسبي للمستأجرين طبقا لحالة التعاقد 80
شكل رقم 3-12: محل مستخدم كحديقة 80
شكل رقم 3-13: محل مستخدم كمرحاض عمومي 80
شكل رقم 3-14: طبيعة النشاط داخل كل محل..... 81
شكل رقم 3-15: كشك صغير في محطة سان ستيفانو 81
شكل رقم 3-16: نماذج للمحلات الواقعة داخل المحطة..... 81
شكل رقم 3-17: التوزيع النسبي للمحلات طبقا لمساحة المحل..... 82
شكل رقم 3-18: التوزيع النسبي للمحلات طبقا لقيمة الإيجار الشهرى 83
شكل رقم 3-19: التوزيع النسبي لمستأجرى المحلات تبعا للفئة العمرية..... 83
شكل رقم 3-20: التوزيع النسبي للمتأثرين طبقا لإجمالى عدد أفراد الأسرة المعيشية 84
شكل رقم 3-21: التوزيع النسبي للمتأثرين طبقا للمستوى التعليمي لهم 85
شكل رقم 3-22: التوزيع النسبي للمتأثرين طبقا للحالة العملية 86
شكل رقم 3-23: التوزيع النسبي للمستأجرين تبعا للإيراد الشهري لنشاط مماثل..... 87
شكل رقم 3-24: التوزيع النسبي للمتأثرين تبعا لتغير الدخل خلال 2020-2023 88
شكل رقم 3-25: التوزيع النسبي للعمالة تبعا لموقع العمل من موقع السكن..... 91
شكل رقم 3-26: التوزيع النسبي للعمال تبعا للفئة العمرية 92
شكل رقم 3-27: التوزيع النسبي للعمال تبعا للمستوى التعليمى..... 93
شكل رقم 3-28: التوزيع النسبي للعمالة تبعا للحالة العملية..... 94
شكل رقم 3-29: التوزيع النسبي للعمالة تبعا للتأمين ونوع العامل..... 96
شكل رقم 3-30: التوزيع النسبي للعمالة تبعا للراتب الشهرى و نوع العامل 97
شكل رقم 3-31: التوزيع النسبي للعمال تبعا لكونهم عائل الأسرة الرئيسى..... 97
شكل رقم 3-32: التوزيع النسبي للعمالة تبعا لمدى مساهماتهم في مصاريف المنزل..... 98
شكل رقم 3-33: التوزيع النسبي للعمالة تبعا للإجراءات التصحيحية المقترحة ونوع العامل 99
شكل رقم 3-34: بضائع معروضه فوق قفص من الجريد 101
شكل رقم 3-35: سيدة تشترى من أحد الباعة الجائلين..... 101
شكل رقم 3-36: بائع متجول في محطة باكوس..... 101
شكل رقم 3-37: بائعة متجولة في محطة باكوس 101
شكل رقم 3-38: مبادرة الدعم التي تقدمها وزارة التضامن الاجتماعي لأطفال الشوارع والمشردين..... 102
شكل رقم 3-39: متسول في الشارع (تم إخفاء وجهه بواسطة فريق الدراسة وذلك حفاظا على حقه في إبقاء وجهه غير معلوم 102
شكل رقم 3-40: المسجد الواقع في منطقة باكوس 104
شكل رقم 4-1: شخص يتولى تلميع الأحذية في محطة بولكلى..... 107
شكل رقم 4-2: بائع في الشارع (ثابت) 107
شكل رقم 4-3: الباعة المتجولين يقفوا بمحاذاة السور (المترو الخط الثالث – المرحلة الثالثة) القاهرة 107
شكل رقم 4-4: نموذج لمكان عبور شارع بالقرب من محطة الشبان المسلمين 108
شكل رقم 4-5: كشك في محطة رشدى 113
شكل رقم 4-6: محل ف محطة باكوس 113
شكل رقم 4-7: محل مستخدم كحديقة في محطة باكوس 113
شكل رقم 4-8: مسجد تم إنشائه في محطة باكوس بدلا من 4 محلات 113
شكل رقم 4-9: زاوية صغيرة (غير رسمية) في محطة فكتوريا 113

شكل رقم 4-10: محل مستخدم كمراحيض عمومية 113
شكل رقم 4-11: مسجد كبير تم إنشائه بدلا من محلات هيئة نقل الركاب بالإسكندرية (المسجد الأول) 116
شكل رقم 4-12: المسجد من الخارج (المسجد الأول) 116
شكل رقم 4-13: مسجد صغير غير رسمي (زاوية) تم إنشائه فوق رصيف محطة فكتوريا (المسجد الثاني)..... 116
شكل رقم 4-14: المسجد الصغير من الخارج (المسجد الثاني)..... 116
شكل رقم 4-15: أطفال شوارع في محطة سيدى جابر 117
شكل رقم 4-16: شخص مشرد في محطة الرمل..... 117
شكل رقم 7-1 : أنشطة التشاور خلال خطة إعادة التوطين من يونية 2022 وحتى يونية 2023 150
شكل رقم 7-2 : آلية الشكاوى الخاصة بالهيئة القومية للأنفاق..... 155

قائمة الجداول

جدول رقم 1-0: الأصول والأراضي والأشخاص المتأثرين بالمشروع 4
جدول رقم 2-0: منظومة الاستحقاق..... 8
جدول رقم 1-1: الأصول والأراضي والأشخاص المتأثرين بالمشروع 40
جدول رقم 2-1النقاط الرئيسية في الدفعة الأولى LOT 1..... 43
جدول رقم 3-1النقاط الرئيسية في الدفعة الثانية LOT 2..... 46
جدول رقم 4-1: قائمة بالمحلات التي تم إستبعادها 54
جدول رقم 1-2: الفجوات بين التشريعات القومية والدولية والآليات المقترحة لسد هذه الفجوات في مشروع إعادة تأهيل ترام الرمل بالإسكندرية..... 63
جدول رقم 2-2 : الإطار المؤسسى الخاص بالمشروع 71
جدول رقم 3-2 : أنواع حقوق الملكية العقارية وطرق نقل الملكية 73
جدول رقم 1-3 : إجمالي عدد المتأثرين في كل محطة طبقا لنوع المستأجر 78
جدول رقم 2-3 : التوزيع النسبى للمتأثرين تبعا لتوافر سجل ضريبى و سجل تجارى 89
جدول رقم 3-3 : توزيع العمالة في كل محطة تبعا لنوعهم..... 90
جدول رقم 4-3 : توزيع العمالة طبقا للحالة الزواجية 95
جدول رقم 1-4: الأصول والأراضي والأشخاص المتأثرين بالمشروع 108
جدول رقم 2-4 : توزيع المحلات المتأثرة حسب محطة الترام 112
جدول رقم 3-4 : الأصول المتأثرة في كل محطة..... 114
جدول رقم 4-4: التوزيع النسبى للمحلات تبعا لمساحة المحل بالمتر المربع 115
جدول رقم 1-5 : جدول ملخص للفئات المتأثرة (بشكل دائم او مؤقت) 119
جدول رقم 2-5 : منظومة الاستحقاق..... 122
جدول رقم 1-6:تقييم التعويضات والدعم الانتقالي 138
جدول رقم 1-7: أنشطة المشورة مع الفئات المتأثرة السابقة في إعداد إطار سياسة إعادة التوطين وتحديث تقييم الأثر البيئي والاجتماعي 143
جدول رقم 2-7: النتائج الرئيسية لأنشطة التشاور حتى الآن..... 145
جدول رقم 3-7 :ملخص للنتائج الرئيسية لأنشطة التشاور التي تم تنفيذها أثناء إعداد خطة إعادة التوطين 150
جدول رقم 4-7 أنشطة التشاور والمشاركة المخطط لها التي سيتم تنفيذها أثناء تنفيذ خطة عمل إعادة التوطين..... 152
جدول رقم 1-8 :أمثلة على الجوانب المقترحة اللازمة لأنشطة المتابعة والتقييم الداخلية والخارجية..... 165
جدول رقم 2-8 : مؤشرات متابعة إضافية 168
جدول رقم 3-8 : نماذج متابعة وتقييم..... 168

جدول رقم 9-1: الأدوار والمسئوليات الخاصة بتنفيذ خطة إعادة التوطين..... 171
جدول رقم 9-2 : أدوار ومسؤوليات الجهات المسؤولة عن تنفيذ خطة إعادة التوطين (المنظمات الحكومية) 174
جدول رقم 9-3: أنشطة بناء القدرات المقترحة 176
جدول رقم 9-4: الجدول الزمنى لأنشطة خطة إعادة التوطين 177
جدول رقم 9-5: الميزانية التقديرية لتنفيذ خطة إعادة التوطين القسري 178

- **مسرد المصطلحات**

المصطلح	الشرح
الحصر	دراسة للأسر تقوم بتغطية كافة الأشخاص المتأثرين من المشروع، بغض النظر عن الأحقية أو الملكية. وتقدم هذه الدراسة قائمة كاملة بكافة الأفراد الذين تضرروا من المشروع والأصول التي يمتلكونها. ويمكن استخدام مثل هذه الدراسة في الحد من المطالبات الاحتيالية التي يقوم بها الأشخاص الذين ينتقلون إلى المنطقة التي تضررت من المشروع على أمل أن يتم تعويضهم و/أو إعادة تسكينهم.
التعويض	يقصد به بشكل أساسي تكلفة القيمة المسددة مقابل الأرض المصادرة والمنزوع ملكيتها (بما في ذلك، الأشجار والمحاصيل التي تعذر حصادها)، والمنازل، والمباني، والأصول الثابتة الأخرى، بما في ذلك الأصول المستحوذ عليها لأغراض الاستخدام المؤقت أثناء المشروع. ويشمل أيضاً التكاليف المتكبدة بشكل مباشر لمساعدة الأشخاص المتأثرين في الحصول على عقارات بديلة، بالإضافة إلى تكلفة الحصول على مواقع إعادة التوطين.
التاريخ الفاصل	تاريخ الإحصاء والحصر الذي يتم من خلاله التحديد النهائي للسكان المتأثرين من المشروع واستحقاقاتهم.
الاستحقاقات	مجموعة من الإجراءات، تشمل التعويض، واستعادة الدخل، والمساعدة في الانتقال، ومصادر الدخل البديلة، وإعادة التسكين، من المقرر منحها للأشخاص المتأثرين من المشروع حسب طبيعة الخسارة لاستعادة حالتهم الاقتصادية والاجتماعية الأساسية.
تقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية	عملية تحديد وتوقع وتقويم التأثيرات البيئية والاجتماعية الإيجابية والسلبية للمشروع على البيئة البيوفيزيائية والبشرية، وتحديد سبل تجنب وتقليل وتخفيف وتعويض الأضرار والتأثيرات الناتجة، بما في ذلك تعويض الأضرار بالنسبة للبيئة، أو اتخاذ الإجراءات التصحيحية بالنسبة للتأثيرات الاجتماعية، من خلال تطبيق تدابير التخفيف بشكل تدريجي. وتشمل هذه العملية التشاور مع الجهات المعنية المباشرة وغير المباشرة وإعداد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية التي تشرح بشكل تفصيلي إجراءات تنفيذ تدابير التخفيف.
تكلفة الاستبدال الكاملة	القيمة المحددة للتعويض العادل عن: (1) الأرض بناءً على قدرتها الإنتاجية، (2) المنازل والمباني حسب أسعار السوق الحالية لمواد الإنشاءات والعمالة دون احتساب الإهلاك والخصومات بالنسبة لمواد الإنشاءات المستردة، (3) الأراضي السكنية، والمحاصيل، والأشجار، والسلع الأخرى حسب قيمتها السوقية. وينبغي أن تشمل هذه التكاليف، تكاليف الإزالة، أو تكاليف توصيل المرافق، أو تكاليف الضرائب المفروضة على المساكن الجديدة/الشركات التجارية المعاد تأسيسها، بما في ذلك التكاليف الإدارية، أو رسوم الملكية، أو تكاليف المعاملات القانونية الأخرى، وغيرها.

المصطلح	الشرح
إعادة التوطين غير الطوعي	التهجير والتأثير المادي (أي إعادة التسكين المادي أو فقدان المأوى)، و/أو التأثيرات الاقتصادية (أي فقدان الأصول أو الوصول إلى الأصول، بما يؤدي إلى فقدان مصادر الدخل أو سبل المعيشة) كنتيجة للاستحواذ على الأرض لأغراض تنفيذ المشروع أو تقييد الوصول إلى الموارد الطبيعية.
المتابعة	العمليات المتكررة لمتابعة وقياس معايير الجودة البيئية والاجتماعية لتقييم وتمكين عملية التغيير على مدى فترة زمنية ما.
الأشخاص المتضررون من المشروع	جميع الأشخاص المتأثرين من إعادة التوطين غير الطوعي، بما في ذلك جميع أفراد الأسرة (النساء، والرجال، والفتيات، والصبيان، والأجيال المختلفة في حالة الأسر الممتدة). يشمل الأشخاص المتضررون من المشروع جميع الأسر، أو الشركات، أو المنشآت الخاصة، أو الأقليات العرقية، أو مستأجري أو ملاك الأراضي، أو المزارعين المستأجرين، أو المستوطنين غير الرسميين بغض النظر عن شرعية إقامتهم، أو أصحاب الحقوق العرفية، أو مشغلي الأعمال غير الرسمية والموظفين/المساعدين، والذين، فيما يتعلق بالتغييرات الناتجة عن المشروع، (1) سيتأثر مستواهم المعيشي تأثراً عكسياً بدرجة كبيرة، و/أو (2) لهم حقا قانونيا أو سند ملكية أو نصيب في أي منزل أو أرض (بما في ذلك المباني السكنية والأراضي الزراعية أو المراعي) أو موارد المياه أو أي أصول ثابتة أو منقولة تم الاستحواذ عليها أو نزع ملكيتها أو تقييد الوصول إليها سواء كلياً أو جزئياً بشكل مؤقت أو دائم، و/أو (3) تضررت شركتهم أو مهنتهم أو عملهم أو محل إقامتهم أو مسكنهم بدرجة كبيرة، سواء صاحب ذلك نزوحه من المنطقة أم لا. تنطبق على الأشخاص المتأثرين من المشروع المستحقين، أحد الحالات التالية: (1) أن يكون لديهم حقوق قانونية رسمية في الأرض/المبنى الذي يشغلونه، و(2) ألا يكون لديهم حقوق قانونية رسمية في الأرض، ولكنهم يدعون أحقيتهم في الأرض أو الأصول، بشرط أن تكون هذه المزاعم معترف بها وفقاً لقانون الدولة أو يمكن الاعتراف بها بموجب القوانين القومية (مثل الأراضي الموروثة أو ذات الصلة بالحقوق العرفية)، و(3) الذين يعتمدون على الأرض المتأثرة للحصول على سبل الرزق من خلال الوصول إلى الموارد الطبيعية بشكل تقليدي، و(4) الذين لا يمتلكون حقوقاً قانونية معترف بها ولا يطالبون بأحقيتهم في الأرض التي يعيشون عليها أو المبنى الذي يشغلونه، و/أو (5) الأشخاص النازحين اقتصاديا الذين قد يتضررون من خسارة الأصول أو فقدان الوصول إليها.
التشاور العام	إذا تضررت أو إذا كان من المحتمل أن تتضرر المجتمعات بسبب التأثيرات السلبية للمشروع، ستتولى الشركة تنفيذ عملية تشاورية مجدية، بطريقة تمنح الأطراف المتأثرة الفرصة للتعبير عن آرائهم حول مخاطر المشروع، وتحديد آثاره، وتدابير التخفيف، وسبل التعاون مع القائمين على المشروع للاستجابة للاعتبارات الناشئة والتعامل معها.
خطة عمل إعادة التوطين	الوثيقة التي يصف فيها مروج المشروع أو أي جهة أخرى مختصة أو مسئولة تأثيرات التوطين غير الطوعي، ويحدد الإجراءات الواجب إتباعها لتحديد وتقويم وتعويض التأثيرات، والتدابير الواجب اتخاذها في جميع مراحل إعادة التوطين.

المصطلح	الشرح
الجهات المعنية	الأطراف المعنية في تطوير مشروع ما، والذين سيشاركون في العملية الاستشارية، ويتضمن المصطلح أي فرد أو مجموعة تتأثر، أو تعتقد أنها تتأثر بالمشروع، وأي فرد أو مجموعة يمكن أن تلعب دوراً هاماً في تشكيل أو التأثير على المشروع، سواء بصورة إيجابية كانت أو سلبية، بما في ذلك المجتمعات المضيفة/ السكان المضيفين.
المجموعات الأكثر عرضة للتأثير	المجموعات السكانية التي قد تعاني بشكل تناسبي من التأثيرات العكسية لإعادة التوطين، مثل كبار السن والأطفال والمعاقين والفقراء والفئات المنعزلة والأسر ذات العائل الواحد.

ملخص تنفيذي

1. المقدمة

تقدّم هذه الوثيقة خطة العمل لإعادة التوطين لمشروع تأهيل ترام الرمل في محافظة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية. سيتم تنفيذها بواسطة الهيئة القومية للأنفاق.(NAT)

تم إعداد هذه الخطة في يونيو 2023. توثّق الالتزامات والإجراءات التي يجب تنفيذها للتخفيف من جميع التأثيرات المتعلقة بإعادة التوطين الغير طوعي والتهجير الاقتصادي وفقًا للقوانين المصرية والبنك الأوروبي للاستثمار (EIB) ووكالة التنمية الفرنسية (AFD)التي تعتبر بشكل رئيسي المقرضين لمشروع ترام الرمل. تعتمد AFD معايير البنك الدولي للبيئة والمعايير الاجتماعية.

في حالات الاستحواذ الغير طوعي على الأراضي والتهجير الاقتصادي، تُعتبر المعايير السادسة للاستحواذ الغير طوعي على الأراضي للبنك الأوروبي للاستثمار والمعايير الاجتماعية الخامسة للبنك الدولي المتعلقة بالاستحواذ على الأراضي والقيود على استخدام الأراضي وإعادة التوطين الغير طوعي مفعلة. بالإضافة إلى ذلك، تنطبق أيضًا معايير 10 لمتطلبات التعامل مع الفئات المعنية للبنك الأوروبي للاستثمار والبنك الدولي على هذا المشروع.

تعاقدت شركة إيكوكنسرف للحلول البيئية مع شركة Systra (استشاري الهيئة القومية للأنفاق) لتطوير خطة العمل لإعادة التوطين في 13 فبراير 2023.

2. النهج و المنهجية

فريق البحث والتقييم السريع المشارك اعتمد منهجية التقييم السريع التشاركي من خلال جمع المعلومات من المصادر الأولية والثانوية. قدمت الأبحاث المكتبية قاعدة معلومات أولية تم استكمالها بواسطة مقابلات المفوضين الرئيسيين مع أصحاب المشروع الرئيسي في الإسكندرية والقاهرة وفي موقع المشروع، بالإضافة إلى مناقشات المجموعات المستهدفة مع الأشخاص المتأثرين بالمشروع في الموقع.

تتألف الأبحاث المكتبية من:

- مراجعة المصادر الثانوية بما في ذلك الوثائق التقنية والمتعلقة بالمشروع.
- مراجعة الوثائق الأساسية بما في ذلك عقود الإيجار التي تقدمها هيئة النقل الركاب بالإسكندرية.
- مراجعة القوانين المصرية المتعلقة بحقوق الأراضي واستحواذ الأراضي.

- دراسة المسار والتوجيه الحالي للترام.
- تحليل المكان باستخدام بيانات نظم المعلومات الجغرافية والصور الفضائية المكتسبة من عام 2020.

تم إجراء الأبحاث الميدانية بواسطة فريق المسح التابع لشركة إيكوكنسرف (استشاري الدراسة) مع هيئة نقل الركاب بالإسكندرية لجمع البيانات الأساسية حول الأشخاص المتأثرين بالمشروع في ديسمبر 2020 وأكتوبر - ديسمبر 2021، وتم استكماله بأنشطة إضافية في يونيو 2022. وكان فريق المسح مكونًا من مجموعة من جمعي البيانات الإناث والذكور.

3. وصف المشروع

الهيئة القومية للأنفاق (مالك المشروع) هي الجهة الحكومية التي تعمل تحت إشراف وزارة النقل. تأسست في عام 1983 لتنفيذ مشاريع خطوط المترو في جمهورية مصر العربية. تتولى الهيئة القومية للأنفاق مسؤولية تطوير الأبحاث العلمية والاقتصادية ذات الصلة بخطوط المترو، بالتعاون مع الشركات الأجنبية والمحلية. منذ تأسيسها، نجحت الهيئة القومية للأنفاق في تنفيذ شبكات خطوط المترو (أكثر من 83 كم) بنجاح.

تقدم المجموعة المؤلفة من سيسترا وشركائها إيجيس، وإيس، وبروجاكس، خدمات نيابةً عن الهيئة القومية للأنفاق في التصميم الأولي وإعداد وتقييم وثائق المناقصة، ومتابعة الأعمال حتى نهاية فترة الضمان.

نظام الترام الحالي في الرمل هو نظام قضبان مزدوجة يعمل من محطة الرمل إلى محطة فيكتوريا (محطة ناصر). يعمل حاليًا كخطين مستقلين على جزء كبير من الخط، حيث يبلغ طول الخط 1 10.6 كم ويحتوي على 31 محطة، ويبلغ طول الخط 2 10.1 كم ويحتوي على 29 محطة. يبلغ إجمالي طول البنية التحتية 14.4 كم بما في ذلك الحلقتين (سيدي جابر وسان ستيفانو).

يمر الخط عبر المناطق الوسطى في الإسكندرية؛ حيث يخدم أكثر المناطق كثافة بين الشرق ووسط المدينة. يتفاوت المستوى الاجتماعي للسكان المخدومين على طول الخط من الفقر الشديد إلى الطبقة المتوسطة. يخدم الخط أيضًا المولدات الرئيسية للرحلات مثل الجامعة والنادي الرياضي ومحطتي قطار أبو قير.

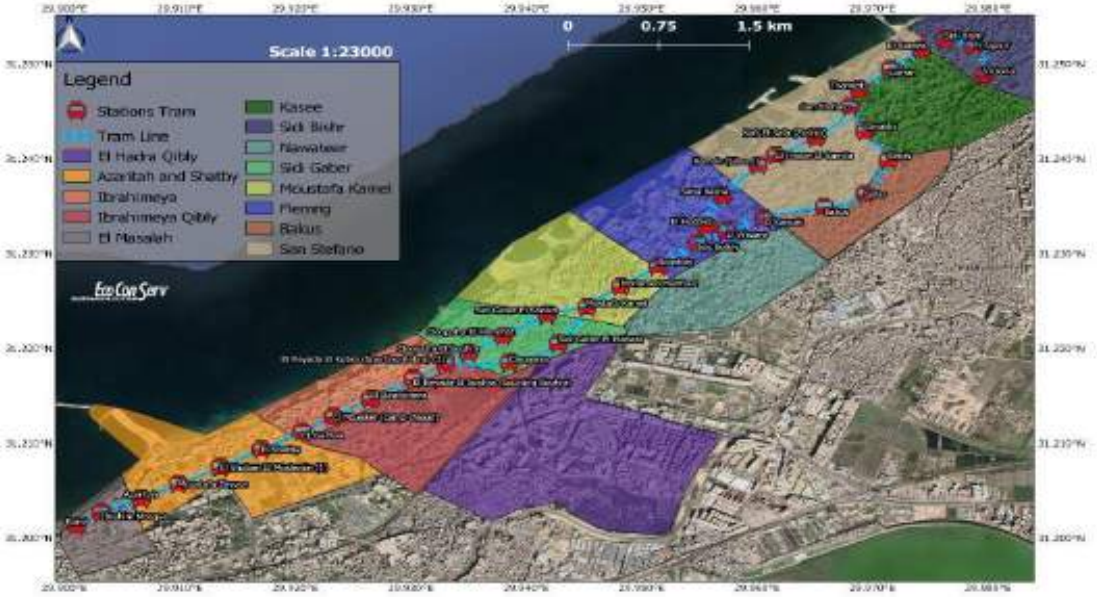

شكل رقم 1-0: محطات ترام الرمل

4. التأثيرات السلبية المحتملة المتعلقة بالاستحواذ غير الطوعي على الأراضي وتدهور سبل المعيشة

الهيئة القومية للأنفاق أكدت أن جميع الجهود ستبذل لتجنب أي إغلاق للطرق وأن الوصول إلى المحلات والأعمال المحلية خارج المحطات وممرات العبور سيكون مضمونًا أثناء الإنشاءات . ومن المفترض بالتالي أن هذه الأعمال التجارية لن تواجه أي فقد في الوصول يؤدي إلى فقدان مؤقت في الدخل. ومع ذلك، يحدد خطة العمل لإعادة التوطين هذه إطارًا يغطي جميع السيناريوهات المحتملة، بما في ذلك حدوث تغيرات غير متوقعة في تصاميم الإنشاءات قد تؤدي إلى تأثيرات مؤقتة محتملة على المحلات والأعمال المحلية خارج المحطات وممرات العبور. وعلى هذا النحو، تحدد الأقسام التالية من خطة العمل لإعادة التوطين هذه نهج التعويض لكل من التأثيرات المؤقتة المحتملة، في حالة حدوث مثل هذه التأثيرات، والتأثيرات الدائمة.

مشروع ترام رمل سيؤدي إلى تأثيرات سلبية مختلفة تتعلق بالاستيلاء الدائم على الأراضي والتأثيرات على سبل العيش.

جدول رقم 1-0: الأصول والأراضي والأشخاص المتأثرين بالمشروع

الأرض المتأثرة	المساحة الكلية للأرض المتأثرة	المدة	مالك الارض	الاستخدام الحالي للأرض
الأراضي				
1. قطعة أرض مخصصة لبناء محطة كهرباء	قطعة ارض واحدة 205مترا مربعا	دائم	هيئة محافظة الإسكندرية	تستخدم الأرض كحديقة صغيرة مزروعة بالأشجار. الحديقة لا يستخدمها أحد لأنها محاطة بالسياج. لن يتأثر أحد بسبب حيازة الأرض هناك.
2. الأرض المخصصة لخط ترام الرمل من محطة الرمل إلى محطة فيكتوريا والورشة	208210مترا مربعا	دائم	هيئة محافظة الإسكندرية و هيئة نقل الركاب بالإسكندرية	يتم استخدام الأرض بواسطة الترام الحالي والورشة. تم الإبلاغ عن العديد من المرافق التجارية ومنشآت خدمية على الطريق (91 محلا / مسجد / مرحاض)
3. حق الطريق	لا أرض مطلوبة	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
4. معسكر الإنشاءات	ليس هناك أي أراضي مطلوبة حتى الآن. قرار الأرض التي يتم استخدامها هو في الأساس قرار المقاول.	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
5. البنية التحتية (الخطوط الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية	أرض مطلوبة	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق

الأصول المتأثرة	العدد الإجمالي للأصول المتأثرة	المدة	مالك الاصول	الاستخدام الحالي للأصول
الأصول				
المحلات / الأكشاك / المحلات المستخدمة كحديقة مفتوحة / مرحاض يستخدمه الرجال/ إنشاء مسجد بدلاً من المحلات التجارية.	117(يعمل منهم 79 فقط)	دائم	وهيئة نقل الركاب بالإسكندرية (مالك المحلات)	المحلات المتأثرة تستخدم للأنشطة التجارية. المسجد يستخدم للصلاة.
مسجد صغير غير رسمي أقيم في المحطة	1	دائم	هيكل غير قانوني خاص لا يملكه أحد. تم بناء المسجد من خلال جمع التبرعات من أبناء المجتمع. لم يطالب أحد بملكية المسجد	مسجد يستخدم للصلاة

		المجموعات المتأثرة	العدد الإجمالي للمجموعات المتأثرة	تعليقات
الأشخاص المتأثرين بالمشروع				
1. المستأجرون	1.1	مستأجرو المحلات / الأكشاك بعقود تنتهي قبل يونيو 2023[1].	**38**	أصحاب الأصول والأراضي هم هيئة نقل الركاب بالإسكندرية ومحافظة الإسكندرية.
	1.2	مستأجرو المحلات / الأكشاك بعقود سارية المفعول بعد يونيو 2023	**19**	
	1.3	مستأجرو المحلات / الأكشاك من هيئة نقل الركاب في الإسكندرية بعقود انتهت قبل عام 2014 لكنهم استمروا في دفع إيجارات منخفضة	**20**	
	1.4	مستأجرون بعقود منتهية في يوليو 2023	**2**	
	1.5	مستأجرون من الباطن	**2**	
		المجموع الفرعي	79 **مستأجر / 2 مستأجر من الباطن**	
2. الأفراد العاملون	2.1	أفراد بعقود رسمية دائمة مع شركات عامة (مثل شركة التوزيع المتحدة (جريدة الجمهورية) ، مؤسسة الأخبار، مؤسسة دار الهلال)	**4**	عمال غير نظاميون يعملون يوميًا في المقاهي والمطاعم
	2.2	أفراد بعقود رسمية دائمة مع مستأجري المحلات	**0**	
	2.3	أفراد بعقود غير رسمية	**70**	
	2.4	أفراد منخرطون في أعمال عرضية (يعملون في المطاعم والمقاهي)	**57 (1 موسمي- 2 بعض الوقت-54 – عمالة يومية)**	
		إجمالي	**131**	
	2.5	عمال الترام الذين يعملون في ترام الرمل حاليا ويتم استقدامهم بشكل دائم بواسطة جهة حكومية[2] (هيئة نقل الركاب في الإسكندرية)	**200**	
	2.6	عمال المسجد (تديره جمعية جعفر بن ابى طالب)	**4** دوام كامل + **1** دوام جزئي بواسطة المنظمات غير الحكومية[3] وتم **1** تعيين إمام واحد بواسطة وزارة الأوقاف	
		المجموع الفرعي	**يقدر بـ 131 عامل 200 عامل من عمال الهيئة 6 عمال في المسجد**	**العمالة (العدد المبدئي يتم تحديثه قبل 3 أشهر من النقل)**
4. الباعة الجائلون غير الرسميون	3.1	الباعة الجائلين الذين لديهم عربة / طاولة / أكشاك يدوية ثابتة	**لا يوجد تقديرات (حوالي 10 من الباعة حول المحطات)**	خلال زيارات الموقع المختلفة، لم يكن عدد البائعين مماثلاً لأن البائعين لم يكن لديهم مواقع ثابتة.
	1.2	الباعة الجائلين الذين ليس لديهم مكان عمل ثابت	**تقديرياً 20 – 30**	

[1] وقد تم تحديد هاتين الفئتين لأن الهيئة القومية للأنفاق اقترحت أن أولئك الذين ستنتهي عقودهم قبل بدء الإنشاءات لا يستحقون التعويض. نظرًا لأن الممارسة المعتادة هي للمستأجرين الذين تنتهي عقودهم لمواصلة دفع الإيجار حتى يتم تحديد المستأجر الجديد، فقد كان من المناسب تضمين هؤلاء كمستأجرين للحصول على تعويض بغض النظر عن تاريخ انتهاء التعاقد.

[2] هؤلاء هم الموظفون الحكوميون المعينون من قبل هيئة نقل الركاب بالإسكندرية على أساس عقد دائم.

[3] الجمعية أهلية لا تعمل داخل المسجد حيث يقع المقر الرئيسي للجمعية الأهلية في حي باكوس

	المجموعات المتأثرة	العدد الإجمالي للمجموعات المتأثرة	تعليقات
الأشخاص المتأثرين بالمشروع			
	1.3 الباعة الجائلين الذين يعملون داخل عربات الترام	**تقديرياً 15 – 25**	
	الإجمالي	**تقديرياً 45 – 65**	**يتم تعديل الرقم المبدئي خلال الحصر النهائى**
5. أطفال الشوارع	4.1 أطفال الشوارع الذين ليس لديهم ترتيب بديل للسكن	**لا يوجد تقديرات لهم**	عدد أطفال الشوارع لم يكن ثابت لكل زيارة
	5.1 أطفال الشوارع الذين لديهم ملاجئ أو عائلات	**لا يوجد تقديرات لهم**	
	5.2 أطفال الشوارع المتورطون في أعمال غير مشروعة (مثل تجارة المخدرات)	**لا يوجد تقديرات لهم**	
	المجموع الفرعي	**لا يوجد تقديرات لهم**	
6 المشردون والمتسولون	5.1 أشخاص لا مأوى لهم مع إعاقة عقلية	**لا يوجد تقديرات لهم كما أفادت مديرية التضامن**	تغير العدد 4 مرات مع كل زيارة ميدانية
	5.2 مشردون الذين ليس لديهم سكن	**يوجد تقديرات لهم كما أفادت مديرية التضامن**	
	5.3 مشردون يعملون كمتسولين ولديهم سكن بديل	**يوجد تقديرات لهم كما أفادت مديرية التضامن**	
	المجموع الفرعي	**يوجد تقديرات لهم كما أفادت مديرية التضامن**	
الحديقة[5]	حديقة مستأجر المحل الذي زرع أشجار الزينة (في الحديقة أو بالقرب من المحل)	**1**[4]	استأجر مستأجر محلاً واستخدمه في زراعة الأشجار وجعله منطقة مفتوحة
المباني الدينية	مسجد	**2**	مسجد كبير تديره جمعية أهلية . تم بناء مسجد آخر صغير جدًا في المحطة بواسطة أفراد المجتمع.

5. الإطار التشريعي والتنظيمي

أ) التشريعات الوطنية

لدى الحكومة المصرية سياسة لدفع تعويضات أو تقديم المساعدة للأشخاص الذين تتأثر أراضيهم وممتلكاتهم بالمشاريع التي تقوم بها الحكومة. تشمل القوانين المصرية الأكثر صلة التي تنظم هذه القضايا ما يلي:

- الدستور المصري (2014)؛

[4] سبق أن تم احتسابه ضمن الفئة الأولى.
[5] تقرر تقديم خسارة الحديقة كفئة منفصلة من الخسائر ولكن تم تسجيل المستأجرين تحت الفئة الأولى أعلاه

- وعلى القانون رقم (10) لسنة 1990 بشأن نزع الملكية للمنفعة العامة، المعدل بالقانون رقم 1 لسنة 2015 والقانون رقم 24 لسنة 2018 والقانون 187 لسنة 2020.
- القانون المدني المصري;

ب) التشريعات الدولية

- سياسات ومعايير بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية المعمول بها
  - المعايير البيئية والاجتماعية لبنك الاستثمار الأوروبي (أكتوبر 2018)
- المعيار 6 المتعلق بالاستحواذ غير الطوعي على الأراضي
- معيار إشراك الفئات المعنية رقم 10
- تشريعات الوكالة الفرنسية للتنمية المطبقة المتعلقة بإعادة التوطين القسري و ESS 5 و 10 للبنك الدولي

6. معايير الأهلية والاستحقاق

تم الكشف عن تاريخ الانتهاء الأولي بواسطة الهيئة القومية للأنفاق بوصفه 31 ديسمبر 2020 في البداية. وتم الكشف عنه لجميع الجهات المعنية في اجتماع أُقيم مع محافظ الإسكندرية في 19 يناير 2021. بعد إصدار قرار الاهتمام بالأرض والحصول عليه في 22 ديسمبر 2021 وإعداد التعداد السكاني النهائي في يونيو 2022، تم الكشف عن تاريخ الانتهاء في 15 يونيو 2023.

يعتبر المشروع جميع الأشخاص ذوي العنوان القانوني أو غير القانوني مؤهلين لاتخاذ إجراءات تصحيحية. تم تحديد فئتين من التأثيرات المؤقتة المحتملة على الوصول: (١) فقدان الوصول الكلي إلى المحلات التجارية، و (٢) فقدان الوصول الجزئي وتقليص حركة العملاء. لا يُعتبر الأخير ضمن نطاق خطة العمل المتعلقة بالإعادة التوطين وسيتم التعامل معه على حده كأحد تأثيرات الإنشاءات .

بالنسبة للتأثيرات المؤقتة على المحلات التجارية التي قد تواجه فقدانًا كاملاً للوصول خلال فترة الإنشاءات (أكدت الهيئة القومية للأنفاق أن مثل هذا التأثير لن يكون مطبقًا)، لن يتم تحديد تاريخ انتهاء لأن هذه التأثيرات قد تحدث في أي وقت خلال فترة الإنشاءات . سيتم تحديد التأثيرات المؤقتة على المحلات التجارية، إن وجدت، قبل بدء عمليات الإنشاءات وسيكون للمستأجرين المتأثرين أو أصحاب المحلات الحق في التعويض واتخاذ إجراءات تصحيحية وفقًا لمصفوفة حقوق التعويض المنصوص عليها في خطة العمل المتعلقة بالإعادة التوطين في حالة حدوث فقدان كبير لسبل العيش.

لن يخضع جميع الباعة والأطفال الشوارع الموجودين على طول الطريق لتاريخ الانتهاء، حيث يتغير عددهم وتُعتبر حركتهم مرتفعة. وبناءً على ذلك، سيكون لأي بائعين ومشردين (أطفال - بالغين) الحق في اتخاذ إجراءات تصحيحية .

.

جدول رقم 2-0: منظومة الاستحقاق

نوع الخسارة	المجموعات المؤهلة		عدد الأشخاص المتأثرين من المشروع	الاستحقاقات طبقًا للمتطلبات المصرية	استحقاقات إضافية للوفاء بالمعايير والمتطلبات الدولية
	الفئة الرئيسية	الفئة الفرعية			
خسارة أعمال (محلات مستأجرة)	I. مستأجرو المحلات التجارية والأكشاك التي تملكها الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الإسكندرية[6]	I.1: مستأجر المحل/ الكشك ينتهي عقده قبل يونيو 2022[7]	(38)	لا يوجد استحقاق محدد وفقًا للقوانين المصرية	تعويض نقدي •التعويض النقدي بتكلفة الاستبدال الكاملة عن الدخل المفقود بما في ذلك[8]: o سيحصل جميع المستأجرين باستثناء أولئك الذين تم إنهاء عقدهم قبل 2014 ويدفعون رسوم إيجار أكثر من 500 جنيه مصري شهريًا (أكثر من 32 دولارًا أمريكيًا) على عقد إيجار لمدة 3 أشهر يعادل القيمة السوقية لإيجارات المحلات ذات الخصائص المماثلة أو أفضل في نفس الحي / الشارع / الحي بناءً على التقييم الذي أجرته لجنة
		I.2 مستأجر المحلات التجارية/ الأكشاك بعقد ساري المفعول بعد يونيو 2022	(19)		

[6] ومن خلال أنشطة التشاور مع الأشخاص المتأثرين بالمشروع في شهري مايو ويونيو 2023، أفاد بعض المستأجرين أنهم سوف يقومون بإخلاء متاجرهم وسينتقلون إلى متاجر بديلة، حتى قبل تنفيذ أنشطة الإخلاء. وسيكون لهذه الفئة الحق في التعويض كما كان الحال في الحصر النهائي

[7] قد تم تحديد هاتين الفئتين لأن الهيئة القومية للأنفاق اقترحت أن أولئك الذين سينتهي عقدهم قبل بدء الإنشاءات يجب ألا يحق لهم الحصول على تعويض. نظرًا لأن الممارسة المعتادة هي للمستأجرين الذين تنتهي عقودهم لمواصلة دفع الإيجار حتى يتم تحديد المستأجر الجديد، فقد كان من المناسب تضمين هؤلاء المستأجرين كمستأجرين للحصول على تعويض بغض النظر عن تاريخ انتهاء العقد.

[8] إذا كان تعويض لجنة التعويضات أقل من تكلفة الاستبدال، فستقوم الهيئة القومية للأنفاق بإبلاغ اللجنة بمتطلبات وكالات التمويل قبل البدء في أنشطة التعويض. سيحدث هذا قبل أن تقوم اللجنة بتقييم الأصول. ستصدر الهيئة القومية للأنفاق موافقة من رئيس لجنة التعويضات لتقييم التعويض وفقًا لتكلفة الاستبدال الكاملة التي سيتم تقديمها في خطة إعادة التوطين بناءً على الموافقة أو القرار الذي سيتم استلامه من معالي وزير النقل. ستتضمن الموافقة/ القرار ملحقًا يوفر إرشادات حول الاستحقاق ومنهجية تقييم التعويض بما في ذلك أسعار السوق التي سيتم تطبيقها. بالإضافة إلى ذلك، سيحضر ممثلو الهيئة القومية للأنفاق داخل لجنة التعويضات جميع الاجتماعات التي ستنفذها لجنة التعويضات. إن حضوره ومشاركته في توجيه اللجنة لتحقيق الاستبدال الكامل سيضمن التزام لجنة التعويضات بتطبيق ما تم تقديمه في خطة عمل إعادة التوطين.

نوع الخسارة	المجموعات المؤهلة		عدد الأشخاص المتأثرين من المشروع	الاستحقاقات طبقًا للمتطلبات المصرية	استحقاقات إضافية للوفاء بالمعايير والمتطلبات الدولية
	الفئة الرئيسية	الفئة الفرعية			
		I.3: مستأجر محل/ كشك من الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الإسكندرية بعقود انتهت قبل 2014 لكنها استمرت في دفع إيجارات منخفضة	(20)		التعويضات [9] .سيعتمد التقييم على عقد الإيجار المحدد مسبقًا في نموذج إعادة التوطين (راجع القسم 6.6).[10] يحق للمستأجرين الذين تم إنهاء عقدهم قبل عام 2014 ودفعوا رسوم إيجار منخفضة (أقل من 500 جنيه مصري حوالي 32 دولارًا أمريكيًا) الحصول على عقد إيجار لمدة (3) أشهر يعادل القيمة السوقية كما هو مذكور أعلاه.
		4: المستأجرين بعقود منتهية من 2015 إلى 2021	(2)		o نظرًا لأن المستأجرين الذين لديهم عقد ساري المفعول حتى ديسمبر 2013 يدفعون قيمة إيجار منخفضة نسبيًا (أقل من 500 جنيه مصري)، فسيكونون بحاجة لفترة أطول لاستعادة دخلهم. من الضروري اعتبار أن رسوم إيجار المحلات البديلة قد تكون أغلى من المحلات المؤجرة الحالية.

[9] يتم صياغة المجلس الدستوري بناء على قرار من المحافظ أو وزير النقل. ستتألف لجنة التعويضات من ممثل عن الهيئة العامة للخدمات الحكومية وممثل عن المديرية الزراعية، ومديرية الإسكان والمرافق ومديرية الضرائب العقارية على مستوى المحافظة. دائرة مسح الأراضي بمحافظة الإسكندرية، مسوح الإسكان داخل هيئة المحافظة والهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الإسكندرية. بالإضافة إلى كونه ممثلًا للمالك (الهيئة القومية للأنفاق ووزارة النقل) والأشخاص المتأثرين بالمشروع الذين سيتم اختيارهم من قبل الأشخاص المتضررين للتحدث نيابة عنهم. في خطة عمل إعادة التوطين، سيتم تحديد الأشخاص المتأثرين بالمشروع وتقديم أسباب الاختيار. سيعتمد اختيار الأشخاص المتأثرين بالمشروع على: 1) سيقوم أولئك الذين يرغبون في المشاركة في اللجنة بإبلاغ مسؤول الاتصال المجتمعي في الهيئة القومية للأنفاق، 2) سيتم مشاركة قائمة المرشحين مع الأشخاص المتأثرين بالمشروع. 3) سيختارون ما بين 3-5 أشخاص. 4) سيتم إبلاغ لجنة التعويضات عن الأشخاص المختارين. علاوة على ذلك، قد تحضر سلطات المنطقة والوحدات الأخرى.

[10] تلعب الهيئة القومية للأنفاق ووزارة النقل دورًا رئيسيًا في عملية التعويض من خلال إصدار قرار النفع العام وتقديم التعويض بما يتماشى مع المعايير الدولية. من أجل التغلب على التحدي المتمثل في ضمان أن تحدد جماعة الدار البيضاء التعويضات والاستحقاقات بما يتماشى مع معايير بنك الاستثمار الأوروبي/ الوكالة الفرنسية للتنمية، ستقدم الهيئة القومية للأنفاق مذكرة إلى معالي وزير النقل من أجل الموافقة على جميع عناصر متطلبات التعويض. عند موافقته، سوف تلتزم لجنة التعويضات بجميع متطلبات التعويض.

نوع الخسارة	المجموعات المؤهلة		عدد الأشخاص المتأثرين من المشروع	الاستحقاقات طبقًا للمتطلبات المصرية	استحقاقات إضافية للوفاء بالمعايير والمتطلبات الدولية
	الفئة الرئيسية	الفئة الفرعية			
					o 3أشهر من صافي قيمة الإيرادات (باستثناء جميع المصاريف مثل رسوم المياه ورواتب العمال وتكلفة الكهرباء). سيتم احتساب الإيرادات بواسطة التعويض النقدي بناءًا على التقييم الحقيقي لنشاط المحل المماثل باتباع المنهجية الواردة في إطار سياسة إعادة التوطين (راجع القسم 6..6 (يجب أن تكون المحلات البديلة في نفس الظروف أو أفضل من المحلات الحالية كما هو منصوص عليه في متطلبات بنك الاستثمار الأوروبي/ الوكالة الفرنسية للتنمية. o بالنسبة للعناصر والأشياء التي لا يمكن نقلها، سيتم تقديم تعويض نقدي للأصل المتأثر. يجب أن يكون التعويض النقدي هو قيمة العناصر أو الأشياء المماثلة. o توفير تكلفة طلاء محل الاستبدال[11]. o في حالة تولي المستأجرين للعمال، ستدفع الهيئة القومية للأنفاق رواتب لمدة 3 أشهر (يرجى الاطلاع على مزيد من التفاصيل حول هذا في استحقاق العمال أدناه

11 تحدد الهيئة العامة للأنفاق بالتعاون الكامل مع لجنة التعويضات خمس فئات من تعويض الرسم. سيعتمد هذا على المنطقة الحالية للمحل المتأثر.

نوع الخسارة	المجموعات المؤهلة		عدد الأشخاص المتأثرين من المشروع	الاستحقاقات طبقًا للمتطلبات المصرية	استحقاقات إضافية للوفاء بالمعايير والمتطلبات الدولية
	الفئة الرئيسية	الفئة الفرعية			
					o ستقوم الهيئة القومية للأنفاق بصرف رسوم الإيجار للمحلات الجديدة وتكلفة الطلاء والإيرادات قبل 3 أشهر من الإخلاء. سيمكن هذا الأشخاص المتأثرين بالمشروع من تأجير المحل وبدء التشغيل حتى قبل الإخلاء. خصصت الهيئة القومية للأنفاق بالفعل 50 مليون جنيه مصري وفقًا لقرار النفع العام لاستخدامها في التعويض. **<u>الدعم العيني</u>** • دعم المستأجرين بالمحل بنقل المواد والبضائع إلى المحل البديل [12].. **<u>مساعدة الفئات الأكثر تأثرا (الهشة)</u>** • ستحصل المحلات التجارية والأكشاك التي تقل إيراداتها الشهرية عن 2500 جنيه مصري على دعم إضافي من خلال تزويدها، بالتعاون الكامل مع وكالة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، ببناء القدرات لتشغيل محل ومشاريع متناهية الصغر. سيتم توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة القومية للأنفاق ووكالة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر لتقديم جلسات تدريبية للأشخاص المتأثرين بالمشروع.

[12] سوف تتعاقد الهيئة القومية للأنفاق مع شركة لنقل جميع البضائع بشكل صحيح. سيتضمن العقد المبرم مع الشركة بندًا حول مسؤولية هذه الشركة عن أي ضرر يحدث للبضائع أثناء عملية النقل.

نوع الخسارة	المجموعات المؤهلة		عدد الأشخاص المتأثرين من المشروع	الاستحقاقات طبقًا للمتطلبات المصرية	استحقاقات إضافية للوفاء بالمعايير والمتطلبات الدولية
	الفئة الرئيسية	الفئة الفرعية			
					إجراءات المشورة • تم إبلاغ المستأجرين بالمشروع وتأثيراته على سبل عيشهم (الرجوع إلى خطة تضمين الفئات المتأثرة وأنشطة التشاور التي تم الإبلاغ عنها في إطار سياسة إعادة التوطين). تم الانتهاء من هذا النشاط بواسطة فريق مسح المشروع أثناء إعداد إطار سياسة إعادة التوطين في أكتوبر - ديسمبر 2021. • سيتم توجيه المستأجرين بواسطة مسؤول الاتصال بمجتمع الهيئة القومية للأنفاق حول كيفية اختيار محل بديل بعقلانية يمكنهم تحمل دفع رسوم الإيجار بعد الفترة الانتقالية. • سيتم تطبيق أنشطة قوية لتضمين الفئات المتأثرة لإبلاغهم باستحقاقاتهم وآلية الشكوى وإجراءات التعويض والجدول الزمني والمستندات القانونية المطلوبة لصرف تعويضاتهم. • مباشرة بعد إصدار قرار النفع العام سيتم إبلاغ المستأجر بالوقت المحدد للإخلاء حتى يتمكن من نقل ممتلكاته/ ممتلكاتها دون إتلافها. سيتم مشاركة الوقت المحدد مع المستأجرين قبل شهر واحد على الأقل من الإخلاء. • سيتم تنفيذ برنامج المشاركة الذي تم إبرازه في خطة مشاركة الفئات المتأثرة .

نوع الخسارة	المجموعات المؤهلة		عدد الأشخاص المتأثرين من المشروع	الاستحقاقات طبقًا للمتطلبات المصرية	استحقاقات إضافية للوفاء بالمعايير والمتطلبات الدولية
	الفئة الرئيسية	الفئة الفرعية			
		I.4: المستأجرون من الباطن	(2)	لا يوجد استحقاق محدد وفقا للقوانين المصرية. بالإضافة إلى ذلك، يتم اعتبارهم شاغلين غير رسميين ولا يحق لهم الحصول على أي تعويض	يعتبرون مستأجرين؛ وفقًا لذلك، يحق لهم الحصول على نفس الإجراءات التخفيفية على المذكورة أعلاه في (المجموعة 1 و 1 و 2).
فقدان الوظيفة	الأفراد العاملون	II.1: الأفراد الذين لديهم عقود رسمية دائمة مع مؤسسات حكومية على سبيل المثال مؤسسة دار الهلال للنشر[13].	8 أشخاص (بناءً على المعلومات المبلغ عنها ذاتيًا بواسطة العمال)	ويحق لهم الحصول على تعويض شهرين حسب قانون العمل رقم 12 لسنة 2003	سيتم إبلاغ الشركات بالمشروع من أجل نقل الموظفين/ العمال في الفروع الأخرى للمؤسسة. بدلاً من ذلك، إذا تم إنهاء عقوده، فسيتم تقديم ما يلي: **<u>التعويضات النقدية</u>** • راتب 3 أشهر بناءً على سجلات الرواتب. سيتم الدفع بناءً على موافقة مستأجر المحل على أساس شهري. وفقًا لذلك، لن يترك العمال العمل. سيتم دفع مدفوعاتهم بواسطة لجنة التعويضات على أساس شهري[14].. **<u>الدعم العيني</u>**

[13] سيتم تقييم تفاصيل حالة الاتصال لهؤلاء الموظفين بشكل أكبر في وقت إجراء الحصر.

[14] الهيئة القومية للأنفاق هي المسؤولة عن دفع جميع التعويضات ولكن الكيان المسؤول عن صرف التعويض للأشخاص المتأثرين بالمشروع هو اللجنة أو سلطة المحافظة.

نوع الخسارة	المجموعات المؤهلة		عدد الأشخاص المتأثرين من المشروع	الاستحقاقات طبقًا للمتطلبات المصرية	استحقاقات إضافية للوفاء بالمعايير والمتطلبات الدولية
	الفئة الرئيسية	الفئة الفرعية			
					• سيتم إعلامهم أيضًا بمواقع التوظيف ومعلومات الاتصال حول هذه المواقع، على سبيل المثال الهواتف المحمولة/ أرقام الهواتف/ العنوان والوظائف المتاحة التي تتناسب مع مؤهلاتهم (الملحق 14 مواقع التوظيف في مصر) • أنشطة بناء القدرات بالتعاون الكامل مع وزارة الصناعة والوكالة المصرية لتنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ستكون أنواع بناء القدرات حول دراسات جدوى المشاريع الصغيرة والتسويق والملابس الجاهزة والمهن الأخرى. سيتم توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة القومية للأنفاق والكيانين (الوكالة المصرية لتنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ووزارة الصناعة) لتقديم الدعم وبناء القدرات للعمال. سيتم مشاركة قائمة البرامج والوحدات النمطية المتاحة لبناء القدرات مع الأشخاص المتأثرين بالمشروع وسيتم تقديمها في خطة عمل إعادة التوطين. **مساعدة الفئات الأكثر تأثرا (الهشة)** **أنشطة المشورة المجتمعية** • سيتم إطلاع العمال على المشروع وتأثيراته على دخلهم. • سيتم إبلاغ الشركات بالمشروع من أجل نقل الموظفين/ العاملين في الفروع الأخرى

نوع الخسارة	المجموعات المؤهلة		عدد الأشخاص المتأثرين من المشروع	الاستحقاقات طبقًا للمتطلبات المصرية	استحقاقات إضافية للوفاء بالمعايير والمتطلبات الدولية
	الفئة الرئيسية	الفئة الفرعية			
		II.2: الأفراد الذين لديهم عقد دائم رسمي مع مستأجري المحلات	10-15 شخصًا (يعتمد التقدير على المعلومات المبلغ عنها ذاتيًا أثناء المشاورات مع مستأجري المحلات)	يحق لهم الحصول على تعويض شهرين حسب قانون العمل رقم 12 لسنة 2003	في حالة استمرار العامل المتضرر في العمل في نفس العمل، سيتم الالتزام بما يلي: **<u>تعويض نقدي</u>** • بالنظر إلى حقيقة أن المستأجر ليس لديه دخل خلال الفترة الانتقالية، وإذا كان المستأجر سيؤجر محلاً بديلاً وكان على استعداد لنقل العمال إليه، فسيتم تزويد العامل براتب 3 أشهر يتم دفعه مباشرة بواسطة لجنة التعويضات أو هيئة المحافظة [15].. ومع ذلك، إذا تم إنهاء عقد العامل أو قرر عدم الاستمرار في العمل في نفس العمل، فسيتم الالتزام بما يلي:[16]: التعويضات النقدية • راتب 3 أشهر على أساس الرواتب.

[15] ستقدم لجنة التعويضات بالتعاون مع الهيئة القومية للأنفاق الراتب للعمال على أساس شهري بعد الحصول على موافقة من المستأجر. سوف يعتمد الراتب الشهري على دليل يقدمه المستأجر على سبيل المثال قسيمة الراتب. في حالة عدم وجود دليل، ستقدر لجنة التعويضات الراتب على أساس متوسط الراتب للأشخاص المتعاقدين رسميًا مع نفس الوظيفة.

[16] قيد النظر من قبل خدمات المقاصة الإلكترونية ما إذا كانت مدفوعات العمال الذين سيستقيلون قد تكون حافزًا للأشخاص الذين يتركون وظائفهم مقابل بعض التقدم النقدي.

نوع الخسارة	المجموعات المؤهلة		عدد الأشخاص المتأثرين من المشروع	الاستحقاقات طبقًا للمتطلبات المصرية	استحقاقات إضافية للوفاء بالمعايير والمتطلبات الدولية
	الفئة الرئيسية	الفئة الفرعية			
					• سيحصل العمال على خطاب إنهاء رسمي من المستأجر من أجل الحصول على التعويض الكامل قبل شهر على الأقل من الإخلاء. • سيتم إبلاغ العمال بالوقت المحدد للإخلاء قبل ثلاثة أشهر على الأقل حتى يتمكنوا من العثور على وظيفة بديلة. سيتم إبلاغ جميع العمال بالوقت المحدد بواسطة استشاري إجراءات المحاسبة التنظيمية. بعد إصدار قرار النفع العام قبل 3 أشهر على الأقل من الإخلاء. سيحصلون على راتب لمدة 3 أشهر بناء على إيصال موقع من المستأجر. **التدابير العينية** • تزويدهم بأنشطة بناء القدرات بالتعاون الكامل مع وزارة الصناعة والوكالة المصرية لتنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إذا طلبوا ذلك. كما ذكر أعلاه، يقدم كلا الكيانين مجموعة واسعة من برامج بناء القدرات، على سبيل المثال دراسات الجدوى والتسويق والملابس الجاهزة ومهن أخرى. سيتم إعداد قائمة بجميع التدريبات المتاحة وإلحاقها بخطة عمل إعادة التوطين. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تقاسم القائمة مع العمال المتأثرين أثناء إعداد خطة إعادة التوطين بعد الحصر. **أنشطة التشاور(جميع العاملين)**

نوع الخسارة	المجموعات المؤهلة		عدد الأشخاص المتأثرين من المشروع	الاستحقاقات طبقًا للمتطلبات المصرية	استحقاقات إضافية للوفاء بالمعايير والمتطلبات الدولية
	الفئة الرئيسية	الفئة الفرعية			
					• سيتم تطبيق أنشطة قوية لتضمين الفئات المتأثرة لإبلاغ العمال عن استحقاقاتهم وآلية الشكوى وإجراءات التعويض والجدول الزمني والمستندات القانونية المطلوبة لصرف تعويضاتهم. • سيتم إبلاغ العمال بالوقت المحدد للإخلاء فورًا بعد إصدار قرار النفع العام بواسطة مستشار خطة إعادة التوطين من أجل التمكن من اتخاذ قرار مستنير والعثور على وظيفة بديلة في حال قرروا إنهاء ترتيباتهم التعاقدية الحالية. • سيتم إطلاع جميع العاملين على المشروع وتأثيراته على دخلهم. • سيتم إطلاع الجميع على مواقع التوظيف والوظائف المتاحة التي تتناسب مع مؤهلاتهم. أعد فريق مسح المشروع قائمة بشركات التوظيف في الإسكندرية (انظر الملحق 14) **<u>مساعدة الفئات الأكثر تأثرا (الهشة) (جميع العاملين)</u>**
		II.3: الأفراد ذوو العقود غير الرسمية مع مستأجري المحلات [17]	20-25 عاملاً (يعتمد التقدير على المعلومات المبلغ عنها ذاتيًا أثناء	بدون استحقاق وفقا للقانون المصري	بالنسبة للعاملين الذين سيستمرون في العمل في نفس العمل، سيتم الالتزام بما يلي: **<u>تعويض نقدى</u>**

[17] قيد النظر إذا كان المشروع سيضمن أن جميع العمال لديهم عقد رسمي للسماح بدفع التعويضات. نظام المقاصة الإلكترونية للتأكيد من خلال التعامل مع الهيئة القومية للأنفاق.

نوع الخسارة	المجموعات المؤهلة		عدد الأشخاص المتأثرين من المشروع	الاستحقاقات طبقًا للمتطلبات المصرية	استحقاقات إضافية للوفاء بالمعايير والمتطلبات الدولية
	الفئة الرئيسية	الفئة الفرعية			
			التشاور مع المستأجرين)		إذا كان مستأجر المحل سيؤجر محلاً بديلاً وكان على استعداد لنقل العمال، فسيتم تزويد العامل براتب 3 أشهر تدفعه الهيئة القومية للأنفاق مباشرة [18].. ومع ذلك، إذا تم إنهاء عقد العامل، فسيتم الالتزام بما يلي: **التعويضات النقدية** • راتب 3 أشهر على أساس الرواتب أو الإيصالات. • سيحصل العمال على خطاب إنهاء رسمي من المستأجر من أجل الحصول على التعويض الكامل قبل نقل العمل. • سيتم إبلاغ العمال بالوقت المحدد للإخلاء فورًا بعد إصدار قرار النفع العام بواسطة مستشار برنامج إعادة التوطين حتى يتمكنوا من العثور على وظيفة بديلة. سيتم مشاركة المعلومات قبل 3 أشهر من الإخلاء. • سيحصلون على راتب لمدة 3 أشهر بناء على إيصال موقع من المستأجر. **التدابير العينية**

[18] ستقدم لجنة التعويضات بالتعاون مع الهيئة القومية للأنفاق الراتب للعمال على أساس شهري بعد الحصول على موافقة من المستأجر. سوف يعتمد الراتب الشهري على دليل يقدمه المستأجر على سبيل المثال قسيمة الراتب. في حالة عدم وجود دليل، سيقدر لجنة التعويضات الراتب على أساس متوسط الراتب للأشخاص المتعاقدين رسميًا مع نفس الوظيفة.

نوع الخسارة	المجموعات المؤهلة		عدد الأشخاص المتأثرين من المشروع	الاستحقاقات طبقًا للمتطلبات المصرية	استحقاقات إضافية للوفاء بالمعايير والمتطلبات الدولية
	الفئة الرئيسية	الفئة الفرعية			
					• أنشطة بناء القدرات بالتعاون الكامل مع وزارة الصناعة والوكالة المصرية لتنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إذا طلبوا ذلك. ستكون أنواع بناء القدرات حول دراسات جدوى المشاريع الصغيرة والتسويق والملابس الجاهزة والمهن الأخرى. سيتم توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة القومية للأنفاق والكيانين لتقديم الدعم وبناء القدرات للعمال. سيتم مشاركة قائمة البرامج والوحدات النمطية المتاحة لبناء القدرات مع الأشخاص المتأثرين بالمشروع وسيتم تقديمها في خطة عمل إعادة التوطين. **<u>أنشطة التشاور(جميع العاملين)</u>** • سيتم تطبيق أنشطة قوية لتضمين الفئات المتأثرة لإبلاغ العمال عن استحقاقاتهم وآلية الشكوى وإجراءات التعويض والجدول الزمني والمستندات القانونية المطلوبة لصرف تعويضاتهم. • سيتم إبلاغ العمال بالوقت المحدد للإخلاء قبل ثلاثة أشهر على الأقل من نقل العمل الحالي حتى يتمكنوا من اتخاذ قرار مستنير والعثور على وظيفة بديلة في حال قرروا إنهاء ترتيباتهم التعاقدية الحالية. • سيتم إطلاع جميع العاملين على المشروع وتأثيراته على دخلهم.

نوع الخسارة	المجموعات المؤهلة		عدد الأشخاص المتأثرين من المشروع	الاستحقاقات طبقًا للمتطلبات المصرية	استحقاقات إضافية للوفاء بالمعايير والمتطلبات الدولية
	الفئة الرئيسية	الفئة الفرعية			
					• سيتم إطلاع الجميع على مواقع التوظيف والوظائف المتاحة التي تتناسب مع مؤهلاتهم. أعد فريق مسح المشروع قائمة بشركات التوظيف في الإسكندرية (انظر الملحق 14.)
		II.4 الأفراد المنخرطون في عمل عرضي على سبيل المثال النادل في المقاهي والمطاعم	يحدد لاحقا بعد الحصر	لا يوجد استحقاق وفقا للقانون المصري	سيحصلون على نفس الاستحقاق من المجموعة II.3.
		II.5: عمال الترام الذين يعملون في ترام الرمل حاليًا ويتم تجنيدهم بشكل دائم بواسطة الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الإسكندرية	200	لا يوجد استحقاق وفقًا للقانون المصري لأنهم لن يفقدوا وظائفهم	**<u>تعويض نقدي</u>** • لن يتم تقديم تعويض نقدي. **<u>أنشطة المشورة المجتمعية</u>** • سيتم إطلاع العمال على المشروع وتأثيراته. **<u>تدابير التخفيف</u>** أثناء الإنشاءات : • ستكون الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الإسكندرية مسؤولة عن نقل عمالها.

نوع الخسارة	المجموعات المؤهلة		عدد الأشخاص المتأثرين من المشروع	الاستحقاقات طبقًا للمتطلبات المصرية	استحقاقات إضافية للوفاء بالمعايير والمتطلبات الدولية
	الفئة الرئيسية	الفئة الفرعية			
					• ستوفر الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الإسكندرية عملية مفصلة لإعادة التوطين. • ستشارك الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الإسكندرية المعلومات مع الهيئة القومية للنفاق حول نقل عمالها. **<u>أثناء العملية:</u>** • تزويد السائقين وعمال الورشة والموصلات ببناء القدرات ليكونوا قادرين على العمل في الترام المعاد تأهيله (إن أمكن). بدلًا من ذلك • ستوظفهم الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الإسكندرية كما حدث أثناء مرحلة الإنشاءات . • سيتم استبعاد أي عامل يبلغ من العمر 60 عامًا حيث سيحصل على معاشه التقاعدي.
	عمال مسجد (الجمعية الأهلية جعفر بن أبي طالب		4 بدوام كامل + 1 بدوام جزئي تم توظيفهم بواسطة المنظمات غير الحكومية	لا يوجد استحقاق وفقًا للقانون المصري لأنهم لن يفقدوا وظائفهم	• يحق للعمال الأربعة الحصول على نفس التعويض والدعم العيني مثل الفئة II.3. الفرق الوحيد هو أنهم سيحصلون على راتب 6 أشهر قبل هدم المسجد حيث لن يتم إعادة بناء المسجد ولن يتم توفير مساجد بديلة لتوظيف العمال فيها.

نوع الخسارة	المجموعات المؤهلة		عدد الأشخاص المتأثرين من المشروع	الاستحقاقات طبقًا للمتطلبات المصرية	استحقاقات إضافية للوفاء بالمعايير والمتطلبات الدولية
	الفئة الرئيسية	الفئة الفرعية			
			1 - الإمام المعين بواسطة وزارة الأوقاف		• سيتم إعادة تسكين الإمام في وظيفة أخرى بواسطة وزارة الأوقاف. وفقًا لذلك، لا يحق له الحصول على التعويض النقدي المقدم بموجب الفئة 2 - 1.
فقدان الوصول إلى موقع التجارة	الباعة الجائلين المتنقلين غير الرسميين	1 III: الباعة الجائلين الذين لديهم عربة/ طاولة/ أكشاك يدوية ثابتة في فيكتوريا وباكوس والمحطات وحديقة المنشية	يقدر بـ10	لا يوجد استحقاق محدد وفقا للقانون المصري. على العكس من ذلك، يُعتبرون محتلين غير قانونيين للشوارع وتطاردهم قوات الشرطة.	لن يتأثر الباعة بالمشروع لأنهم سيكونون قادرين على مواصلة العمل وكسب الدخل. بناءًا على مشاريع مماثلة تم تنفيذها بواسطة البائعين المتجولين في الهيئة القومية للأنفاق، يستفيدون كثيرًا من المشروع حيث يمكنهم الوقوف بجانب السياج المعدني الإنشائي أثناء مرحلة الإنشاءات . (إشارة إلى مشروع خط المترو من المرحلة الثالثة بالمرحلة الثالثة وصور توضح الباعة الجائلين بالقرب من سور موقع الإنشاءات في حي أبو العلا والمعرض في إطار الرمل ترام). **<u>أنشطة المشورة المجتمعية</u>** • لا يوجد استحقاق محدد. ومع ذلك، سيتم تنفيذ برنامج قوي لتضمين الفئات المتأثرة مع البائعين الجائلين غير الرسميين لشرح أنشطة الإنشاءات والجداول الزمنية وآلية الشكوى. • سوف تقوم الهيئة القومية للأنفاق/ المقاول أيضًا بإظهار أو توجيه البائعين إلى المساحات الشاغرة ومناطق الظروف الأكثر أمانًا. • متابعة قوية لتأكيد حالة الرفاهية.

نوع الخسارة	المجموعات المؤهلة		عدد الأشخاص المتأثرين من المشروع	الاستحقاقات طبقًا للمتطلبات المصرية	استحقاقات إضافية للوفاء بالمعايير والمتطلبات الدولية
	الفئة الرئيسية	الفئة الفرعية			
					الدعم العيني • الدعم من الهيئة القومية للأنفاق/ المقاول في النقل حسب الحاجة (قد يحتاج بعض البائعين إلى دعم في نقل الطاولات والأكشاك وغيرها من المعدات حسب الاقتضاء إذا تم الاحتفاظ بها في الموقع ولم يتم إزالتها يوميًا).
		2 III: الباعة المتنقلون الذين ليس لديهم مكان عمل ثابت (يمكن العثور على هذه الفئة في معظم المحطات وحديقة المنشية)	يقدر بـ20-30	لا يوجد استحقاق محدد وفقًا للقانون المصري. ومع ذلك، يُعتبروا محتلين غير قانونيين للشوارع وتطاردهم قوات الشرطة.	**أنشطة المشورة المجتمعية** وبالنظر إلى حقيقة أنهم لن يتأثروا، فلن يحدث أي استحقاق نقدي محدد. ومع ذلك، سيتم تنفيذ برنامج قوي لتضمين الفئات المتأثرة مع البائعين الجائلين غير الرسميين لشرح أنشطة الإنشاءات والجداول الزمنية وآلية الشكوى. . أيضا متابعة قوية لتأكيد حالة الرفاهية. **الدعم العيني** • دعم تأمين المباني الجديدة المؤقتة من خلال تمكينها من البقاء بجانب سور الإنشاءات الذي يحيط بمواقع الإنشاءات . سيكون هذا المكان داعمًا للبائعين لأن الشرطة لن تطاردهم. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن توقع الهيئة القومية للأنفاق مذكرة تفاهم مع إدارة الأمن وسلطة المحافظة ومديرية التضامن الاجتماعي التي تمكن البائعين من العمل بأمان في المناطق المحددة.

نوع الخسارة	المجموعات المؤهلة		عدد الأشخاص المتأثرين من المشروع	الاستحقاقات طبقًا للمتطلبات المصرية	استحقاقات إضافية للوفاء بالمعايير والمتطلبات الدولية
	الفئة الرئيسية	الفئة الفرعية			
					<u>مساعدة الفئات الأكثر تأثرا (الهشة)</u> • مساعدة إضافية للضعف للأفراد الذين لديهم أعداد كبيرة من المعالين في الأسرة (الأطفال ، كبار السن، المعاقين) و/ أو أولئك الذين هم المزودون الأساسيون لأسرهم. يمكن تأمين المساعدة بواسطة المنظمات غير الحكومية (مصر الخير- كاريتاس- رسالة ... إلخ) التي لديها برامج داعمة مماثلة في محافظة الإسكندرية.
	III 3: الباعة الجائلين الذين يعملون داخل عربات الترام		يقدر بـ15 -25	لا يوجد استحقاق محدد وفقًا للقانون المصري. ومع ذلك، يُعتبروا محتلين غير قانونيين للشوارع وتطاردهم قوات الشرطة.	**<u>أنشطة المشورة المجتمعية</u>** لا يوجد استحقاق محدد. ومع ذلك، سيتم تنفيذ برنامج قوي لتضمين الفئات المتأثرة مع البائعين الجائلين غير الرسميين لشرح أنشطة الإنشاءات والجداول الزمنية وآلية الشكوى. أيضًا، متابعة قوية لتأكيد حالة الرفاهية.
فقدان الوصول إلى مأوى	IV. أطفال الشوارع	IV 1: أطفال الشوارع الذين ليس لديهم ترتيب بديل للسكن	التقدير التقريبي لهذه الفئة هو 3-5 أطفال	لا يوجد استحقاق محدد وفقًا للقانون المصري. ومع ذلك، يتم تصنيفهم على أنهم أيتام يحتاجون إلى ملاجئ.	سوف تتولى الهيئة القومية للأنفاق إيواء الأطفال في مأوى حكومي تابع لمديرية التضامن الاجتماعي **<u>الدعم العيني</u>**

نوع الخسارة	المجموعات المؤهلة		عدد الأشخاص المتأثرين من المشروع	الاستحقاقات طبقًا للمتطلبات المصرية	استحقاقات إضافية للوفاء بالمعايير والمتطلبات الدولية
	الفئة الرئيسية	الفئة الفرعية			
					• ستوقع الهيئة القومية للأنفاق مذكرة تفاهم مع إدارة الأمن وسلطة المحافظة والمنظمات غير الحكومية ومديرية التضامن الاجتماعي ومديرية الصحة. تهدف مذكرة التفاهم هذه إلى توفير سكن مناسب لأطفال الشوارع. • سيتم تضمين أطفال الشوارع بواسطة موظفي مديرية التضامن الاجتماعي الذين يعملون في برنامج "أطفال ومشردون بلا مأوى". حيث أن فريق التكافل الاجتماعي لديه خبرة واسعة في التعامل مع أطفال الشوارع. سيكونون الكيان المسؤول بالتعاون مع الهيئة القومية للأنفاق. • سيتم إيواء أطفال الشوارع في ملاجئ حكومية تابعة لوزارة التضامن الاجتماعي مجانًا (إذا كان عمرهم أكبر من 12 عامًا ويمكنهم الاختيار لأنفسهم). سيتم إرسال أطفال الشوارع الصغار الذين تقل أعمارهم عن 12 عامًا إلى ملجأ. بدلاً من ذلك، يمكن إيواؤهم في ملاجئ المنظمات غير الحكومية. • تزويدهم ببرامج بناء القدرات أو إعادتهم إلى المدارس، بمحض إرادتهم، سيتم بناء القدرات في النجارة، وكيفية بدء الأعمال التجارية الصغيرة وإنتاج الغذاء. • ستقوم مديرية الصحة بتأمين أي فحوصات طبية مطلوبة لإيواء الأطفال في الملاجئ.

نوع الخسارة	المجموعات المؤهلة		عدد الأشخاص المتأثرين من المشروع	الاستحقاقات طبقًا للمتطلبات المصرية	استحقاقات إضافية للوفاء بالمعايير والمتطلبات الدولية
	الفئة الرئيسية	الفئة الفرعية			
					أنشطة المشورة المجتمعية • بالنسبة لأولئك الذين لا يرغبون في الدخول إلى الملاجئ، سيتم إبلاغهم بالمشروع وضرورة البقاء خارج طريق الترام بواسطة فريق التضامن الاجتماعي. • ينبغي إبلاغهم أيضًا بالشخص المسئول/ منظمات الحريات المدنية وآلية معالجة المظالم المنشأة للمشروع حتى يتمكنوا من التقدم لتلبية الاحتياجات والطلبات.
	IV 2: أطفال الشوارع الذين لديهم عائلات أو ملاجئ		التقدير التقريبي لهذه الفئة هو 2-5 أطفال	لا يوجد استحقاق محدد وفقًا للقانون المصري. ومع ذلك، يُعتبروا هاربين يجب إعادتهم إلى عائلاتهم.	بدلاً من ذلك، سيتم تطبيق جميع الإجراءات المذكورة أعلاه بما في ذلك أنشطة المشورة المجتمعية (المذكورة في المجموعة IV (1).
	IV 3: أطفال الشوارع المتورطون في أعمال غير مشروعة (مثل تجارة المخدرات)		يتم تحديدها خلال الحصر بمساعدة التضامن الاجتماعي التقدير التقريبي هو 3-6 أطفال	يحق لهم أن يتم دعمهم وإيوائهم في مؤسسات الأحداث لأنهم من ذوي السلوك المنحرف.	**<u>الدعم العيني</u>** • بالتعاون الكامل مع موظفي الأمن ووحدة الأحداث ومديرية التضامن الاجتماعي وضابط الاتصال المجتمعي الهيئة القومية للأنفاق سيتم التعامل معهم قبل المشروع. يمكن إرسالهم إلى مؤسسات الأحداث. • وبالتعاون الكامل مع مديرية التضامن الاجتماعي ومديرية الصحة، قد يتم إرسال المدمنين إلى مراكز التأهيل.

نوع الخسارة	المجموعات المؤهلة		عدد الأشخاص المتأثرين من المشروع	الاستحقاقات طبقًا للمتطلبات المصرية	استحقاقات إضافية للوفاء بالمعايير والمتطلبات الدولية
	الفئة الرئيسية	الفئة الفرعية			
					أنشطة المشورة المجتمعية • سيتم اطلاعهم على المشروع وضرورة البقاء خارج طريق الترام بواسطة فريق التكافل الاجتماعي قبل ثلاثة أشهر من أنشطة الإنشاءات . • يجب إبلاغهم أيضًا بشخص مسؤول الاتصال/ منظمة الحريات المدنية وآلية معالجة المظالم المنشأة للمشروع حتى يتمكنوا من التقدم لتلبية الاحتياجات والطلبات.
	V. المتشردون والمتسولون في الشوارع	الخامس 1: المتشردون ذوو الإعاقة العقلية (تم الإبلاغ عن هذه الفئة بواسطة فريق التضامن الاجتماعي)	يتم تحديدها خلال الحصر بمساعدة التضامن الاجتماعي شخص واحد	لا يوجد استحقاق وفقًا للقانون	**الدعم العيني** • بالتعاون الكامل مع مديرية الصحة سيتم توجيههم إلى المستشفى. سيتم اختبارهم بواسطة مديرية الصحة وبناءً على تقرير الفحص الطبي سيتم إرسالهم إلى مستشفى الأمراض النفسية في القاهرة. يجب السماح لهم بالتعبير عن موافقتهم على إرسالهم إلى المستشفى اعتمادًا على شدة الإعاقة العقلية. بدلا من ذلك،

نوع الخسارة	المجموعات المؤهلة		عدد الأشخاص المتأثرين من المشروع	الاستحقاقات طبقًا للمتطلبات المصرية	استحقاقات إضافية للوفاء بالمعايير والمتطلبات الدولية
	الفئة الرئيسية	الفئة الفرعية			
					• سيتم دعمهم بواسطة مديرية التضامن الاجتماعي "مبادرة الأطفال والمشردين بلا مأوى". سيتم تزويدهم بالبطانيات والطعام والماء والأدوية من خلال المبادرة. أنشطة المشورة المجتمعية • سيتم اطلاعهم على تأثيرات المشروع وضرورة إخلاء موقع الإنشاءات .
		V 2: المتشردون الذين ليس لديهم سكن	يتم تحديدها خلال الحصر بمساعدة التضامن الاجتماعي يقدر بـ3-5 شخص	لا يوجد استحقاق وفقًا للقانون	**الدعم العيني** • سيتم دعمهم بواسطة مديرية التضامن الاجتماعي "مبادرة الأطفال والمشردين بلا مأوى". سيتم تزويدهم بالبطانيات والطعام والماء والأدوية من خلال المبادرة. • سيتم توقيع مذكرة تفاهم مع الهيئة القومية للأنفاق ومديرية الصحة وإدارة الأمن لتزويد المشردين بالدعم المطلوب. أنشطة المشورة المجتمعية • سيتم اطلاعهم على تأثيرات المشروع وضرورة إخلاء موقع الإنشاءات . • سيتم تنفيذ برنامج قوي لتضمين الفئات المتأثرة معهم لشرح أنشطة الإنشاءات والجداول الزمنية وآلية الشكوى.

نوع الخسارة	المجموعات المؤهلة		عدد الأشخاص المتأثرين من المشروع	الاستحقاقات طبقًا للمتطلبات المصرية	استحقاقات إضافية للوفاء بالمعايير والمتطلبات الدولية
	الفئة الرئيسية	الفئة الفرعية			
					مساعدة الفئات الأكثر تأثرا (الهشة) • يمكن تقديم مساعدة إضافية لحالات الضعف في شكل طعام وأدوية وما إلى ذلك من خلال المشروع أو بواسطة المنظمات غير الحكومية، على سبيل المثال رسالة، كاريتاس، مصر الخير.
		V 3: المتشردون الذين يعملون كمتسولين ولديهم سكن بديل	يقدر بـ5-8 أشخاص	لا يوجد استحقاق وفقًا للقانون. ومع ذلك، فإنهم ينتهكون القانون من خلال ممارسة أنشطة التسول.	**الدعم العيني** • سيتم تمكينهم من البقاء خارج ممر الترام. **أنشطة المشورة المجتمعية** • من أجل تمكين المتسولين في الشوارع من استعادة دخلهم، برنامج قوي لتضمين الفئات المتأثرة مع المتسولين غير الرسميين في الشوارع لشرح أنشطة الإنشاءات والجداول الزمنية وآلية الشكوى.
فقدان الأشجار	VI. مستأجرو المحلات والأكشاك المملوكة للهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الإسكندرية الذين زرعوا الأشجار (مثل الفئة I)	مستأجر المحل الذي زرع أشجار الزينة (في الحديقة أو بالقرب من المحل)	1	يستحق التعويض النقدي	**تعويض نقدي** • يتم تقديم تعويض مالي لمالك أشجار الزينة المتأثرة بناءً على القيمة التي تحددها مديرية الزراعة. **الدعم العيني** • سيتمكن صاحب الأشجار من تحريك أشجار الزينة (حوالي 10 شجرات)

نوع الخسارة	المجموعات المؤهلة		عدد الأشخاص المتأثرين من المشروع	الاستحقاقات طبقًا للمتطلبات المصرية	استحقاقات إضافية للوفاء بالمعايير والمتطلبات الدولية
	الفئة الرئيسية	الفئة الفرعية			
فقدان البنى التحتية المجتمعية	VII. الهيكل الديني	المساجد	1 مبنى صغير للصلاة يقع على رصيف محطة فيكتوريا مسجد كبير تديره جمعية أهلية	تستلم وزارة الأوقاف كافة التعويضات المتعلقة بالمساجد.	**<u>التعويض النقدي</u>** • ستقوم الهيئة القومية للأنفاق بصرف تعويض لوزارة الأوقاف. • الوزارة هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن تحديد قيمة التعويض. • يغطي التعويض الذي تحدده وزارة الأوقاف جميع التكاليف. • ستقوم الوزارة بصرف التعويض للمنظمات غير الحكومية التي تدير المسجد الكبير. يشار إلى أن المنظمة غير الحكومية قامت ببناء المسجد. فيما يتعلق بهيكل الصلاة الصغير الموجود على رصيف محطة فيكتوريا، يمكن لوزارة الأوقاف الاحتفاظ بالتعويض حيث لا يوجد مالك لهيكل الصلاة الصغير الموجود على رصيف محطة فيكتوريا. • يجب أن تتابع الهيئة القومية للأنفاق مع وزارة الأوقاف للتأكد من أن المنظمة غير الحكومية قد تلقت تعويضاتها. • يجب على الوزارة مشاركة الوثائق الرسمية والأدلة مع الهيئة القومية للأنفاق على أنها دفعت التعويض إلى المنظمة غير الحكومية التي تدير المسجد. **<u>الدعم العيني</u>**

نوع الخسارة	المجموعات المؤهلة		عدد الأشخاص المتأثرين من المشروع	الاستحقاقات طبقًا للمتطلبات المصرية	استحقاقات إضافية للوفاء بالمعايير والمتطلبات الدولية
	الفئة الرئيسية	الفئة الفرعية			
					• بالنظر إلى حقيقة أن المنظمة غير الحكومية تجمع الأموال الخيرية من المناطق المحيطة بالمسجد والصلاة، ستدعم الهيئة القومية للأنفاق المنظمات الغير حكومية من خلال تثبيت لافتة تخبر الموقع الجديد حيث يمكن لأفراد المجتمع التواصل مع المنظمات غير الحكومية لجمع الدعم المالي الخيري. • أولئك الذين يعملون داخل المسجد الآن سيجمعون الأموال من المجتمعات المحيطة. **أنشطة المشورة المجتمعية** سيتم تطبيق برنامج قوي لتضمين الفئات المتأثرة مع المنظمات غير الحكومية.
أفراد المجتمع	مستخدمو المساجد والمحلات التجارية ووسائل النقل والحدائق	VIII.1 مستخدمو المساجد VIII.2 المشترون وعملاء المحلات التجارية VIII.3 مستخدمو الحديقة العامة بالمنشية VIII.4 مستخدمو وسائل النقل العام (مثل الترام	غير متوفر	لا يوجد استحقاق	• لا يتوقع حدوث آثار سلبية على سبل عيشهم وبالتالي لا يتم تحديد تعويض. **أنشطة المشورة المجتمعية** • سيتم تطبيق برنامج قوي لتضمين الفئات المتأثرة مع هذه الفئة. • سيتم تبادل المعلومات حول المشروع وتأثيراته ومدته وطرق المرور البديلة وآلية معالجة المظالم

نوع الخسارة	المجموعات المؤهلة		عدد الأشخاص المتأثرين من المشروع	الاستحقاقات طبقًا للمتطلبات المصرية	استحقاقات إضافية للوفاء بالمعايير والمتطلبات الدولية
	الفئة الرئيسية	الفئة الفرعية			
		والمترو والميكروباص والحافلات وسيارات الأجرة)			
فقدان سبل العيش من النقل	IX. السائقين والمساعدين	سائقي التوك توك والمساعدين			• لا يتوقع حدوث آثار سلبية على سبل عيشهم وبالتالي لا يتم تحديد تعويض. **<u>أنشطة المشورة المجتمعية</u>** • سيتم تطبيق برنامج قوي لتضمين الفئات المتأثرة مع هذه الفئة. • سيتم تبادل المعلومات حول المشروع وتأثيراته ومدته وطرق المرور البديلة وآلية معالجة المظالم
		سائقي الميكروباص والمساعدين			
		سائقي الحافلات والمساعدين			

7. الوصف الاجتماعي

يلخص هذا القسم نتائج واستنتاجات الدراسات الاجتماعية والاقتصادية التي أجريت على جميع الأشخاص المتضررين المحتملين:

1. مستأجري المتاجر
2. عمال المحلات
3. الباعة المتجولون المتنقلون وشبه المتنقلين
4. المشردون وأطفال الشوارع
5. عمال المساجد
6. الفئات الضعيفة

8. الترتيب المؤسسي

- مرجع إلى القانون رقم 10 لعام 1990 المتعلق باستحواذ الأراضي، يجب إنشاء لجنة تعويض لإدارة أنشطة التعويض وفقًا للمادة رقم 6 من القانون رقم 10. تتشكل اللجنة في كل محافظة بقرار من المحافظ، مع تعيين ممثل لهيئة المساحة العقارية (في حالة الحاجة لاستحواذ الأراضي) كرئيس للجنة، وعضوية ممثل من كل من إدارة الزراعة وإدارة الإسكان والمرافق، وإدارة الضرائب العقارية في المحافظة بالإضافة إلى ممثل للأشخاص المتأثرين بالمشروع.
- تكون اللجنة التي سيتم تشكيلها بموجب مشروع ترام رمل من :
  - هيئة المحافظة
    - إدارة العقارات (أملاك)
    - إدارة التخطيط العمراني في المحافظة
    - إدارة الشؤون القانونية
    - إدارة الشؤون الاجتماعية في المحافظة
  - مديرية الإسكان والبنية التحتية في المحافظة
  - وزارة الأوقاف
  - الأحياء / الوحدات المحلية
  - ممثلو المتضررين من المشروع

- تُقدم أهداف اللجنة المذكورة أعلاه في القسم 2.3 والقسم 10.1 من هذا التقرير.
- ستكون إدارة العقارات الموجودة في الهيئة القومية للأنفاق مسؤولة عن تنفيذ أنشطة إعادة التوطين واستعادة النشاط الاقتصادي بالتعاون الكامل مع سلطة محافظة الإسكندرية.

- سيكون مدير عام البيئة والمجتمع في الهيئة القومية للأنفاق مسؤولاً عن متابعة جميع الأنشطة المتعلقة بالتأثيرات المتعلقة بإعادة التوطين.
- سيعمل الشخص المسؤول عن بوابة الشكاوى الحكومية واللجنة المنصوص عليها للشكاوى عن كثب لإدارة أي شكاوى تتعلق بتأثيرات سبل العيش.

تحتاج المجموعات المذكورة أعلاه إلى بناء القدرات. وبناءً عليه، هناك أربع دورات تدريبية أساسية لتنفيذ الخطة العمل لإعادة التوطين (RAP)، على النحو التالي:

- سياسات بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الدولي المتعلقة بأنشطة إعادة التوطين (بما في ذلك التقييم والحق في التعويض والأهلية والفجوات بين المتطلبات الوطنية والدولية واستراتيجيات التغلب على تلك الفجوات.
- مهارات التواصل والاستشارة مع الفئات المعنية .
- مهارات الوثائق: يحاول هذا الوحدة تزويد الجهات المعنية بمهارات تجميع الملفات التي ستكون مطلوبة لبعثات التقارير والتدقيق لوكالات التمويل.
- المتابعة والتقييم: إنها أحد أهم التدريبات المطلوبة لتعزيز مهارات متابعة موظفي الهيئة

9. أنشطة التشاور

منذ ديسمبر 2020 وحتى الآن، قام المستشار بتبني نشاط شامل لإشراك الفئات المعنية وسيستمر حتى استكمال جميع أنشطة تقييم التأثير البيئي والاجتماعي.
تم تنفيذ عملية جمع البيانات في ديسمبر 2020 لفهم أفضل للخصائص الاقتصادية والاجتماعية لجميع الأشخاص المتأثرين بالمشروع. بعد ذلك، تم تنفيذ أنشطة استشارية إضافية مع الأشخاص المتأثرين في أكتوبر ونوفمبر 2021 لمناقشة وسائل التعويض. بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء مقابلة مع مديرية التضامن الاجتماعي في أكتوبر 2021 لفهم أفضل لكيفية إعادة توطين المشردين وأطفال الشوارع.

تمت أنشطة التشاور مع الباعة الجائلين في أكتوبر ونوفمبر 2021، ويونيو 2022، ومايو 2023، ومستمرة للحصول على معلومات حول ظروف معيشتهم وكيفية استعادة دخلهم. بالإضافة إلى ذلك، تم التواصل مع سائقي الميكروباص وسائقي التوك توك في أكتوبر ونوفمبر لجمع معلومات حول كيفية التأثير عليهم.

كما التقى الاستشاري بجميع المستأجرين وعينة من العمال لأنهم ليسوا عمالًا دائمين. التقى المستشار مع الهيئة العامة لنقل الركاب بالإسكندرية و والهيئة القومية للأنفاق والمنظمات غير الحكومية والمحافظ ومختلف الفئات المعنية .

10. متابعة وتقييم أنشطة خطة عمل إعادة التوطين

المتابعة والتقييم هما عنصران أساسيان في أي برنامج أو مشروع وبرنامج إعادة التوطين وهما يهدفان إلى التالية:

- متابعة الحالات المحددة أو الصعوبات التي تنشأ من التنفيذ ومدى التوافق بين التنفيذ والأهداف والطرق المحددة في خطة إعادة التوطين.
- التحقق من أن أنشطة المشروع والتى تمت بنجاح من حيث الكمية والجودة والجدولة الزمنية.
- تقييم التأثيرات المتوسطة والطويلة الأجل لعملية إعادة التوطين على سبل العيش والبيئة والقدرات المحلية والتنمية الاقتصادية للأسر المتأثرة.

قامت الهيئة القومية للأنفاق بإعداد مصفوفة المتابعة بالتعاون الكامل مع استشاري خطة إعادة التوطين ويجب تطبيقها خلال تنفيذ الخطة وعند الانتهاء من جميع الأنشطة ..

11. الميزانية

سيضمن المشروع أن تتم إدراج تكاليف التعويض وتكاليف التوطين في الميزانية العامة للمشروع وتُعرف بوضوح على أنها "تكلفة أمامية" للمشروع .
بالإضافة إلى ذلك، سيضمن المشروع تخطيط وتنفيذ أي توطين يتم احتسابه في جدول تنمية المشروع. يجب تقديم جميع أشكال التعويض والمساعدة في التوطين قبل الإخلاء. بالإضافة إلى ذلك، يجب إنهاء جميع أعمال التعويض والتوطين قبل مضي ثلاثة أشهر على الأقل من بدء أي أعمال بناء فعلية .

يُقدر الميزانية الإجمالية بحوالي 8,599,525 جنيه مصري (277,404 دولار أمريكي). تشمل الميزانية تكلفة التعويضات المالية، وتكلفة بناء القدرات والمستشار المستقل، وتكلفة أنشطة الانخراط، وتكلفة المواد المطبوعة وتكلفة حساب البنك. تشمل الميزانية أيضًا بدلات التضخم ونمو السكان وأي طوارئ أخرى قد تغطي جميع التأثيرات المتعلقة بالاضطرابات المؤقتة للمحلات وأي تكاليف أخرى.

1 المقدمة

1.1 تمهيد

يعتبر هذا التقرير خطة محددة لعملية إعادة التوطين لمشروع ترام الرمل بمحافظة الإسكندرية، مصر. ينفذ هذا المشروع بواسطة الهيئة القومية للأنفاق.

تم إعداد إطار سياسة إعادة التوطين في يونيو 2023. بحيث يوثق الالتزامات، والإجراءات والأعمال التي يجب اتخاذها من أجل تخفيف كافة التأثيرات المتعلقة بإعادة التوطين القسري والتأثير الاقتصادي بما يتفق مع القوانين المصرية والجهات الممولة لمشروع ترام الرمل بالأخص بنك الاستثمار الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية. علماً أن تتبنى الوكالة الفرنسية للتنمية المعايير البيئية والاجتماعية الخاصة بالبنك الدولي[19].

في حالات نزع ملكية الأراضي والتأثير الاقتصادي القسري، يتم تفيل المعيار السادس الخاص ببنك الاستثمار الأوروبي المتعلق بنزع ملكية الأراضي، والمعيار الخامس الصادر عن البنك الدولي الخاص بنزع ملكية الأراضي والقيود المفروضة على استخدام الأراضي وإعادة التوطين القسري. إضافة إلى ذلك، ينطبق أيضاً على هذا المشرع المعيار العاشر الخاص بمتطلبات مشاركة الفئات المعنية بالمشروع الصادر عن بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الدولي.

تم التعاقد مع شركة إيكوكنسرف للحلول البيئية بواسطة Systra (استشاري الهيئة القومية للأنفاق) لوضع خطة إعادة التوطين القسري في 13 فبراير، 2023.

1.2 الغرض من وثيقة إطار سياسة إعادة التوطين وأهدافها

سيتم تنفيذ مشروع إعادة تأهيل ترام الرمل بالإسكندرية على نفس المسار الحالي الذي يستخدمه الترام. ولهذا، فمن المتوقع أن تتأثر جميع المحلات والأصول والمنشآت الواقعة داخل محطات الترام. إضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى تخصيص قطعة من الأرض (مساحتها 205 متر) لإنشاء محطة كهرباء فرعية. وبالتالي، فيجب إعداد خطة عمل لإعادة التوطين أو إطار سياسة لإعادة التوطين مع الالتزام التام لمتطلبات ومعايير الهيئات الممولة (بنك الاستثمار الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية). تطبق الوكالة الفرنسية للتنمية معايير البنك الدولي البيئية والاجتماعية (أكتوبر 2017) لكافة المشروعات ذات المخاطر البيئية

والاجتماعية العالية والجوهرية، كما هو الحال بالنسبة لهذا المشروع. يشير إطار سياسة إعادة التوطين وخطة عمل إعادة التوطين اللاحقة بشكل أكثر تحديداً إلى المعيار رقم 5 من المعايير البيئية والاجتماعية الخاص بحيازة الأراضي، والقيود المفروضة على استخدام الأراضي، وإعادة التوطين القسري والمعيار رقم 10 من المعايير البيئية والاجتماعية الخاص بمشاركة الفئات المعنية بالمشروع والإفصاح عن المعلومات.

سيقدم إطار سياسة إعادة التوطين إلى الهيئة القومية للأنفاق والجهات المقرضة. وعليه ستتمكن الهيئة القومية للأنفاق من الاستجابة إلى الدليل البيئي والاجتماعي، المعيار رقم 6 الصادر عن بنك الاستثمار الأوروبي الخاص "بإعادة التوطين القسري"، والمعيار رقم 7 حول "حقوق ومصالح الفئات الأكثر عرضه"، ومعيار بنك الاستثمار الأوروبي رقم 10 الخاص "بمشاركة الفئات المعنية بالمشروع" (النسخة 9 بتاريخ 2013/12/2)، واشتراط التعويض أو تخفيف أي تأثيرات متعلقة بحيازة الأراضي قسرياً. هذا بالإضافة إلى إعداد مذكرة تلخص الأنشطة المطلوبة، واستحقاقات التعويض، والميزانية اللازمة وعرضها على معالي وزير النقل للموافقة عليها. ستكون هذه المذكرة داعمة للتنفيذ الكامل لأنشطة إعادة التوطين والتأثير الاقتصادي.

تم إصدار قرار المنفعة العامة الخاص بحيازة الأراضي ونشره في ديسمبر 2021. وعلى ذلك، يمكن تشكيل لجنة التعويضات وإجراء أنشطة الحصر خلال الربع الأول من 2022.

سيحفز المشروع حيازة الأراضي وتأثيرات سبل المعيشة. وفي هذا الصدد، يفرض بنك الاستثمار الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية أن يقوم المشروع بما يلي:

- تجنب، أو كحد أدنى، الحد من إعادة التوطين الناتج عن المشروع متى أمكن عن طريق اقتراح تصميمات بديلة للمشروع.
- تجنب أو منع الإخلاء القسري أو كليهما وتقديم حلول فعالة لتقليل تأثيراته، حال فشل الوقاية
- ضمان أن أي إخلاء، قد يكون مطلوباً بشكل استثنائي، يتم تنفيذه بشكل قانوني واحترام حق المتأثرين في الحياة والكرامة والحرية والأمن الذين يجب أن تتاح لهم حلول فعالة ضد عمليات الإخلاء التعسفية
- احترام حق الأفراد والمجموعات والمجتمعات في الحصول على مستوى معيشة ملائم، فضلاً عن الحقوق الأخرى التي قد تتأثر بإعادة التوطين
- احترام حق جميع الأشخاص المتأثرين والمجتمعات في الملكية، وتخفيف أي تأثيرات سلبية تنتج عن فقدانهم للأصول أو الوصول إليها والقيود المفروضة على استخدام الأراضي أو كليهما، سواء كانت مؤقتة أو دائمة، مباشرة أو غير مباشرة، جزئية أو كلية. مساعدة جميع الأشخاص النازحين على تحسين سبل عيشهم ومستويات معيشتهم أو على الأقل الحفاظ عليها، وتعويضهم بشكل كافي عن الخسائر المتكبدة بغض النظر

عن النظام القائم لحيازة الأرض (بما في ذلك حاملي الألقاب أو من ليس لديهم ألقاب) أو استراتيجيات الدخل والمعيشة.

- التمسك بالحق في سكن مناسب وتعزيز تأمين الحيازة في مواقع إعادة التوطين.
- ضمان تصميم إجراءات إعادة التوطين وتنفيذها من خلال عملية التشاور والمشاركة المستنيرة للأشخاص المتأثرين بالمشروع على مدار عملية إعادة التوطين.
- إيلاء اهتمام خاص للفئات الأكثر ضعفاً بما في ذلك المرأة والأقليات التي قد تحتاج إلى مساعدة خاصة

1.3 منهجية إطار سياسة إعادة التوطين

اعتمد فريق إعداد إطار سياسة إعادة التوطين منهجية البحث السريع بالمشاركة عن طريق جمع المعلومات من المصادر الأساسية والثانوية. قدمت البيانات الثانوية قاعدة أولية للمعلومات التي تم استكمالها بإجراء المقابلات التعريفية الأساسية مع الفئات المعنية بالمشروع في الإسكندرية والقاهرة وموقع المشروع فضلاً عن مجموعات المناقشة البؤرية مع الأشخاص المتأثرين بالمشروع في الموقع.

تضمنت البيانات الثانوية من الاتي:

- مراجعة مصادر البيانات الثانوية بما في ذلك المستندات الفنية والمرتبطة بالمشروع
- مراجعة المستندات الأساسية بما في ذلك عقود الإيجار المقدمة من هيئة نقل الركاب بالإسكندرية
- مراجعة القوانين المصرية المرتبطة بحقوق الأراضي وحيازة الأراضي
- دراسة المسار الحالي ومحاذاة الترام
- التحليل المكاني باستخدام بيانات نظم المعلومات الجغرافية وصور القمر الصناعي منذ 2020

تم إجراء البحث الميداني بمعرفة فريق عمل المشروع المعني بإجراء المسح المكون من إيكوكنسرف (استشاري الدراسة) مع هيئة نقل الركاب بالإسكندرية لجمع المعلومات حول الوضع الراهن للأشخاص المتأثرين بالمشروع في ديسمبر 2020 وأكتوبر – ديسمبر 2021. بعد ذلك، تم استكماله بأنشطة إضافية في يونيو 2022. تكون فريق المسح من جامعي البيانات من الإناث والذكور.

تم القيام بأنشطة التالية للمشاركة وجمع البيانات:

- **المقابلات التعريفية الأساسية:** تم إجراؤها في محافظة الإسكندرية في 29 ديسمبر 2020 مع ممثلين من:
  - Systra – استشاري مالك المشروع
  - العاملين بهيئة نقل الركاب بالإسكندرية

- مديرية التضامن الاجتماعي
- كاريتاس (منظمة غير حكومية)

o **استمارات الاستبيان:** تم تنفيذها مع الفئات التالية (انظر ملحق 3 الخاص بأدوات جمع البيانات). يعرض ملخص لتحليل استمارات الاستبيان في الجزء الخاص بالوضع الراهن:

- الأشخاص المتأثرين بالمشروع (المستأجرون 91) في ديسمبر 2020 ومن أكتوبر حتى ديسمبر 2021. بعد ذلك، غادر بعض المستأجرين محلاتهم واستأجر المستأجرون الجدد المحلات التجارية. تمت مقابلة جميع المستأجرين الجدد في يونيو 2022. وتمت استشارة باقي المستأجرين في مايو 2023. وكان العدد النهائي للمستأجرين (79).
- العمال داخل المحلات (39) فى أكتوبر ونوفمبر 2021. وبعد ذلك تمت استشارة باقي العمال في يونيو 2022 ومايو 2023. وكان العدد النهائي 131.
- الباعة الجائلين (8) في أكتوبر ونوفمبر 2021

o **مناقشات المجموعات المركزة:** تم إجراؤها مع المجموعات التالية:

- مع الهيئة القومية للأنفاق (مهندسي المشروع، العاملين المسئولين عن التأثيرات البيئية- والعاملين المسئولين عن التعويض وآلية الشكوى) في يناير 2021

o **الملاحظات الميدانية** تم إجراءها في نوفمبر وديسمبر 2020 وأكتوبر– نوفمبر 2021 أثناء الآتي:

زيارة الموقع – لجميع المحلات والأصول المتأثرة في أكتوبر ونوفمبر 2021.

1.4 توصيف المشروع

الهيئة القومية للأنفاق (مالك المشروع) هي جهة حكومية تعمل تحت ولاية وزارة النقل. تأسست الهيئة في عام 1983 لتنفيذ مشروع خطوط المترو في جمهورية مصر العربية. الهيئة القومية للأنفاق مسئولة عن إعداد الأبحاث العلمية والاقتصادية ذات الصلة المعنية بخطوط المترو، بالتعاون مع شركات أجنبية ومحلية. منذ تأسيسها، نجحت الهيئة في تنفيذ شبكة خطوط المترو (تزيد على 83 كم).

تقدم المجموعة الاستشارية بقيادة Systra، والتي تضم شركاؤها Egis، ACE، وProjacs، نيابة عن الهيئة القومية للأنفاق، خدمات التصميم المبدئي، وإعداد وتقييم المستندات الخاصة بالمناقصة، والإشراف على الأعمال حتى نهاية فترة الضمان.

ترام الرمل الحالي هو عبارة عن نظام سكة حديد مزدوج يمر من محطة الرمل إلى محطة فيكتوريا (محطة نصر). ويعمل حالياً كخطيين مميزين مع وجود مسارات مشتركة على جزء كبير من الخط. الخط الأول يمتد لمسافة 10.6 كم ويضم 31

محطة، أما الخط الثاني فيمتد لمسافة 10.1 كم ويضم 29 محطة. يبلغ إجمالي طول البنية التحتية 14.4 كم بما في ذلك الحلقتين (سيدي جابر وسان ستيفانو).

يمر الخط عبر المناطق الوسطى في الإسكندرية، ويخدم أكثر المناطق كثافة بين الشرق ووسط المدينة. يختلف المستوى الاجتماعي للسكان الحاصلين على الخدمة على امتداد المسار ما بين طبقة فقيرة جداً إلى طبقة متوسطة. يخدم الخط أيضاً الأماكن الرئيسية الرحلة مثل الجامعة، ونادي سبورتنج، ومحطتي سكة حديد أبوقير.

يستخدم المشروع **نفس المسار المخصص** للترام الحالي. سيتم تسييج منطقة الإنشاءات باستخدام صفائح معدنية. يلي جدول ملخص للأراضي اللازمة.

جدول رقم 1-1: الأصول والأراضي والأشخاص المتأثرين بالمشروع

الأرض المتأثرة	المساحة الكلية للأرض المتأثرة	المدة	مالك الارض	الاستخدام الحالي للأرض
الأراضي				
1. قطعة أرض مخصصة لبناء محطة كهرباء	قطعة ارض واحدة 205مترا مربعا	دائم	هيئة محافظة الإسكندرية	تستخدم الأرض كحديقة صغيرة مزروعة بالأشجار. الحديقة لا يستخدمها أحد لأنها محاطة بالسياج. لن يتأثر أحد بسبب حيازة الأرض هناك.
2. الأرض المخصصة لخط ترام الرمل من محطة الرمل إلى محطة فيكتوريا والورشة	208210مترا مربعا	دائم	هيئة محافظة الإسكندرية وهيئة نقل الركاب بالإسكندرية	يتم استخدام الأرض بواسطة الترام الحالي والورشة. تم الإبلاغ عن العديد من المرافق التجارية ومنشآت خدمية على الطريق (91 محلا / مسجد / مرحاض)
3. حق الطريق	لا أرض مطلوبة	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق

الأرض المتأثرة	المساحة الكلية للأرض المتأثرة	المدة	مالك الارض	الاستخدام الحالي للأرض
4. معسكر الإنشاءات	ليس هناك أي أراضي مطلوبة حتى الآن. قرار الأرض التي يتم استخدامها هو في الأساس قرار المقاول.	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
5. البنية التحتية (الخطوط الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية	أرض مطلوبة	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق

1.1.1 أسباب المشروع

تتضمن عملية إعادة تأهيل ترام الرمل تحسين الوضع الحالي وإدخال بعض نظم التشغيل الجديدة. يوضح الجدول التالي الوضع الحالي لمكونات الترام والتحسين الذي سيتم تحقيقه لنفس المكونات بعد تنفيذ أنشطة إعادة التأهيل. الوصف التفصيلي لأوجه التحسين معروض عرض شامل في تقييم التأثير البيئي والاجتماعي.

1.1.2 أنشطة الإنشاءات

سيتم فصل جميع مواقع العمل وحصرها عن طريق أسوار. وسوف تشمل المعدات الثقيلة الرافعات وشاحنات HGV والحفارات ومضخات الخرسانة وشاحنات الخلاط. بالإضافة إلى ذلك ، بالنسبة للجسور، سيتم استخدام معدات دق الخوازيق وإقامة كباري علوية / سقالات لتشكيل أرصفة الجسور.

شكل رقم 1-1: سور المحطة

بالنسبة لأقسام الكباري العلوية، يجوز للمقاول اختيار معدات تركيب الكباري / العوارض ، أو أقسام الجسر الفولاذية أو الخرسانة المصبوبة في الموقع. قد تختلف طريقة الإنشاءات حسب موقع الكوبري..

بالنظر إلى فترة الإنشاءات القصيرة التي تتطلبه الهيئة القومية للأنفاق يجب على المقاول أن يكون نشطًا على عدة جبهات عمل في وقت واحد. توجد مساحة في منطقة الورشة ومحطة ترام الرمل لتوفير منطقة تخزين للمقاول. بالنسبة لأقسام الإنشاءات السطحي، سيحاول المقاول استخدام ممر الترام الحالي لنقل المعدات / المواد مع تسليم الخرسانة على طول الطرق المجاورة. يختلف عرض ممر الترام الحالي على طول المسار (8-14 مترًا تقريبًا).

فيما يتعلق بالقيود المفروضة أثناء أنشطة الإنشاءات ، سيتم وضع سور/حاجز معدنى متحرك حول مناطق الإنشاءات لفصل الأعمال عن الجمهور. سيكون هناك تأثير لا مفر منه على حركة المرور المجاورة وحركة المشاة. قد يتعين على المقاول توفير وصول المشاة من خلال تحريك الأسوار عبر مواقع الإنشاءات .

عندما تكون هناك حاجة لإغلاق / تحويل طرق مؤقت للطرق ، يجب على المقاول الاتصال بالسلطات المحلية والمجتمع المحلي المتضرر لتقليل الإزعاج (انظر مستندات متطلبات أصحاب العمل). في الأماكن ، قد يكون من الضروري وضع التخزين بالقرب من الواجهات (ربما سان ستيفانو أو الوصلة الجنوبية) ، وفي مثل هذه الحالات يجب على المقاول الاتصال بالأشخاص المتضررين لتقليل التأثيرات السلبية. من المتوقع توفير حواجز الضوضاء الدائمة في المواقع ذات الحساسية.

قبل أي أنشطة بناء ، سيشارك المقاول مع الهيئة القومية للأنفاق جميع المعلومات حول القيود المطلوبة والتأثيرات التي قد تنطوي على اضطراب مؤقت للأعمال المحيطة من أجل قياس التأثيرات على سبل عيشهم واقتراح إجراءات التخفيف على النحو المحدد في متطلبات أصحاب العمل - المشروع قسم الإدارة 11 ومتطلبات التخفيف.

1.1.3 المنطقة العازلة

بناءاً على النقاش مع شركة سيسترا حول القيود التي سيتم فرضها ومناطق الأمان التي سيتم إنشائها، فقد أفادوا بعدم وجود منطقة عازلة جديدة تنطبق على مشروع ترام الرمل. وبالنظر إلى السرعة المحدودة للترام واستخدام نفس المسار القديم على طول طريق الترام. وعليه لا يتوقع إنشاء منطقة عازلة.

1.1.4 الإطار الزمنى للإنشاء

فيما يتعلق بالإطار الزمني للإنشاءات المخصصة لكل مكون/ جزء، سيرفق بهذا التقرير جدول زمني مؤقت (انظر الملحق 18). و ستستغرق أنشطة الإنشاءات 24 شهرًا وستبدأ بحلول سبتمبر 2023. ومع ذلك ، فإن خطة الإنشاءات التي سيقدمها المقاول قبل مرحلة الإنشاءات سوف تصف تفصيليا جميع الأنشطة والوقت المطلوب لإكمال كل نشاط داخل كل محطة. بناءً على المشاريع المماثلة التي نفذتها الهيئة القومية للأنفاق (بالإشارة إلى خط المترو المرحلتان 3 و 4) ، سيتم تعديل الخطة الزمنية أثناء أنشطة الإنشاءات .

وقت الانتهاء هو 24.0 شهرًا من تاريخ البدء.

فيما يلي معالم المشروع الرئيسية لمقاولي العطاء الأول (Lot 1) والعطاء الثاني (Lot 2)في الوقت الحاضر هذه المعالم هي إرشادية.

جدول رقم 2-1النقاط الرئيسية في الدفعة الأولى Lot 1

العنصر الأساسي (milestone)	وصف	شهر (*)من تاريخ البدء
جميع الخطط وتقديم إدارة المشروع	.تقديم جميع الوثائق الخاصة بإدارة المشروع (تاريخ البدء 02)	0 + 1
اكتملت الدراسات الأولية LOT 1 / LOT 2	تم الانتهاء من تحديد الدراسات الأولية LOT 1 / LOT 2 وتعريفها وقرارها للسماح بوثائق التصميم المتنافسة	0 + 6
اكتملت دراسات التصميم في المجموعة الثانية بنسبة 100%	للسماح ببدء LOT 2 تمت الموافقة على وثائق تصميم الشراء	0 + 10
اكتملت دراسات التصميم في المجموعة الأولى بنسبة 100%	للسماح ببدء LOT 1 تمت الموافقة على وثائق تصميم الشراء(تاريخ البدء 03)	0 + 9
تقرير عرض تصميم (RAM)	سيتم توفير في نهاية مرحلة التصميم (RAM DR)	0 + 10
حالة السلامة الأولية للتصميم (بشكل عام)	بشكل عام موافقة أولية	0 + 10.5
تم تفعيل اتصال HVA	مد كابلات الكهرباء من ترام الرمل إلى المترو (HVS)	0 + 16
تتوفر معداتفي الموقع وعلى جانب الطريق لاختبار التكامل	يتم شحن المعدات الموجودة على LOT 1 ومعدات مسار الاختبار على جانب الطريق إلى مسار اختبار LOT 2 في المصنع ويتم الاتفاق على إجراءات التثبيت مع LOT 2	0 + 16

العنصر الأساسي (milestone)	وصف	شهر (*)من تاريخ البدء
	لاختبارات بدء مسبقة مع بيانات RAM DR سيتم توفير RAM بعد الشراء)يتم توفير جميع بيانات RAM RAM وفحصها والتحقق من صحتها مقابل أهداف (المتوقعة	0 + 14
حالة أمان وسيطة (قبل الاختبار)	للموافقة عليه قبل بدء الاختبار FSC الإصدار الأول من .في الموقع بما في ذلك برنامج اختبار نوع الحريق والدخان وجميع) الاختبارات التي يجب إجراؤها وفقًا لبرنامج T&S (تاريخ البدء 06)	0 + 20
تسليم الترام الأول	التسليم من منطقة LOT 2 الأول إلى منطقة إعادة التجميع / التثبيت بالمستودع يتوفر طريق مناسب أيضًا لتوصيل الترام عن طريق البر إلى المستودع	0 + 19
تنشيط HVS	تم الانتهاء من اختبار وتشغيل محطة أبو قير للجهد العالي إتمام توصيل الكهرباء HVS بشكل كافٍ لتنشيط (HVS) .إلى ترام الرمل	0 + 18
توصيل الترام إلى الموقع	LOT 2 يتم تسليم 3 قطارات شهريًا بواسطة مقاول يسمح التقدم المحرز في بناء المستودع بمعدل التسليم وإعادة .التجميع	فصاعدًا 0 + 20
وثائق التشغيل والصيانة المسودة الأولى	المسودة الأولى لمجموعة كاملة من وثائق التشغيل والصيانة وفقًا لخطة التشغيل والصيانة(**تاريخ البدء- 09)**	0 + 20
وثائق التدريب	المسودة الأولى لمجموعة كاملة من وثائق التدريب	0 + 20
HVS مسار اختبار T&C اكتمل & Depot	HVS T&C اكتمل تم تنشيط مسار اختبار المستودع وجاهز للاختبارات التي تتضمن حركات عربات السكك الحديدية **(تاريخ البدء 08)**	0 + 20
الرمل – فيكتوريا (جاهز)	القسم نشط وجاهز لبدء الاختبارات الديناميكية مع عربات السكك الحديدية (تاريخ البدء – 08)	0 + 22

العنصر الأساسي (milestone)	وصف	شهر (*)من تاريخ البدء
مجموعة وثائق التشغيل والصيانة الثانية	يتم تقديم مجموعة كاملة من وثائق التشغيل والصيانة 2	0 + 23
الوثائق	البدء بتقديم الوثائق المضمنة ومراجعتها للموافقة عليها	0 + 23
اكتمال التدريب	أكمل المقاول تدريب المدربين(تاريخ البدء -10)	0 + 23
اكتملت فترة عرض تشغيل النظام	لانتهاء بنجاح من اختبار SODT لمدة 3 أسابيع والذي يعد جزءًا من الاختبار عند الانتهاء	0 + 22.5
اكتملت فترة التشغيل التجريبية	الانتهاء بنجاح من الاختبار لمدة 4 أسابيع والذي يعد جزءًا من الاختبار عند الانتهاء الذي أجراه المشغل تحت إشراف المقاول	0 + 23.5
الوثائق	تمت الموافقة على الوثائق المضمنة **(تاريخ البدء-12)**	0 + 23.5
تقرير عرض RAM	في نهاية الاختبار والتشغيل المسبق RAM DR تم تحديث لجميع خطوط الترام(تاريخ البدء 13)	0 + 23.5
حالة الأمان النهائية	(بشكل عام) LOT 2 FSC و LOT 1 تمت الموافقة على للسماح ببدء تشغيل جميعخطوط الترام .(**تاريخ البدء – 14)**	0 + 23.5
وقت الانتهاء		0 + 24
حافظة أمان نهائية محدثة	خلال فترة الضمان لإغلاق جميع FSC سيتم تحديث العقبات أو العناصر المعلقة **(تاريخ البدء 15)**	- 3 أشهر بعد بدء فترة الضمان - 3 شهور قبل انتهاء فترة الضمان
تقرير عرض معدل للRAM	سيتم تزويد RAM DR بأحدث البيانات. **(تاريخ البدء - 16)**	- 3 أشهر بعد بدء فترة الضمان - 3 أشهر قبل انتهاء فترة الضمان للمعدات LOT1

متطلبات الجدولة المحددة فيما يتعلق بالتنسيق مع LOT 2

يجب جدولة إنشاء موقع المستودع وخط الترام ليتوافق مع متطلبات البرنامج الإجمالية والمتطلبات المحددة لجدول LOT 2 الموضح في القسم التالي.

ويشمل ذلك توفير ما يلي في الوقت المناسب على الأقل :

- مرافق مؤقتة ودائمة لتسليم الترام بواسطة مقاول LOT 2.
- توفير مرافق مؤقتة ودائمة حسب الضرورة لإعادة تجميع الترام وتخزينه بشكل آمن.
- الوصول والاستخدام المطلوب لمسار الاختبار (تنشيط أم لا) للاختبار والتكليف الداخلي للمقاول LOT 2.

• الوصول والاستخدام المطلوب لأقسام الترام لمقاول LOT 2 لإجراء اختبارات مثل اختبار التحمل الذي يتطلب قطع أميال معينة لتحقيقها.

الدفعة 2 المعالم الرئيسية

ستتم إعادة النظر في الأمور التالية خلال مرحلة المناقصة في LOT 2.

جدول رقم 3-1النقاط الرئيسية في الدفعة الثانية Lot 2

العنصر الأساسي (milestone)	وصف	شهر (*)من تاريخ البدء
جميع الخطط وتقديم إدارة المشروع	تقديم جميع الوثائق الخاصة بإدارة المشروع (**تاريخ البدء – 02)**	0 + 1
اكتملت دراسات الخاصة ب LOT 1 / LOT 2	تم الانتهاء من تحديد دراسات LOT 1 / LOT 2 وتعريفها ودقتها (تم إغلاق جميع ملفات الدراسات والموافقة عليها بواسطة الهيئة القومية للأنفاق) للسماح بوثائق التصميم المتنافسة. يتم توفير تقارير interface (بما في ذلك مواصفات interface وأوراق interface) (تاريخ البدء -03)	0 + 6
إعداد النسخة الأولى من دراسات السلامة و RAM	إعداد النسخة الأولى الكاملة من دراسات السلامة و RAM المقدمة إلى LOT 1 للمقاول وصاحب العمل. (سيتم الاتفاق على تخطيط وثائق السلامة و RAM المطلوبة مع المقاول 1)	0 + 9
أكتملت دراسات interface في LOT 1 / LOT 2	تم حل جميع interface الخاص ب LOT 2 الداخلي والخارجي وتم اعتماد تقرير interface	0 + 9
تم الانتهاء من تصميم LOT 2 التفصيلي ،	تم الانتهاء من تصميم LOT2 بالكامل للسماح ببدء الشراء (**تاريخ البدء – 04)**	0 + 9
سيتم تقديم تقرير عرض RAM (RAM DR) RAM DR	سيتم توفير RAM DR في نهاية مرحلة التصميم (**تاريخ البدء – 05)**	0 + 9
حالة السلامة الأولية للتصميم RS (PDSC)	تم الموافقة على لوت PDSC 2 (**تاريخ البدء – 06)**	0 + 15

الترام (الترام) ومسار اختبار المصنع جاهزان لاختبار التكامل	مسار اختبار LOT 2 في المصنع والترام (الترام) جاهزان لإجراء اختبار التكامل مع LOT 1 (الترام جاهز لتركيب LOT 1 على متن الطائرة ومسار الاختبار جاهز للمعدات على جانب الطريق)	0 + 17
أكتملت اختبارات النوع بالكامل مع عدم وجود نقطة مفتوحة رئيسية	الدفعة 2 مقاول معدات السكك الحديدية بداية اختبارات التأهيل الثابتة والديناميكية في المصنع (قبل السماح بشحن أول ترام) (تاريخ البدء 07-)	0 + 18
تقرير العرض RAM (RAM DR)	سيتم تزويد RAM DR باختبارات البدء المسبق مع بيانات RAM بعد الشراء (يتم فحص جميع بيانات RAM المقدمة من الموردين والتحقق من صحتها مقابل أهداف RAM المتوقعة (**تاريخ البدء - 08**)	0 + 18
حالة الأمان النهائية RS (قبل الاختبار)	تمت الموافقة على الإصدار الأول من RS FSC قبل بدء الاختبار في الموقع. (بما في ذلك برنامج اختبار نوع الحريق والدخان وجميع الاختبارات التي يتعين إجراؤها وفقًا لبرنامج T&C) (**تاريخ البدء -09**)	0 + 19
تسليم أول ترام للموقع	يتم تسليم الترام الأول إلى الموقع	0 + 21
المسودة الأولى لوثائق التشغيل والصيانة	يتم تقديم المسودة الأولى للمجموعة الكاملة لوثائق التشغيل والصيانة وفقًا لخطة التشغيل والصيانة	0 + 19
وثائق التدريب	يتم تقديم المسودة الأولى لمجموعة كاملة من وثائق التدريب	0 + 23
مجموعة وثائق التشغيل والصيانة الثانية	يتم تقديم المجموعة الثانية الكاملة من وثائق التشغيل والصيانة	0 + 24
اكتمال التدريب	أكمل المقاول تدريب المدربين الرئيسيين للمشغل	0 + 26
15 ترام جاهزة للاختبار النهائي عند الانتهاء	أكمل ما لا يقل عن 15 ترامًا T&C وهي جاهزة للاستخدام أثناء فترة عرض تشغيل النظام وفترة التشغيل التجريبية.	0 + 26
حالة السلامة النهائية RS (متوسطة)	تتم الموافقة على الإصدار الثاني من FSC قبل البدء في تسليم الترام سيتم تحديث FSC واستكماله مع تقارير الاختبار للتسليم للسماح ببدء التشغيل)	0 + 26
تقرير عرض RAM (متوسط)	تمت الموافقة على RAM DR لتسليم الترام	0 + 26

	(سيتم تحديث RAM DR بأحدث البيانات من الاختبار للوحدات المتوقع تسليمها)	
تم تسليم 15 قطارا	أكمال ما لا يقل عن 15 ترامًا الشروط والأحكام واستوفى شروط توليها واستخدامها في خدمة الإيرادات	0 + 27
وقت الإنتهاء	أكملت جميع خطوط الترام الثلاثين T&C واستوفت الشروط لتوليها والاستفادة منها في خدمة الإيرادات	0 + 34
حالة الأمان النهائية RS	تتم الموافقة على النسخة الثالثة FSC قبل تسليم الترام النهائي. (سيتم تحديث FSC وإكماله مع تقارير الاختبار للتسليم النهائي للسماح ببدء تشغيل خطوط الترام بالكامل) **(تاريخ البدء - 12)**	0 + 34
تقرير حالة RAM	سيتم تزويد RAM DR بأحدث البيانات من الاختبار وجميع المبررات المطلوبة لجميع خطوط الترام . **(تاريخ البدء - 13)**	0 + 34
تقرير حالة RAMالشهري RAM DR	سيتم تزويد التقرير الشهري للRAM بأحدث البيانات **(تاريخ البدء - 14)**	تقرير شهري حتى نهاية فترة الضمان
تم تحديث حالة السلامة النهائية FSC.	ليتم تحديثها خلال فترة الضمان لإغلاق جميع العقبات أو العناصر المعلقة **(تاريخ البدء - 15)**	- 3 أشهر بعد بدء فترة الضمان - 3 شهور قبل انتهاء فترة الضمان

1.1.5 الادارة المحلية لتشغيل المحطات

انتهى النقاش حول المساحات التجارية المحتملة واستخدام الأكشاك أثناء التشغيل إلى أنه سيكون هناك نموذج اقتصادي داخل المحطات ومن خلال قنوات. غير أن هذه الخطط لم يتم وضعها حتى الآن. إضافة إلى ذلك، فإن الجهة القائمة على التشغيل (التي لم يتم تحديدها حتى الآن) قد يكون لديها الاستعداد لوضع الخطط الخاصة بها.

1.1.6 الوضع الحالى لترام الرمل وأوجه التحسين المحتملة

يعرض الجدول التالي ملخص للتحسينات المحتملة في ترام الرمل:

جدول رقم 1-1: الوضع الراهن لترام الرمل والتحسينات المحتملة

الوضع الراهن لترام الرمل	أوجه التحسين المحتملة
المسار	
يتشارك الخطان حالياً في أجراء كبيرة من المسار يفصلها عن طريق الحركة المرورية بسياج لا يمكن الاعتماد عليه إلا عند معابر الطريق. إضافة إلى الخط رقم 5 المعروف باسم الترام الأوكراني بطول 10.8 كم ويشارك في نفس المسار مثل الخط 1 و2من الغرب إلى الشرق، وفي طريق العودة يأخذ نفس مسار الخط 1 ثم يستمر في نفس مسار الخط 2. المسار وبطانته في حالة سيئة بوجه عام مع اختفاء ال ballast وظهور الغطاء النباتي محلها. القضبان نفسها متصلة بطاولات الأسماك التي تساهم في الضوضاء التي يحدثها الترام. بطانة المسار من نفس النوع على امتداد الخط لذلك لا يوجد بديل للضوضاء أو تخفيف الاهتزاز لدى المستقبلات الحساسة. وتبدو القضبان العلوية في حالة جيدة نسبياً. وقد تم وضعها إما مركزياً بين المسارات أو عند حافة الناحية اليمنى بناءاً على الوضع المحلي.	يمتد المسار الجديد لمسافة 14.25 كم ويضم 25 محطة. وبالنظر إلى المحاذاة الفنية، فإن منحنيات الترام الحالي يزيد نصف قطرها على 100 إلى 1000 متر. الاستثناءات الوحيدة هي منحنيين بقطر 65 و80 متر بالقرب من مستودع الرمل الحالي عند الجزء الشمالي من حلقة سيدي جابر. نتيجة لذلك فيمكن القول بأن جميع منحنيات الرمل الحالية مناسبة للمسار الحديث للترام.
المحطات	
تتكون المحطات عادتاً من منطقة رصيف ذو ناحيتين. يعمل النظام كنظام مفتوح بحيث الوصول من وإلى الرصيف لا يخضع للتحكم. يتكون أثاث المحطة من مأوى وخريطة لخط سير الترام. في معظم المحطات يضيق عرض الرصيف وبالتالي يعوق حركة الركاب عند وجود الترام بالمحطة. تحتاج البنية التحتية في المحطات إلى الاهتمام نظراً لقدمها وتعاني الخرسانة من وجود الشقوق والأسطح غير الممهدة.	في الوقت الحالي، محطات ترام الرمل بالإسكندرية مصممة بحيث تستوعب قطارات بأبعاد 49.5 متر * 2.6 متر. للسماح بوجود كفاءات عالية على الخط، سيكون من المناسب استخدام ترام قياسي 68 متر * 2.65 متر بحيث تستوعب 600 راكب (6 ركاب/متر مربع). ويترتب على ذلك، يجب زيادة طول المحطات بحوالي 20 متر. يجب أن يكون طول رصيف محطات الترام المعاد تأهيلها 70 متر لاستيعاب القطار المقترح. لا ينصح بمحطات أطول، لأن الطول المفرط فيه سيعيق دمجها في البيئة

الوضع الراهن لترام الرمل	أوجه التحسين المحتملة
أماكن عبور المشاة قليلة للغاية ولا توجد على مسافات منتظمة، حيث يعبر الركاب من أي مكان على امتداد الخط وتمثل خطر على السلامة. يتم ترتيب المحطات على طول الخط في الغالب على نفس المستوى مع محطة الجامعة في منطقة مفتوحة.	الحضرية الكثيفة في الإسكندرية. لخدمة الممر بطريقة جيدة، سيعاد النظر في مواقع المحطات القائمة لزيادة السرعة التجارية وخفض التكاليف. سيتم ضبط المسافة بين المحطات لتكون 500 متر كحد أدنى مع وجود استثناءات. سيتم ضبط المحطات المقترحة بحيث تخدم محطات الرحلات الكثيفة وللحفاظ على المسافة بين المحطات والتي تعتبر مقبولة لخدمة المنطقة بطريقة فعالة. سيكون العدد الإجمالي للمحطات 25 محطة.
الورشة	
هناك حاجة إلى مستودع ترام الرمل الحالي لإجراء أعمال صيانة القطارات والمعدات الأخرى مثل ماكينة الغسل وكابينة الدهان...الخ. يقع الورشة بالقرب من محطة مصطفى كامل عند المنطقة المنحنية من محطة سيدي جابر بمساحة تصل إلى حوالي 17,300 متر مربع (كما هو مبين في الشكل التالي). يتكون الورشة من مبنى إداري ومظلتين حيث تجرى أعمال الصيانة والإصلاح. من الملاحظ أثناء زيارة الموقع أن المظلتين قديمتين للغاية. كما أنهما مفتوحتان من الجانبين مما يسمح بالتهوية الطبيعية. هذا الورشة متصل بالشبكات العامة لمياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء	من أحد المكونات الرئيسية لمشروع إعادة تأهيل ترام الرمل هو تصميم وإنشاء مستودع جديد أو تجديده ليخدم خط ترام الرمل ومن شأنه أن: • يناسب احتياجات عربات الترام الحديثة تماماً • يوفر قدرات عالية للصيانة تتناسب مع الأسطول الموسع • يحسن كفاءة أنشطة الصيانة • يوفر ظروف أفضل للعمل لعمال التشغيل والصيانة • يأخذ في اعتباره المعوقات مثل: • الأبعاد المختلفة للأراضي وشكلها وتضاريسها • توسعة الورشة الحالية • المعوقات التشغيلية والبيئية المختلفة إضافة إلى الورشة، فمن المتوقع أن تقع ساحة الضبط في الورشة وقابلة لتخزين 30 ترام طول كلاً منها 68 متر (عربتين بطول 34 متر). تسمح ساحة الضبط بدخول الورشة والخروج منها مع الانتظار في مرافق الصيانة اليومية أو الدخول على المسارات التي تعمل عليها

الوضع الراهن لترام الرمل	أوجه التحسين المحتملة
	الخطوط. تسمح الساحة للسائقين بالوصول إلى المناطق الداخلية من مسار الترام بالحد الأدنى بعرض 1.5 متر على أحد جانبي الترام ومتر واحد على الجانب الآخر. كما ستوفر مرافق لاستيعاب عمال النظافة. الموقع المقترح لساحة الضبط فوق الورشة الحالي والمخطط له لتجنب حيازة الأرض، ومع ذلك سيحتاج تركيب المنحدرات للوصول إلى مسار الترام، والأسقف المسلحة للمستودع والمباني على ارتفاعات.

يعرض الشكل التالي جميع محطات ترام الرمل الواقعة على امتداد المسار. وتعرض الخريطة الثانية فيما يلي المحاذاة المفضلة.

شكل رقم 2-1: شكل يوضح محطات ترام الرمل

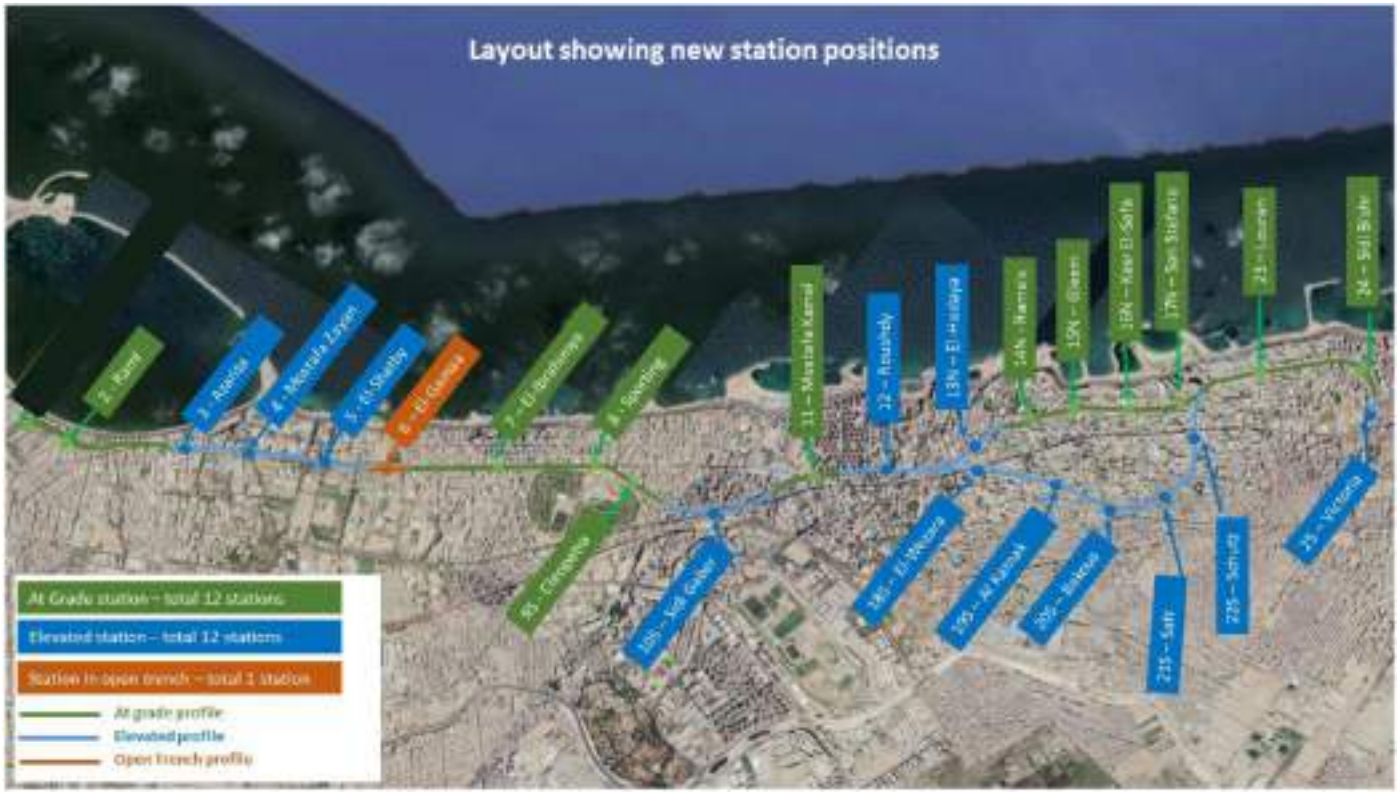

شكل رقم 3-1: المسار المقترح لترام الرمل ومحدد عليه المحطات الجديدة

1.1.7 جهود المشروع للحد من نزع الملكيات

نظراً إلى أن المشروع سينتج عنه أشكال مختلفة من حيازة الأرض والتأثير الاقتصادي، فإن أول إجراءات التخفيف التي يجب اتخاذها، بما يتماشى مع معايير بنك الاستثمار الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية، هو تجنب التأثير على الأصول والأراضي...الخ. اعتمد المشروع آلية للتجنب من خلال:

- تجنب كافة المحال/الأصول الواقعة خارج مسار الترام وحق الطريق. يلي قائمة وخريطة بالمحال التي تم تجنبها بالإضافة إلى جمعية أهلية.

جدول رقم 4-1: قائمة بالمحلات التي تم استبعادها

اسم المحطة	رقم المحل	مستأجر	نشاط المتجر
سيدي جابر المحطة	9/1	رفعت اسماعيل احمد موسى	مكتب حجز التذاكر (سحر الشرق)
سيدي جابر المحطة	9/2	عمرو احمد سعيد فؤاد	مكتب حجز تذاكر
سيدي جابر المحطة	9/3	طارق علي بيومي عبده	اللوازم المدرسية وتصوير المستندات والآيس كريم
سيدي جابر المحطة	9/4	مهران حلبي بدوي عبد الرازق	حجز الرحلات
سيدي جابر المحطة	9/5	ادارة مرور الاسكندرية	وحدة المرور
سيدي جابر المحطة	9/6	عاطف منصور خليل	محل الشاي
سيدي جابر المحطة	9/7	وفيق عبد القادر حسن بكر	محل كتب دينية
سيدي جابر المحطة	9/8	جهاد وفيق عبد القادر حسن	محل كتب دينية
سيدي جابر المحطة	9/13	عفت مصيلحي اسماعيل	منظمة غير حكومية
بولكلي	14/3	محمد علي عمر عامر	محل عصير
بولكلي	14/4	د. مجدي موريس كامل	صيدلية
بولكلي	14/12	محمد الزناتي عبد اللطيف عبدالله	مقهى ، مطعم سمك ، كشري ، إلخ.

- تجنب منزل في محطة سفر كان على وشك الهدم بواسطة مشروع ترام الرمل.
- تجنب محلات سيدي جابر والمنظمات غير الحكومية والمساجد التي تقع خارج حدود المحطة.
- سيستمر المشروع في تبني آلية التجنب أثناء مرحلة التصميم. وسيتم توثيق أي أصول تم تجنبها ومشاركتها مع بنك الاستثمار الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية من خلال التقرير الدوري.

شكل رقم 4-1: الممتلكات التي تم تفاديها في محطة سيدى جابر

1.5 إطار التقرير

ينظم هذا الإطار لسياسة إعادة التوطين على النحو التالي:

1. مقدمة
2. الإطار المؤسسي والقانوني
3. توصيف الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية الحالية للأشخاص المتأثرين بالمشروع
4. التأثيرات السلبية للمشروع
5. الأهلية والاستحقاق والتاريخ النهائي
6. التعويض واستعادة الدخل ومساعدة إعادة التوطين
7. ترتيبات التشاور والإعلام والإعلان العام
8. متابعة خطة عمل إعادة التوطين
9. الإعلام والإعلان عن خطة عمل إعادة التوطين
10. التنفيذ

2 الإطار المؤسسي والقانوني

سيخضع مشروع إعادة تأهيل ترام الرمل لتشريعات القانون المصري، والمعايير البيئية والاجتماعية الخاصة ببنك الاستثمار الأوروبي (أكتوبر 2018)، وسياسة إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية الخاصة بالوكالة الفرنسية للتنمية (أكتوبر 2017). كذلك تتبع الوكالة الفرنسية للتنمية المعيار البيئي والاجتماعي رقم 5 الصادر عن البنك الدولي والخاص بحيازة الأرض، والقيود المفروضة على استخدام الأرض، وإعادة التوطين القسري (يونيو 2018) والمعيار رقم 10 الخاص بمشاركة الفئات المعنية بالمشروع والإعلام والإعلان عن المعلومات

2.1 الإطار القانوني الوطني المنطبق

تعتبر سياسة الحكومة المصرية هي تعويض أو تقديم المساعدة للأشخاص اللذين تتأثر أراضيهم وممتلكاتهم بالمشروعات التي تقوم بها الحكومة المصرية. سيناقش هذا الجزء الطرق والأسباب والجهات المعنية المسئولة عن تنفيذ أحكام وقواعد القانون الإداري والقانون المدني، هذا بالإضافة إلى القانون الخاص بنزع الملكية الخاصة من أجل المنفعة العامة. كما يغطي هذا الجزء القيود، وشروط قانونية الإجراءات التي تطبقها الإدارة الواقعة تحت تصرفها، وعواقب مصادرة العقارات، وكذلك الإجراءات القانونية لتملك الممتلكات الخاصة.

الحكومة المصرية لديها سياسة لدفع التعويضات أو تقديم المساعدة للأشخاص الذين تأثرت أراضيهم وممتلكاتهم بالمشروعات التي تنفذها الحكومة. يلي أكثر القوانين المصرية المعنية بتنظيم هذه القضايا:

- الدستور المصري (2014)
- القانون رقم 10 لسنة 1990 بشأن نزع الملكية للمنفعة العامة، والمعدل بالقانون رقم 1 لسنة 2015 والقانون رقم 24 لسنة 2018 والقانون رقم 187 لسنة 2020
- القانون المدني المصري

في مناقشة موجزة لجميع التشريعات السارية، فيما يلي التشريعات الرئيسية التي تنطبق على المشروع:

1.1.8 الدستور المصري (2014)

في يناير 2014 ، تم تعديل الدستور المصري في استفتاء مع القوانين التالية ذات الصلة.

1.1.9 قوانين نزع ملكية الأراضي

- **القانون رقم 10 لسنة 1990 المعدل بالقانون رقم 1 لسنة 2015 والقانون رقم 24 لسنة 2018 والقانون رقم 187 لسنة 2020 بشأن بنزع الملكية للمنفعة العامة**

يحدد مشروعات النقل كأنشطة للمنفعة العامة، ويصف إجراءات نزع الملكية كما يلي:

- تبدأ الإجراءات بالإعلان عن المنفعة العامة عملاً بالقرار الرئاسي المرفق بمذكرة في شأن المشروع المعني والخطة الكاملة للمشروع وهيكله (القانون 1979/59 والقانون 1982/3 شريطة أن يصدر رئيس الوزراء القرار) .
- ينشر القرار والمذكرة المصاحبة في الصحف الرسمية.
- توضع نسخة من القرار للجمهور في المكاتب الرئيسية لوحدة الحكومة المحلية المعنية.

- **القانون المدني 1948/131 المواد 802 – 805 بشأن الاعتراف بحقوق الملكية الخاصة**

- تنص المادة 802 على أن المالك، وفقاً للقانون، له الحق الوحيد في استخدام ممتلكاته أو التصرف فيها أو كليهما
- تحدد المادة 803 المقصود بملكية الأرض
- تنص المادة 805 على أنه لا يجوز حرمان أحد من ممتلكاته باستثناء الحالات التي ينص عليها القانون والتي تتم بتعويض عادل

1.1.10 سياسات ومعايير بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية

2.1.1.1 معايير بنك الاستثمار الأوروبي البيئية والاجتماعية (أكتوبر 2018)

2.1.1.2 المعيار رقم 6 الخاص بنزع ملكية الأراضي قسرياً

المعيار رقم 6 الخاص بنزع ملكية قسرياً الأراضي يلقي الضوء على الجوانب المختلفة التي تستلزم وضع أداة تحدد آلية منظمة لنزع ملكية الأراضي، مثل الدراسة الإطارية لإعادة التوطين القسرى أو خطة عمل إعادة التوطين.

ينص المعيار رقم 6 على أن يدفع لجميع الأشخاص المتأثرين تعويضاً منصفاً في الموقت المناسب مقابل الأصول التي تمت مصادرتها. يقدم التعويض عن أي خسارة في الممتلكات أو السلع أو الأصول الشخصية أو غيرها بما في ذلك الحقوق أو المنافع في الممتلكات، على سبيل المثال، قطع الأراضي، وهياكل المنازل، والمحتويات، والبنية التحتية، والرهن العقاري أو غيره من عقوبات الديون. في الحالات التي تؤخذ فيها الأراضي، يتم تعويض الأشخاص المتأثرين بأرض تتناسب مع جودتها وحجمها وقيمتها أو أفضل منها. ويتعين على المروج للتعويض أن يعرض على الأشخاص المتأثرين اختياراً معقولاً سواء بالتعويض العيني (أرض مقابل أرض، قطعة أرض ومنزل لتحل محل قطعة الأرض أو المنزل المتأثر)، أو تعويضهم بتعويض مادي منذ البداية. من المتوقع أن يقوم المروج بالامتثال إلى الاختيار الذي يقره الأشخاص المتأثرين.

يلقي المعيار رقم 6 الضوء على المحتويات الرئيسية لخطة عمل إعادة التوطين ومستندات خطة عمل إعادة التوطين، مثل الحصر والمعلومات الخاصة بالوضع الحالي، معايير الأهلية، التاريخ النهائي، مساعدة إعادة التوطين، مشاركة الفئات المعنية بالمشروع، إدارة الشكوى...الخ.

.

2.1.1.3 معيار رقم 10 الخاص بمشاركة الفئات المعنية بالمشروع

يلقي هذا المعيار الضوء على ضرورة مشاركة الفئات المعنية بالمشروع في مراحله الأولى. تعكس طبيعة مشاركة الفئات المعنية بالمشروع ومداها، طبيعة المشروع ومدى تعقيده والفئات المعنية به، ومخاطره والتأثيرات السلبية المحتملة على الأفراد والمجتمعات والفئات المعنية الأخرى والقطاع. ومن ثم تتنوع عمليات مشاركة الفئات المعنية باختلاف المشروعات وأدوات التمويل المختلفة. يوصي بنك الاستثمار الأوروبي في أي عملية يمولها بمشاركة الفئات المعنية كممارسة جيدة وضرورية يجب أ يعتمدها المروجين للمشروع بشكل عام.

1.1.11 تشريعات الوكالة الفرنسية للتنمية ذات الصلة والمرتبطة بإعادة التوطين القسري ومعايير البنك الدولي البيئية والاجتماعية رقم 5 ورقم 10

تلتزم الوكالة الفرنسية بالتقيد بسياسة إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية (أكتوبر 2017). كما تتبع الوكالة الفرنسية المعيار رقم 5 من معايير البنك الدولي البيئية والاجتماعية حول نزع ملكية الأراضي، والقيود المفروضة على استخدام الأرض، وإعادة التوطين القسري (يونية 2018) والمعيار رقم 10 حول مشاركة الفئات المعنية بالمشروع والإعلام والإعلان عن المعلومات.

توضح سياسة إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية (أكتوبر 2017) تعهد المشروع الممول بواسطة الوكالة الفرنسية للتنمية بالالتزام بأفضل الممارسات. يعتمد قرار الوكالة الفرنسية بالتمويل على التحليل المبدئي لمستندات التقييم البيئي والاجتماعي. كما يتطلب تقييم تفصيلي للتأثيرات البيئية والاجتماعية للمشروعات في كلا من فئة المخاطر العالية والجوهرية. وقد تكون في شكل مبسط (مثل فصل محدد في دراسة الجدوى) لتلك الواقعة ضمن فئة المخاطر المعتدلة. وبشكل عام، لا يلزم إجراء التقييم البيئي والاجتماعي للمشروعات التي تقع ضمن الفئة منخفضة المخاطر. يجرى التقييم البيئي والاجتماعي التفصيلي في نفس توقيت إعداد دراسة الجدوى. ويرفع لمشاورة الأشخاص أو المجموعات المحتمل تأثرها ويهدف إلى السماح بإعداد خطة الإدارة البيئة والاجتماعية. في حالة التأثير المادي أو الاقتصادي القسري، تستكمل خطة الإدارة البيئية والاجتماعية بخطة عمل إعادة التوطين.

تتوافق أهداف ومحتوى الدراسة التفصيلية لتقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية، وخطة الإدارة البيئة والاجتماعية وخطة عمل إعادة التوطين مع أحكام معايير البنك الدولي البيئية والاجتماعية، لتقييم وإدارة التأثيرات والمخاطر البيئية والاجتماعية. بالنسبة للعمليات مرتفعة المخاطر، يتم تحليل الدراسة التفصيلية لتقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية، فضلاً عن مستندات الإدارة البيئة والاجتماعية ذات الصلة (مثل خطة الإدارة البيئية والاجتماعية، وخطة عمل إعادة التوطين)، ويجب التحقق منها بمعرفة الوكالة الفرنسية للتنمية قبل الموافقة على التمويل. بالنسبة للعمليات ذات المخاطر البيئة والاجتماعية الجوهرية (كما هو الحال بالنسبة لهذا المشروع)، يجب توفير دراسة مصغرة لتقييم التأثيرات البيئية والاجتماعية على ألا تتلقى أي اعتراض من الوكالة الفرنسية للتنمية قبل الموافقة على التمويل،

ويمكن تقديم المستندات البيئية والاجتماعية الأخرى لاحقاً. كما يجب صياغة خطة الالتزام البيئي والاجتماعي والموافقة عليها من الجهات القارضة وترفق باتفاقية القرض

2.1.1.4 المعيار رقم 5 من المعايير البيئية والاجتماعية الصادرة عن البنك الدولي والخاص بنزع ملكية الأراضي والقيود المفروضة على استخدام الأراضي وإعادة التوطين القسري

يعترف المعيار رقم 5 من المعايير البيئية والاجتماعية الصادرة عن البنك الدولي بأن المشروعات المرتبطة بنزع ملكية الأراضي والقيود المفروضة على استخدام الأرض يمكن أن يكون لها تأثيرات سلبية على المجتمعات والأفراد. وقد تتسبب هذه المشروعات في التأثير المادي (تغيير المكان، فقدان الأراضي السكنية، فقدان المأوى)، أو التأثير الاقتصادي (فقدان الأراضي، والأصول، أو تعذر الوصول إليها مما يؤدي إلى فقدان مصادر الدخل أو سبل العيش) أو كليهما. يشير مصطلح "إعادة التوطين القسري" إلى هذه التأثيرات.

سيتم تجنب إعادة التوطين القسري. في حالة عدم القدرة على تجنبه، سيتم الحد منه وسيتم التخطيط لإجراءات التخفيف المناسبة لهذه التأثيرات السلبية على النازحين (وعلى المجتمعات المضيفة التي تستقبل الأشخاص النازحين) وتنفيذها بعناية. جدير بالذكر أن إعادة التوطين تعتبر قسرية عندما لا يكون للأشخاص أو المجتمعات المتأثرة الحق في رفض نزع ملكية الأراضي أو القيود المفروضة على استخدام الأرض وينتج عنه تأثير ما.

2.1.1.5 المعيار رقم 10 من المعايير البيئية والاجتماعية الصادرة عن البنك الدولي والخاص بمشاركة الفئات المعنية بالمشروع والإعلام والإعلان عن المعلومات

تؤكد المعايير البيئية والاجتماعية على أهمية تطبيق مشاركة هادفة للفئات المعنية تعتمد على المعلومات الدقيقة والمفهومة والتي يمكن الوصول إليها في الوقت المناسب. من المهم توفير المعلومات المتعلقة بالمشروع مع بداية دورة المشروع وبطريقة وأسلوب ولغة تتناسب مع كل مجموعة من الفئات المعنية بالمشروع. قد تضم طرق تقديم المعلومات مطبوعات العروض التقديمية، والملخصات غير الفنية، ومنشورات ونشرات حول المشروع. كما يجب أن تضم هذه الوسائل خرائط لمنطقة المشروع والرسومات غير الفنية. يجب توفير المستندات المستخدمة في عملية التشاور مع الفئات المعنية إلى نفس الفئات.

كما يجب إتاحة هذه المستندات أو الوثائق للفئات المعنية بالمشروع من ذوي الاحتياجات الخاصة، على سبيل المثال، من خلال توفيرها بطريقة برايل، أو الاستعانة بمترجم للغة الإشارة في اجتماعات التشاور، متى تقتضي الحاجة.

في حالة انخفاض معدلات إجادة القراءة والكتابة، قد تكون الأشكال الإضافية مثل رسومات الموقع، والنماذج المادية، وعروض الأفلام مفيدة في توصيل المعلومات ذات الصلة. يجب على المقترض مساعدة العامة في فهم الوثائق الفنية، على سبيل المثال، من خلال طباعة الملخصات المبسطة، والتفسيرات غير الفنية أو الوصول إلى الخبراء المحليين.

يتعين بذل الجهود الخاصة لإعلام الفئات الضعيفة أو المحرومة وتضمين ها فيما يتعلق بتأثيرات المشروع عليهم، وطرق الحصول على التعويضات أو المنافع وكيفية رفع الشكاوى وتوقيتها.

من المهم الاستمرار في التجاوب مع طليات الحصول على المعلومات المقدمة من الأطراف المتأثرين بالمشروع أو الطراف الأخرى. من الأمور المفيدة وضع نظم مناسبة لتوفير معلومات عن المشروع باستمرار. مثل موقع الكتروني أو أي وسائل أخرى قد تكون مفيدة في توفير معلومات عن المشروع حديثة بانتظام

1.1.12 الفجوة بين التشريعات القومية والدولية والآليات المقترحة لسد هذه الفجوة

بناءاً على النقاشات التي أجريت مع الهيئة العامة للأنفاق والهيئة العامة لنقل الركاب بالإسكندرية ومراجعة المستندات التي تم إعدادها سابقاً بمعرفة الهيئة العامة للأنفاق الخاصة بنزع ملكية الأراضي، تم تحديد الفجوات الهامة بين القانون المصري لنزع ملكية الأراضي رقم 10 لسنة 1990 والمعيار رقم 6 الصادر عن بنك الاستثمار الأوروبي، والمعيار رقم 5 من معايير البيئية والاجتماعية الصادرة عن البنك الدولي. كما تم تقديم المعلومات التفصيلية حول كيفية سد هذه الفجوات. من ناحية أخرى، تم إدخال جميع متطلبات المعيار رقم 10 والمعيار رقم 5 ضمن المتطلبات الاستشارية في الجدول التالي. ومع ذلك، لا تزال هناك بعض الفجوات التي سيتم سدها بواسطة المشروع.

جدول رقم 1-2: الفجوات بين التشريعات القومية والدولية والآليات المقترحة لسد هذه الفجوات في مشروع إعادة تأهيل ترام الرمل بالإسكندرية

الموضوع	المتطلبات المصرية	المعايير الدولية	كيفية سد الفجوة
إعداد خطة عمل إعادة التوطين	إعداد قرار نزع ملكية الأراضي الذي يلقي الضوء على الأصول والأراضي المطلوب مصادرتها	يتطلب المعيار رقم 5 من المعايير البيئية والاجتماعية الصادرة عن البنك الدولي والمعيار رقم 6 الصادر عن بنك الاستثمار الأوروبي من المتقدمين بالمشروع إعداد خطة عمل إعادة التوطين أو خطة لاستعادة سبل العيش	يجري إعداد إطار سياسة إعادة التوطين وسيتم إعداد خطة عمل إعادة التوطين مع الامتثال التام للمعيار رقم 6 الصادر عن بنك الاستثمار الأوروبي و المعيار رقم 5 من المعايير البيئية والاجتماعية الصادرة عن البنك الدولي. ستعتمد الهيئة القومية للأنفاق خطة عمل إعادة التوطين وتنفذها بالتوافق التام مع متطلبات الهيئات الممولة. تلتزم الهيئة القومية للأنفاق بتوثيق كافة الأنشطة لتيسير متابعة وتقييم متطلبات خطة عمل إعادة التوطين من جانب الهيئات الممولة.
سبل العيش ومستويات المعيشة	في الحالات التي يتسبب فيها إعادة التوطين القسري في فقدان مؤقت للأعمال، ينص القانون المصري على أن يتم تحديد استحقاق التعويض مقابل الخسائر المؤقتة بواسطة لجنة. غير أن التعويض المدفوع بواسطة اللجنة قد لا يكون بسعر السوق أو بالتكلفة الكاملة للخسائر.	تأثيرات المشروع على سبل العيش ومستويات المعيشة هي محور تركيز المعيار 5 الصادر عن البنك الدولي والمعيار 6 الصادر عن بنك الاستثمار الأوروبي. يجب أن يكون التعويض عن فقدان الأصول بالتكلفة الكاملة لاستبدلها. يجب على الجهات المتقدمة بالمشروع تقديم أوجه المساعدة الأخرى لتحسين سبل العيش ومستوى المعيشة أو استعادتهم كحد أدنى. يعد ذلك أحد تحديات المشروع حيث أن الجهة المسئولة عن تقييم وتثمين الخسارة المؤقتة أو الدائمة للدخل هي	• يجب أن تأخذ لجنة التعويض في اعتبارها القيمة السوقية وتكلفة الاستبدال الكاملة. وتقوم الهيئة القومية للأنفاق بالتعاون الكامل مع استشاري إعداد إطار سياسة إعادة التوطين بعمل مذكرة ترفع إلى وزير النقل ورئيس الهيئة القومية للأنفاق للحصول على الموافقة الرسمية على تكاليف إعادة التوطين. ستكمن الموافقة الرسمية الهيئة القومية للأنفاق من التنفيذ رقم أي مقاومة محتملة من لجنة التعويض. إضافة إلى ذلك، فإن مالك المشروع هو (الهيئة القومية للأنفاق ووزارة النقل) وهم أعضاء في لجنة التعويض. وأخيراً فإن الأشخاص المتأثرين بالمشروع لديهم تمثيل في اللجنة. • ستلقي خطة عمل إعادة التوطين الضوء على كافة الجوانب التي يجب أن تأخذ في الاعتبار عند تقييم التعويض مثل إضافة تكلفة إدخال الكهرباء ومياه الشرب

الموضوع	المتطلبات المصرية	المعايير الدولية	كيفية سد الفجوة
		بحوث الإسكان بمحافظة الإسكندرية التي تلتزم بالتشريع المصري.	والصرف الصحي (إذا لزم الأمر) إلى الوحدات الجديدة. هذا بإضافة إلى تقديم الدعم الانتقالي، فيجب على الهيئة القومية للأنفاق أن تقوم بمساعدة الأشخاص المتأثرين بالمشروع إصدار ترخيص لنشاط المحل من خلال تقديم خطاب رسمي للجهات المختلفة المسئولة عن إصدار الترخيص (مثل مديرية الصحة للحصول على الشهادات الصحية ...الخ). • تستمر الهيئة القومية للأنفاق في التشاور مع الأشخاص المتأثرين بالمشروع إلى أن يتم الوصول إلى قيمة تعويضية مناسبة. تبدأ هذه العملية بعد صدور قرار المنفعة العامة وتستمر حتى الانتهاء من أنشطة التعويض. لن يتم عقد أي اتفاقات بين الهيئة القومية للأنفاق والأشخاص المتأثرين بالمشروع إلى أن تشكل لجنة التعويضات ويتم مناقشة أوضاع التعويض على مستوى اللجنة. ويجب على الجنة الالتزام بالتثمين. • كما ستقوم الهيئة القومية للأنفاق بتشكيل لجنة لإدارة الشكاوى المرتبطة بحيازة الأرض والتأثير الاقتصادي، والتي تعطي الحق الكامل للشخص المتضرر برفع أكثر من شكوى. • جميع الأشخاص المتأثرين لديهم الحق الكامل في رفع دعوى قانونية واتخاذ الإجراءات القانونية في حالة عدم رضاهم عن التعويض.
حيازة الأراضي ونزع ملكيتها والتفاوض	طبقاً للقوانين واللوائح المصرية، فإن الجهة المسئولة عن نزع الملكية تقوم بإعداد قائمة بأصحاب الأملاك، وتخطرهم رسمياً	يشجع المعيار رقم 5 من المعايير الصادرة عن البنك الدولي والمعيار رقم 6 الصادر عن بنك الاستثمار الأوروبي على استخدام التسوية	• لا يوجد في مشروع ترام الرمل أي أنشطة لنزع الملكية الخاصة. الأرض المطلوبة هي ملكية خاصة لمحافظة الإسكندرية. هذا النوع من الأراضي يلتزم بإجراءات نزع الملكية.

الموضوع	المتطلبات المصرية	المعايير الدولية	كيفية سد الفجوة
	وتلزمهم بالتوقيع. ولهم حق الاعتراض خلال 30 يوم من الإعلام والإعلان عن هذه القائمة.	بالتفاوض لتجنب نزع الملكية والإخلاء القسري. ولا يستخدم نزع الملكية إلا كملاذ أخير في حالة فشل مفاوضات حسن النية ورفض المتأثرين التعويضات التي تفي بمتطلبات المعيار رقم 5 ورقم 6 الصادر عن البنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي على التوالي.	
نطاق التأثير	لم يتم تناوله	يتطلب المعيار رقم 5 من المعايير الصادرة عن البنك الدولي والمعيار رقم 6 الصادر عن بنك الاستثمار الأوروبي من المتقدم بالمشروع تجنب التأثير، وفي حالة تعذر ذلك يجب التخفيف عن طريق استكشاف تصميمات بديلة للمشروع.	تبذل الهيئة القومية للأنفاق جهود كبيرة لتقليل وتجنب أي أنشطة غير ضرورية إعادة التوطين لأسباب رئيسية: 1- محاولة الالتزام بمتطلبات الجهات المقرضة 2- تخفيض قيمة التعويض الذي سيتم دفعه وبالتالي، تتجنب الهيئة القومية للأنفاق أي تأثيرات على المجتمعات المحيطة وتحصر أعمال الإنشاء على المسار الحالي للترام وقد تتجنب الهيئة القومية للأنفاق بعض المحلات في محطة الرمل (إذا لزم الأمر وكان مجدي فنياً)
التشاور ومشاركة الفئات المتأثرة بالمشروع	تقدم للأشخاص المتأثرين بالمشروع المعلومات ذات الصلة وفي الوقت المناسب. ينشر قرار مجلس الوزراء الخاص بأي أنشطة لنزع الملكية أو التأثير الاقتصادي، وبعد مرور أسبوعين يمكن للمساحين دخول	تتطلب بأن يتم تنفيذ خطة عمل إعادة التوطين أو استعادة سبل العيش مع الإعلام والإعلان عن المعلومات المناسبة. يجب أن تكفل هذه العملية مراعاة وجهات نظر ومصالح المرأة وغيرها من الفئات الضعيفة بشكل كاف.	تتشاور الهيئة القومية للأنفاق بالتعاون الكامل مع لجنة التعويض مع مختلف الأشخاص المتأثرين بالمشروع بما في ذلك المرأة، وذوي الاحتياجات الخاصة، وكبار السن. بدأت أنشطة التشاور بين الهيئة القومية للأنفاق والهيئة العامة لنقل الركاب بالإسكندرية. بالالتزام التام بمتطلبات بنك الاستثمار الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية والقانون المصري رقم 10 لسنة 1990، ستتشاور الهيئة القومية للأنفاق مع كلاً من الأشخاص المتأثرين

الموضوع	المتطلبات المصرية	المعايير الدولية	كيفية سد الفجوة
	المنطقة المعنية. ويتم إخطارهم بالتعويض وخلال 5 شهور من الإخلاء.		بالمشروع ومستأجري المحلات لتتبادل معهم المعلومات حول الاتي: 1- معلومات مختصرة حول المشروع والتأثيرات المحتملة 2- تأثيرات المشروع على مستأجري المحلات 3- إجراءات التخفيف والتعويض 4- المستندات الرسمية المطلوبة لتعويض الأشخاص المتأثرين من المشروع 5- آلية الشكاوى وإمكانية الاستئناف أمام المحكمة 6- خطة زمنية للتعويض والإجراءات الإصلاحية 7- تقديم الدعم الانتقالي ستقوم الهيئة القومية للأنفاق بإخطار الأشخاص المتأثرين من المشروع بإجراءات التعويض التي سيتم تطبيقها. سيتبادل مسئول التواصل مع المجتمع التابع للهيئة القومية للأنفاق وإدارة العقارات المعلومات حول كافة أنواع إجراءات التخفيف بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التعويض، بناء القدرات، الدعم الانتقالي. سيتم تنفيذ أنشطة التشاور في أماكن محايدة دون حضور من أفراد الأمن. ويستمر التشاور حتى الوصول إلى اتفاق. إذا لم يتم الوصول إلى اتفاق مع الأشخاص المتأثرين بالمشروع، سيكون لديهم كامل الحق في رفع قضية دون التأثير على تلقي التعويض. من الضروري إلقاء الضوء على الممارسات العامة التي اعتاد معظم الأشخاص المتأثرين بالمشروع القيام بها وهي اللجوء إلى المحكمة بصرف النظر عن قيمة التعويض، حيث ترفع المحكمة من قيمة التعويض بنسبة 25%.
حق واضعي اليد	غير متضمن في التشريع (أظهرت حالات إعادة التوطين المطبقة أن	تناول القانون المصري حق واضعي اليد، كما تتطلب المعايير البيئية والاجتماعية الخاصة بالبنك	لا يوجد واضعي يد في مشروع ترام الرمل حيث أن كل الأشخاص المتأثرين بالمشروع لديهم عقود رسمية مع الهيئة العامة لنقل الركاب بالإسكندرية ولم يتم تحديد أي واضعي يد.

الموضوع	المتطلبات المصرية	المعايير الدولية	كيفية سد الفجوة
	واضعي اليد قد تم تعويضهم نتيجة للحساسية السياسية)	الدولي تقديم التعويض لواضعي اليد في قابل فقدان الأنشطة الاقتصادية وسبل المعيشة والمساعدة في إعادة التوطين عند تأثرهم بالمشروعات الممولة من البنك الدولي. ولا توجد تعويضات على الأراضي التي يحتلها واضعي اليد. لم يعترف القانون المصري بحق واضعي اليد. توجد حالات لإعادة التوطين قامت فيها الحكومة المصرية بتعويض واضعي اليد بسبب الحساسية السياسية تجاه المشكلة وليس بسبب أحكام القانون أو بما يتوافق مع سياسة البنك.	فيما يتعلق بالباعة الجائلين، فإن تأثيرات مشروع ترام الرمل عليهم ضئيلة، حيث سينتقل الباعة الجائلون إلى أشكال أخرى من وسائل النقل مثل الترام، القطار، الميني باص، والأوتوبيسات. وكبديل يمكنهم وضع عربات اليد أو الأكشاك أو شماعات العرض بالقرب من سور الإنشاء (النقاش معروض بالتفصيل في الجزء 3.6 من هذا التقرير).
المساعدة في إعادة التوطين	لا ينص القانون المصري على تقديم مساعدات إعادة التوطين للأشخاص المتأثرين من المشروع	تتطلب المعايير رقم 5 ورقم 6 الصادرة عن البنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي تقديم الدعم في الفترة الانتقالية. كما يتطلب أن تكلفة هذه المساعدة سيتم وضعها بشكل عام ضمن خطة عمل إعادة التوطين .	تنطبق المساعدة في إعادة التوطين على أنشطة المشروع من حيث: 1- دعم الأشخاص المتأثرين بالمشروع في نقل بضائعهم، ومتعلقاتهم...الخ. 2- دعم الأشخاص المتأثرين بالمشروع في إصدار التراخيص والسجلات عن طريق تقديم الرسوم المطلوبة (في حالة رغبة الأشخاص المتأثرين بالمشروع في ذلك) 3- تقديم الدعم الإضافي الأشخاص المتأثرين بالمشروع إذا لزم الأمر (يتم مناقشته مع الأشخاص المتأثرين بالمشروع أثناء جلسات التشاور) 4- تقديم الدعم للعمال من حيث توفير فرص التدريب 5- تقديم الدعم لأطفال الشوارع والمشردين من خلال التواصل مع مديرية التضامن الاجتماعي لاستيعابهم في أماكن المأوى

الموضوع	المتطلبات المصرية	المعايير الدولية	كيفية سد الفجوة
الشكاوى والشكاوى	تشكل اللجان المتخصصة لهذا الغرض والتوقيت. يسمح بشهر واحد للاعتراض على قرارات إعادة التوطين. وأربعة أشهر للاعتراض على قيمة التعويض. يمكن أن يلجأ الأشخاص المتأثرين بالمشروع إلى المنصات الحكومية لرفع أي شكاوى https://www.shakwa.eg/GCP/Default.aspx البريد الالكتروني لمنصة الحكومة المخصصة لتلقي الشكاوى info@shakwa.net.eg	يتطلب المعيار رقم 5 والمعيار رقم 6 الصادرة عن البنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي تأسيس آلية فعالة للشكاوى تسعى لحل أي مخاوف على الفور باستخدام عملية مفهومة وعلى درجة من الشفافية ومناسبة من الناحية الثقافية، ويمكن الوصول إليها بسهولة دون تكبد الطرف القلق أي تكلفة، ولا تعوق الوصول إلى حلول قضائية أو إدارية.	لدى الهيئة القومية للأنفاق آلية للشكاوى والشكوى سيتم تطبيقها على مشروع ترام الرمل. تدير اللجنة كافة الشكاوى بما في ذلك الشكاوى الصادرة عن المجتمعات والأعمال التجارية المحيطة التي قد تتأثر أثناء عملية الإنشاء. ضرورة ضبط آلية الشكوى والشكاوى كما هو مشار إليه في الفصل السابع من هذا التقرير.
التاريخ الفاصل والأهلية	يخضع نزع الملكية إلى قرار رئاسة الوزراء وتجرى أعمال المسح بعد مرور أسبوعين من القرار. لن يسري التعويض على الأصول التي توضع بعد صدور القرار. ينظم القانون نزع ملكية الأراضي وإعادة التوطين القسري للممتلكات ذات الملكية القانونية فقط.	يتطلب المعيار رقم 5 والمعيار رقم 6 الصادرة عن البنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي تحديد تاريخ نهائي يعلن عنه بعد عملية التشاور والإعلام والإعلان . يعتبر المعيار رقم 5 والمعيار رقم 6 الصادرة عن البنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي الأشخاص مؤهلين للتعويض إذا كان لديهم منفعة مشروعة في	• فيما يتعلق بالتاريخ النهائي، فيتم تحديده بعد الانتهاء من الحصر الرسمي لجميع الأشخاص المتأثرين بالمشروع، حيث يعتمد التاريخ النهائي على الحصر الرسمي النهائي. يمكن أن يتم ذلك بعد إصدار قرار المنفعة العامة. وبالتالي فإن جميع الأصول، باستثناء الأصول المغلقة وتلك المستخدمة بمعرفة الهيئة العامة للركاب بالإسكندرية، تعتبر ضمن الأشخاص المتأثرين بالمشروع. • أرسلت الهيئة القومية للأنفاق خطاب رسمي إلى الهيئة العامة للركاب بالإسكندرية لإخطارهم بعدم تأجير أي محلات. على الرغم من أن الهيئة القومية للأنفاق لم

الموضوع	المتطلبات المصرية	المعايير الدولية	كيفية سد الفجوة
		الأصول غير المنقولة الواقعة في الأرض المعنية اعتباراً من التاريخ النهائي. المنفعة القانونية ليست مرادف للملكية ولكنها تضم الملكية القانونية الرسمية وحقوق الاستخدام.، والملكية العرفية المتعارف عليها بموجب القانون	تصدر قرار المنفعة العامة حتى الآن، إلا أن الهيئة العامة للركاب بالإسكندرية يجب أن تلتزم بذلك.
الاستحقاقات	يتم تقييم التعويض (ليس تكلفة الاستبدال) وفقاً للقيمة السوقية وقت نزع الملكية. العملية السائدة هي قيام لجنة متخصصة مشكلة بواسطة الحكومة بتقييم التعويض. يتم إخطار ملاك وأصحاب الحقوق في العقارات المتأثرة رسمياً بموعد الإخلاء في فترة لا تزيد عن خمسة أشهر من تاريخ الإخطار بالتعويض. يغطي القانون نزع ملكية الأراضي وإعادة التوطين القسري للممتلكات القانونية فقط. لا يحق للعمال بالأجر اليومي الحصول على أي تعويض. بينما تحصل العمالة الدائمة على مرتب ستة أشهر.	يقدم التعويض عن فقدان الأصول بالقيمة الكاملة. يتم تعويض حقوق الملكية المعترف بها والمعروفة بالتساوي مع قيمة الاستبدال بالكامل. يفضل دفع التعويضات العينية عن التعويضات النقدية. يحق لمن ليس لديهم مطالبات معترف بها قانونياً في الأراضي، الحصول على تعويض بالتكلفة الكاملة لاستبدال المحاصيل التي فقدت والتحسينات الأخرى في الأراضي.	تلتزم الهيئة القومية للأنفاق بمتطلبات الجهات الممولة من خلال الاتي: 1- تعتمد الهيئة القومية للأنفاق إطار سياسة إعادة التوطين وخطة عمل إعادة التوطين وكافة الإجراءات المتضمنة في خطة عمل إعادة التوطين 2- يأخذ الاستحقاق في الاعتبار التكلفة الكاملة للاستبدال للمستأجرين التي تضم إيرادات المحلات، نقل البضائع والمتعلقات، تكلفة التراخيص والبنية التحتية اللازمة...الخ. يركز الجزء الخاص بالاستحقاقات على عملية التقييم التفصيلية والأدلة. 3- يحق لجميع العمال الذين لديهم أو ليس لديهم عقود رسمية الحصول على تعويض بناءاً على راتبهم الشهري. العمال الذين ليس لديهم عقود يجب أن يتقدموا بدليل صحيح على الدفع (ايصالات، تأمين...الخ). كما سيتم تدريبهم على البحث عن وظيفة بديلة. يجب على الهيئة القومية للأنفاق التشاور مع العمال لضمات تعويضهم بالشكل المناسب.

الموضوع	المتطلبات المصرية	المعايير الدولية	كيفية سد الفجوة
توقيت التعويض	تودع الجهة التي تتطلب نزع الملكية قيمة التعويض المحددة في غضون مدة زمنية لا تتعدى شهر قبل حيازة الأرض.	يحصل العميل على ملكية الأرض والأصول المعنية فقط بعد توفير التعويض	تقوم الهيئة القومية للأنفاق بصرف التعويض قبل تنفيذ أعمال الهدم أو الإنشاء يحصل جميع المستأجرين والعمال على التعويضات قبل إزالة محلاتهم. تقوم الهيئة القومية للأنفاق بإخطار الأشخاص المتأثرين بالمشروع قبل ثلاثة أشهر على الأقل من إخلاء المحلات، وخاصة العمال حتى يتمكنوا من البحث عن محل أو عمل بديل
المتابعة والتقييم	لم يتم تناولها، ولكن توجد مراجعة مالية من الجهاز المركزي للمحاسبات .	المتابعة والتقييم يجب أن تكون أحد مكونات خطط لاستعادة سبل المعيشة وإعادة التوطين	تلتزم الهيئة القومية للأنفاق بنظام المتابعة والتقييم المعروض في الفصل الثامن من هذا التقرير

2.2 الإطار المؤسسي المصري

نظراً إلى طبيعة تأثيرات المشروع المرتبطة بالتأثيرات الاقتصادية، سيتم تصميم الإطار المؤسسي حسب نوع التأثيرات.
تتولى الهيئة القومية للأنفاق مسئولية تنفيذ خطة عمل إعادة التوطين، بما في ذلك مشاركة الفئات المعنية بالمشروع وإدارة آلية الشكاوى والشكاوى. وهي الجهة المسئولة عن تحديد الأراضي اللازمة للمشروع. تقوم الهيئة بالتنسيق مع محافظة الإسكندرية (إدارة بحوث الإسكان) التي ستتولى صرف التعويضات.
كما سيتم تشكيل لجنة للتعويضات مكونة من كيانات حكومية مختلفة والتي أعلن عنها قانون نزع ملكية الأراضي رقم 187 لسنة 2020 .[20]. تشكل بجنة التعويضات بناءاً على قرار من المحافظ أو وزير النقل. وستتكون من ممثل من الهيئة العامة للخدمات الحكومية، ومديرية الإسكان والمرافق، ومديرية الضرائب العقارية على مستوى المحافظة. وكذلك هيئة المساحة في محافظة الإسكندرية، وبحوث الإسكان داخل ديوان عام المحافظة، والهيئة العامة لنقل الركاب الإسكندرية. هذا بالإضافة إلى ممثل من ملاك المشروع (الهيئة القومية للأنفاق ووزارة النقل). وقد يحضر ممثلو الحي والوحدات الأخرى. تلعب الهيئة القومية للأنفاق ووزارة النقل دوراً رئيسياً في عملية التعويض من خلال إصدار قرار المنفعة العامة وشروط التعويض بما يتفق مع المعايير العالمية. تقوم الهيئة القومية للأنفاق بإعداد مذكرة لمعالي وزير النقل للموافقة على جميع عناصر متطلبات التعويض. عقب موافقة سيادته، تلتزم لجنة التعويض بكافة متطلبات التعويض. الأدوار والمسئوليات موضحة فيما يلي:

جدول رقم 2-2 : الإطار المؤسسى الخاص بالمشروع

المؤسسة	الأدوار المؤقتة والمسئوليات
رئيس الوزراء	دولة رئيس الوزراء مسئول عن إصدار قرار المنفعة العامة بعد تسلم المذكرة من وزير النقل. يجب أن ينشر القرار في الجريدة المصرية بعد موافقة دولة رئيس الوزراء
وزارة النقل	تتلقى مذكرة المنفعة العامة لاستعراضها، وعند موافقة الوزير، ترفع المذكرة إلى مجلس الوزراء لإصدار قرار المنفعة العامة بقرار من رئيس الوزراء.

[20] القانون رقم 2020/187 المعدل لبعض أحكام القانون 1990/10 حول نزع ملكية الممتلكات غير القابلة للنقل للمصلحة العامة
المادة (6)

تقوم لجنة تشكل من ممثل عن هيئة المساحة رئيساً، وأعضاء مندوبين عن كلاً من مديرية الزراعة، مديرية الإسكان والمرافق، ومديرية الضرائب العقارية بالمحافظة. بقرار من وزير الموارد المائية والري، بتقدير التعويض الواجب دفعه. المستوى الوظيفي لكل عضو يجب ألا يقل عن الدرجة الأولى. سيتم تغيير أعضاء هذه اللجنة كل عامين مع الإدارات الحكومية إذا كانت تقع ضمن اختصاص هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة أو من ينوب عنها في المدن.
ويقدر التعويض حسب الأسعار السائدة وقت صدور قرار المنفعة العامة مع زيادة (20٪) من القيمة التقديرية. تلتزم الجهة التي تطلب نزع الملكية بإيداع مبلغ التعويض بالكامل، خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ صدور القرار، في حساب يدر عائد في البنوك التي تمتلكها الدولة، تحت اسم الكيان الذي يقوم بإجراءات نزع الملكية
بعد السداد الكامل لمبلغ التعويض المشار إليه في المادة (13) من هذا القانون، يتم تحويل فائض الحساب إلى الجهة التي طلبت المصادرة.
في حالة تأخر الكيان الذي طلب نزع الملكية في إيداع التعويض بحلول التاريخ المشار إليه سابقاً، يتعين على هذا الكيان دفع تعويض إضافي عن فترة التأخير وفقًا لسعر الفائدة المحدد من قبل البنك المركزي. يتم دفع هذا التعويض إلى الأطراف المعنية.
يجوز دفع التعويض كليًا أو جزئيًا عينيًا بموافقة الملاك.

المؤسسة	الأدوار المؤقتة والمسئوليات
	يعتمد الوزير آلية التعويضات والتثمين المعروضة في إطار سياسة إعادة التوطين وخطة عمل إعادة التوطين. تلتزم لجنة التعويض بموافقة الوزير.
الهيئة القومية للأنفاق	تتولى الهيئة القومية للأنفاق التنفيذ الجيد لخطة عمل إعادة التوطين، بما في ذلك مشاركة الفئات المعنية بالمشروع وإدارة آلية الشكوى في أطار خطة إعادة التوطين، وكذلك سد الثغرات لضمان تنفيذ التعويضات بتكلفة الاستبدال الكاملة وتوفير إجراءات استعادة سبل العيش/ والمساعدة في إعادة التوطين. لدى الهيئة القومية للأنفاق خبرة فائقة فيما يتعلق بنزع ملكية الأراضي وأنشطة التعويضات التي تم تنفيذها بواسطة لجنة التعويضات التابعة للإدارة العقارية داخل الهيئة القومية للأنفاق. تتكون من محامين من ذوي الخبراء (أربعة أفراد) يرأسهم مدير عام بخبرة 20 عام. هذا بالإضافة إلى موظف مختص بالتواصل مع المجتمع يتم تعينه لتحمل المسئولية مع المدير العام وتبادل المعلومات. في الوقت الحالي توجد مساحة لدعم الهيئة القومية للأنفاق من خلال شركة متخصصة يتم التعامل معها خارجياً لتقديم الدعم الفني للهيئة (إذا لزم الأمر) الهيئة القومية للأنفاق هي المؤسسة الرئيسية المسئولة عن تقديم التعويضات، والمتابعة وتوثيق أنشطة إعادة التوطين المختلفة. تتمثل المهام المنوطة بهم فيما يلي: 1- تحديد الأراضي اللازمة (العامة والخاصة (إن وجد) للحصول عليها بناءاً على نقل الملكية بالتعاون مع الاستشاري (Systra) 2- إعداد مذكرة ورفعها إلى وزير النقل حول قرار المنفعة العامة المتعلق بإعادة التوطين القسري وإعادة تخصيص الأصول العامة. 3- مذكرة تحدد المشروعات التي تحتاج إلى التنفيذ، والتعويض المبدئي الذي يجب أن يودع في حساب الهيئة المختصة لتنفيذ إجراءات نزع الملكية كما أشير إليه في المادة 6 من القانون 2020/187، في عضون شهر يبدأ من تاريخ صدور قرار المنفعة العامة. 4- توثيق أنشطة التعويضات
كيانات المحافظة	
1- الهيئة العامة للخدمات الحكومية	مسئولة بالكامل عن تعويض المستأجرين، كما لديها تمثيل قوي في لجنة التعويضات ويمكن اختيارها لتكون عضو في لجنة تعويضات مشروع ترام الرمل.

المؤسسة	الأدوار المؤقتة والمسئوليات
2- **إدارة المساحة بمحافظة الإسكندرية**	في الأغلب سيكون دور إدارة مسح الأرض دوراً محدودًا. وسيكون رئيس اللجنة من إدارة مساحة الأرض. لن تكون أعضاء في لجنة تعويضات ترام الرمل.
3- **مديرية بحوث الإسكان والبنية التحتية**	مسئولة عن وضع بدائل لإعادة التوطين للأشخاص المتأثرين والمشاركة في كافة إجراءات التشغيل المتعلقة بتحديد قيمة التعويض ووضع أعمال التحسين في العشوائيات يمكن اختيارها لتكون عضو في لجنة تعويضات ترام الرمل.
4- **بحوث الإسكان داخل ديوان المحافظة**	هي الجهة الرئيسية لتحديد المالك أو المستأجر المحدد للأصول التجارية. وتقوم بإعداد مسح لتعداد الأصول المتأثرة بالمشروع التي تعمل كأساس للتعويض لن تكون عضو في لجنة تعويضات ترام الرمل
5- **مديرية الزراعة**	تعتبر جزء من لجنة التعويضات التي سيتم تشكيلها على مستوى المحافظة وتقدم قوائم بأسعار الأشجار المتأثرة من الحدائق الخاصة. ستكون عضو في لجنة تعويضات ترام الرمل
6- **الهيئة العامة لنقل الركاب بالإسكندرية**	تتولى مسئولية إعادة توزيع العاملين بها أثناء مرحلة الإنشاء. وتتبادل المعلومات مع الهيئة القومية للأنفاق بشأن عمالها اللذين تم إعادة توزيعهم بسبب إعادة تأهيل ترام الرمل. يمكن اختيارها لنكون عضو في لجنة تعويضات ترام الرمل

* Roles and responsibilities will be better defined upon the final selection and formulation of the committee

2.3 القوانين واللوائح الخاصة بالملكية في مصر

ينظم القانون المدني ملكية الأراضي في مصر ويكمله بعض نظريات القانون العامة. توجد قوانين محددة متعلقة بملكية العقارات. فيما يلي موجز لأنواع ملكية الأراضي التي قد تواجهها على مسار الترام:

جدول رقم 3-2 : أنواع حقوق الملكية العقارية وطرق نقل الملكية

النوع	التفاصيل	مدى الانطباق
حق الاستخدام	**حق الانتفاع:** هو حق استخدام عقار يملكه شخص آخر لمدة زمنية محددة وعلى شروط يتم الاتفاق عليها بين الأطراف. الشخص الذي يحتفظ بحق الانتفاع على ممتلكات شخص آخر يتمتع بكافة الحقوق الممنوحة للمالك بموجب القانون، باستثناء الحق في بيع أو نقل ملكية العقار. حقوق الانتفاع هي حقوق الملكية العقارية القابلة للتحويل	المحلات والأصول الموجود في المحطة مستأجرة من الهيئة العامة لنقل الركاب بالإسكندرية ولم تمنح أي حقوق انتفاع

النوع	التفاصيل	مدى الانطباق
حق الإيجار	**حق الإيجار:** الإيجار هو "حق شخصي" يمنح المستأجر في استئجار عقار من المؤجر لفترة محددة. يضمن عقد الإيجار للمستأجر استخدام العقار المؤجر، ويضمن للمؤجر مدفوعات منتظمة من المستأجر.	
حقوق الملكية	**الميراث:** العقارات المملوكة والعقارات المستأجرة ايجار قديم يمكن توريثها بعد موت المالك. بالنسبة للمسلمين، تحكم مبادئ الشريعة الإسلامية الميراث وبالنسبة لغير المسلمين فيحكمه المبادئ الدينية الخاصة بهم. تنتقل ملكية العقار إلى الورثة بعد موت المالك وصدور إعلام الوراثة من المحكمة المختصة الذي يحدد الورثة ونسب ملكيتهم للعقار. نقل الملكية لشخص آخر بالميراث تكون ممكنة أيضاً باستخدام الوصية وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، طالما أن قيمة هذه الممتلكات لا تتعدى ثلث قيمة التركة الإجمالية للشخص المتوفى. يمكن إهداء الممتلكات باستخدام اتفاق الهبة شريطة الامتثال للوائح العرفية لتنفيذ نقل الملكية.	عدد قليل من المحلات الواقعة داخل المحطات موروثة من المستأجر. وقد تم استئجارها وفقاً لقانون الإيجار القديم الذي ينص على فترة إيجار غير محدودة والميراث مقبول.
ملكية العقارات	**حقوق إعادة التوزيع** إعادة توزيع الأراضي يكون بين هيئتين حكوميتين. ويمكن تحويل الأراضي بناءاً على قرار المصلحة العامة. إعادة تخصيص الأراضي يكون مجاني في معظم الآحيان. ولكن في بعض الحالات يمكن دفع التعويض.	ينطبق على مسار الترام والمحطات التي سيتم تحويلها من الهيئة العامة لنقل الركاب بالإسكندرية على الهيئة القومية للأنفاق

3 وصف الوضع الاجتماعي الاقتصادي الحالي للأشخاص المتأثرين بالمشروع

3.1 نظرة عامة

يقدم هذا القسم لمحة عامة عن الأنواع المختلفة من أنشطة سبل العيش الموجودة على طول المحاذاة والتي قد تواجه تأثيرات مؤقتة أو دائمة فيما يتعلق بإنشاء مشروع إعادة تأهيل ترام الرمل. يتم تقديم وصف أكثر تفصيلا لكل نوع من أنواع النشاط ومجموعة من الأشخاص المتضررين تحت الأقسام الفرعية التالية.

تشمل أنشطة سبل العيش التي يحتمل أن تتأثر ومجموعات الأشخاص ما يلي:

1. المحلات التجارية والمطاعم الموجودة في محطات الترام: سيحرم المستأجرون بشكل دائم من المحلات المؤجرة عند اكتمال الإنشاءات ، بينما قد يواجه البعض أيضا تأثيرات مؤقتة أثناء الإنشاءات في حالة حظر الوصول إلى أعمالهم أو عدم السماح به. قد يفقد موظفو المبيعات والعمال العاملون في المتاجر وظائفهم أيضا.

شكل رقم 3-1: مستأجر في محل

شكل رقم 3-2: بائع في محل

2. سيفقد الباعة المتجولون المتنقلون وشبه المتنقلون مؤقتا إمكانية الوصول إلى الشارع الذي يتاجرون فيه سلعهم مما قد يؤدي إلى خسارة مؤقتة في الدخل خلال فترة الإنشاءات في حالة عدم نجاح النقل.

شكل رقم 4-3: بائع شبه جائل

شكل رقم 3-3: بائع جائل

1. سيتم طرد أطفال الشوارع والمشردين من المحطات أثناء أنشطة الإنشاءات وسيفقدون مساكنهم بشكل دائم.
2. سيتم هدم المساجد بشكل دائم. وبناء على ذلك، سيفقد مشغلو أحد المساجد وظائفهم.

شكل رقم 6-3: مسجد

شكل رقم 5-3: أطفال شوارع

3. المحلات التجارية خارج المحطات وعلى طول حق مرور المترو: أكدت الهيئة القومية للأنفاق أن الوصول إلى المتاجر والشركات المحلية سيكون مضمونا أثناء الإنشاءات ، وبالتالي يفترض أن هذه المتاجر لن تواجه أي فقدان للوصول أثناء الإنشاءات . ومع ذلك، في حالة حدوث تغييرات غير متوقعة في تصميم الإنشاءات ، من المحتمل أن يتأثر المالكون

والمستأجرون والعمال مؤقتا أثناء الإنشاءات في حالة حظر الوصول إلى العمل أو عدم السماح به. تمت مناقشة هذا بمزيد من التفصيل في القسم 4.

شكل رقم 7-3: نماذج لبعض المحلات التي تقع خارج المسار

4. مشغلي النقل: يعمل التوك توك والميكروباص وسائقي الحافلات على طول محاذاة المشروع. لا يتوقع أن يواجه هؤلاء المشغلون أي تأثيرات مؤقتة أو دائمة كبيرة فيما يتعلق بالمشروع.

شكل رقم 9-3: التوك توك والتاكسي في نطاق منطقة التأثر بالمشروع

شكل رقم 8-3: ميكروباصات في نطاق منطقة التأثر بالمشروع في ميدان المنشية

3.2 منهجية مسح الوضع الحالي

اعتمدت عملية مسح الوضع الراهن على مستويات متعددة من جمع البيانات. تبنى فريق عمل الدراسة منهجية التقييم السريع بالمشاركة الذي يستخدم كافة مصادر البيانات التي تدعم صحة جمع البيانات ودقتها. بالإضافة إلى ذلك ، جمع فريق الدراسة جميع البيانات الثانوية المتاحة من موارد مختلفة حول الأشخاص المتأثرين بالمشروع.

قام فريق الدراسة بإعداد استمارات استبيان تنطبق على مستأجري المحلات، والباعة الجائلين، والعمال. يوضح ملحق 3 أدوات المسح التي تم استخدامها.

إضافة إلى ذلك تم إعداد دليلين، تحديدا، المجموعات النقاشية المركزة مع مستخدمي الترام والمقابلات المتعمقة ليتم تطبيقها على مديرية التضامن الاجتماعي، جمعية كاريتاس، وسائقي التوكتوك والميكروباص.

بدأ جمع البيانات في ديسمبر 2020 واستكمل في أكتوبر – ديسمبر 2021، يونيو 2022، واكتمل فى يونيو 2023.

- تم مقابلة جميع مستأجرى المحلات تقريبا في أماكنهم.
- تم إجراء المقابلات مع جميع المستأجرين في محلاتهم.
- أجريت المقابلات مع جميع الباعة الجائلين الذين تزامن وجودهم أثناء عمل المسح في المحطات.
- تم اختيار عينة عشوائية من العمال من محلات مختلفة بنسبة 1 بين كل 4 عمال. تمثل عينة العمال حوالي 26.3% من إجمالي العمال المتأثرين. يصل مستوى الثقة إلى 95%. معظم العمال تم عرضهم في العينة وتحديداً العمالة الدائمة والمؤقتة، والعاملين بالمسجد، والعاملين على أساس جزئي. بالنسبة لخطة عمل إعادة التوطين يجب إجراء المقابلات مع جميع العمال بعد الانتهاء من الدراسة الرسمية للتعداد.

يلقي هذا الجزء الضوء على الفئات التي ستتأثر بمشروع ترام الرمل. يلي وصف تقييم التأثير حسب الفئات المتأثرة.

3.3 مستأجري المحلات والأكشاك

الأشخاص الأساسيين المتأثرين بالمشروع هم مستأجري المحلات. يبلغ إجمالي عدد مستأجري المتاجر المتأثرين 79 وفقا للتعداد النهائي الذي تم إجراؤه في يونيو 2022. المستأجرون هم أساسا من الذكور (68). وتمثل المستأجرات 7 مستأجرات فقط. بالإضافة إلى ذلك ، تم الإبلاغ عن 4 منظمات.

انخفض عدد المستأجرين للأسباب التالية:

1- وفاة المستأجرين

2- انتهى العقد

3- عدم رغبة المستأجر في الاستمرار في تشغيل المحل بسبب مشاكل مع مصلحة الضرائب

4- كانت رسوم الإيجار مرتفعة ولم يتمكن المستأجرون من تحقيق إيرادات كافية لتغطية رسوم الإيجار والتشغيل

يعرض الجدول أدناه توزيع المستأجرين حسب محطة الترام وجنس المستأجر.

جدول رقم 1-3 : إجمالي عدد المتأثرين في كل محطة طبقا لنوع المستأجر

محطة	ذكر	أنثى	مؤسسة	إجمالي
الابراهيمية	4	0	0	4
السيوف	1	0	0	1
القائد ابراهيم	4	0	0	4

محطة	ذكر	أنثى	مؤسسة	إجمالي
باكوس	16	2	4	22
بولكلي	4	1	0	5
رشدي	4	1	0	5
سان ستيفانو	6	0	0	6
سبورتنج الكبرى	3	0	0	3
سيدي بشر	7	0	0	7
سيدي جابر الشيخ	1	0	0	1
شوت	1	1	0	2
سفر	1	0	0	1
فيكتوريا	5	0	0	5
كامب شيزار	1	1	0	2
كليوباترا الحمامات	4	1	0	5
لوران	1	0	0	1
محطة الرمل	4	0	0	4
مصطفى كامل	1	0	0	1
المجموع	68	7	4	79

وقع مستأجرو المحلات التجارية (79) عقودا مع هيئة النقل العام بالإسكندرية. في الواقع ، حوالي 50.0 ٪ من هذه العقود قد وصلت إلى نهايتها ويجب إنهائها. أبلغ (38) من مستأجري المتاجر عن انتهاء صلاحية العقد قبل عام 2023. في الواقع ، يستمر جميع المستأجرين بعقود منتهية الصلاحية في دفع قيمة الإيجار حتى نهاية عام 2022. أبلغتهم هيئة نقل الركاب بالإسكندرية أن عقودهم قد انتهت. وبناء على ذلك ، اضطروا إلى مغادرة متاجرهم منذ وقت طويل. ومع ذلك ، لا يزال المستأجرون يديرون متاجرهم ويدفعون رسوم الإيجار. توصلت هيئة نقل الركاب بالإسكندرية إلى اتفاق معهم لمغادرة المتاجر. ستنتهي صلاحية جميع العقود بحلول الربع الأول من عام 2024.

ويعرض ملحق 1 قائمة بجميع الأصول المتأثرة استنادا إلى التعداد النهائي للأشخاص المتأثرين بالمشروع .

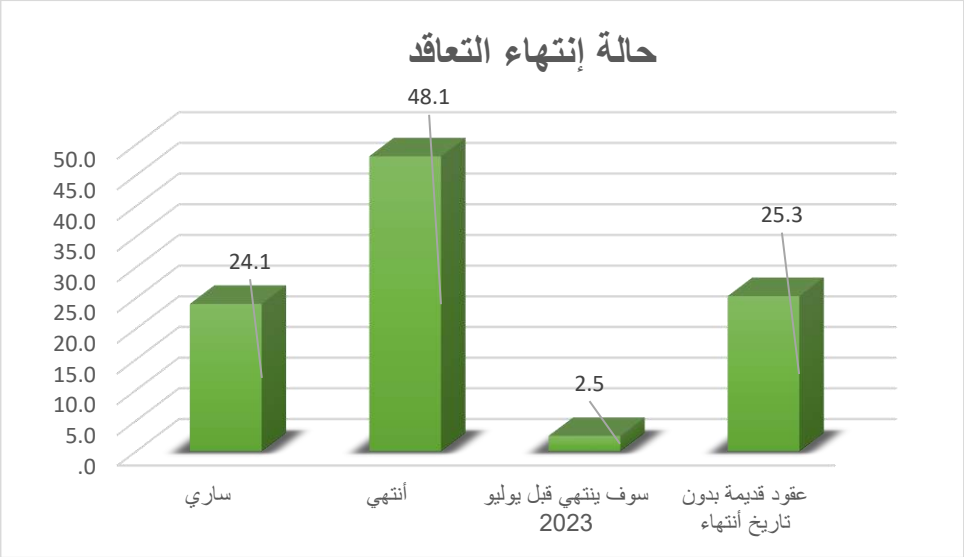

شكل رقم 10-3: التوزيع النسبي للمستأجرين طبقا لحالة التعاقد

فيما يتعلق باستخدام المحلات التجارية ، أفادت غالبية العينة التي شملها الاستطلاع باستخدام المتجر لأغراض البيع. يتم استخدام متجر واحد كحديقة صغيرة وتم استخدام مجموعة من المتاجر كمسجد. بالإضافة إلى ذلك ، تم تحويل متجر واحد إلى مرحاض عام.

شكل رقم 11-3: محل مستخدم كحديقة

شكل رقم 12-3: محل مستخدم كمرحاض عمومي

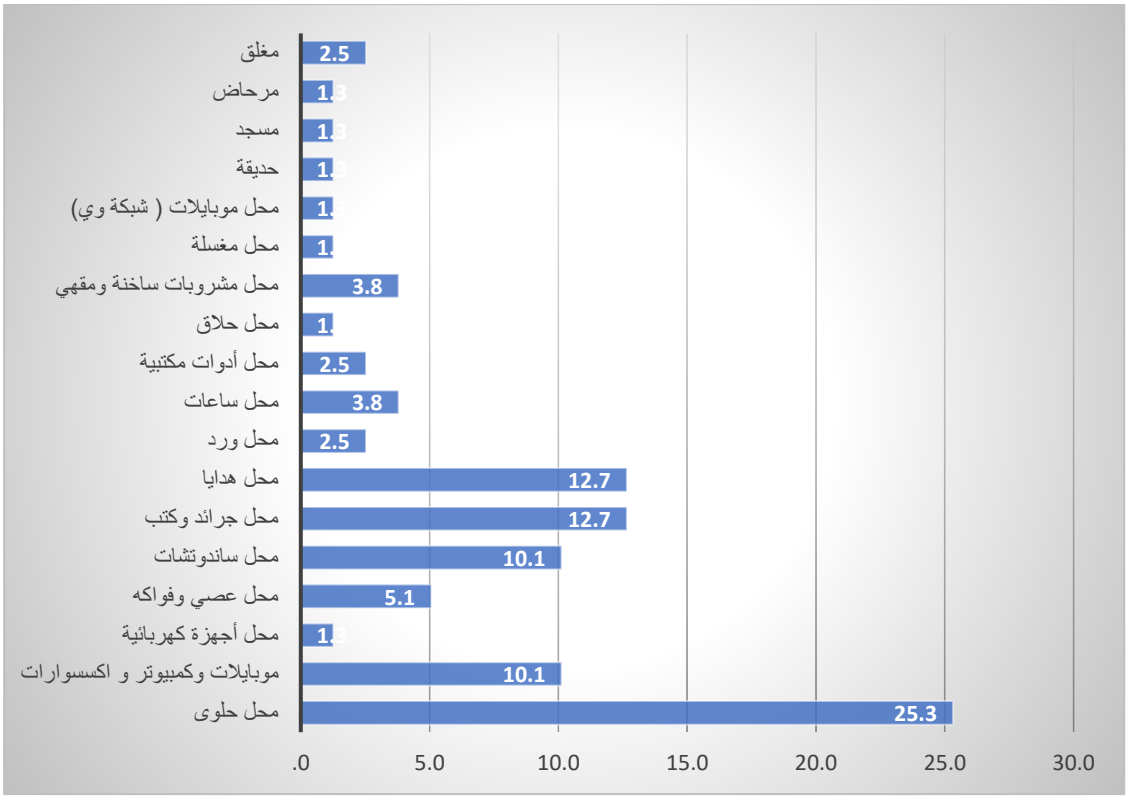

شكل رقم 13-3: طبيعة النشاط داخل كل محل

شكل رقم 15-3: نماذج للمحلات الواقعة داخل المحطة

شكل رقم 14-3: كشك صغير في محطة سان ستيفانو

فيما يتعلق بالمساحة الإجمالية للمحل بالمتر المربع ، فإن 46.8٪ من المحلات التجارية تبلغ حوالي 5-9 أمتار. بينما 15.2٪ من المحلات التجارية أقل من 5 أمتار مربعة. فقط 15٪ من المحلات التجارية كانت مساحتها أكثر من 30 مترا مربعا ، ونفس النسبة من المحلات التجارية بها متجر مساحته 10-14 مترا مربعا

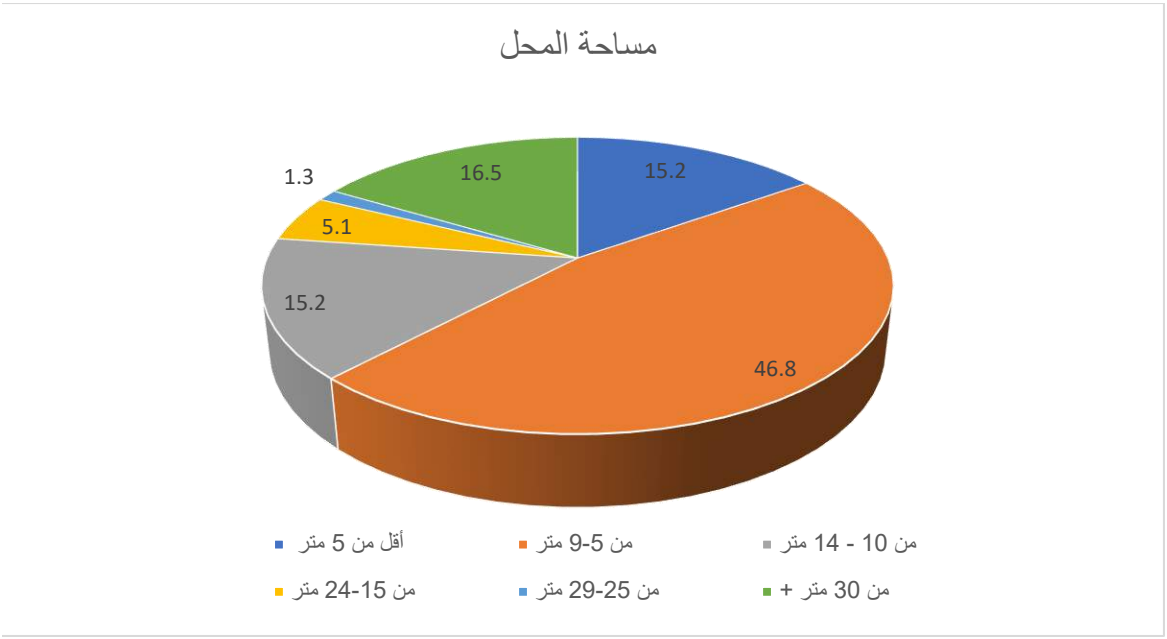

شكل رقم 16-3: التوزيع النسبي للمحلات طبقا لمساحة المحل

3.3.1 قيمة إيجار المتجر الشهرى

استنادا إلى البيانات المقدمة من المستجيبين وعينات من العقود التي تقاسموها مع فريق الدراسة والعقود التي شاركتها هيئة النقل العام بالإسكندرية، فإن عقد الإيجار الشهري ذو طبيعة متغيرة. السنة الأولى من العقد لها قيمة (X). السنة الثانية لديها (X+10٪). السنة الثالثة هي (X + 20٪). لذلك، فإن أي تأخير في بناء مشروع ترام الرمل قد يؤدي إلى تغيير كبير في قيمة تأجير المحل.

وكشفت البيانات التي تم جمعها أن 21.9٪ من العينة التي شملها الاستطلاع تدفع أقل من 500 جنيه. هم أولئك الذين لديهم عقد إيجار قديم (تم توقيعه بين 1973-2010) القيمة السائدة الثانية هي ما بين 1,000-1,999 جنيه مصري (20.3٪) من المستأجرين الذين شملهم الاستطلاع. حوالي 18.80٪ من العينة التي شملها الاستطلاع تدفع أكثر من 5000 جنيه مصري. يبلغ متوسط الإيجار الشهري للمحلات المؤجرة القديمة 326.8 جنيها مصريا شهريا. أما بالنسبة للعقود الموقعة حديثا فهي 3,959.94 جنيها مصريا. بلغت التكلفة الشهرية الإجمالية لجميع المتاجر المستأجرة التي أبلغت عنها هيئة نقل الركاب بالإسكندرية في عام 2022 262,258 جنيها مصريا (16,811.4 دولارا أمريكيا). من الضروري نسبيا الإبلاغ عن أن هيئة نقل الركاب بالإسكندرية لم تتمكن من تحصيل جميع رسوم الإيجار. ونتيجة لذلك ، واجهوا مشاكل مع المستأجرين ورفعوا دعوى قضائية ضدهم. وأخيرا، تمكنوا من طرد بعض هؤلاء المستأجرين. لا يوجد أحد منهم من ضمن 79 متأثر.

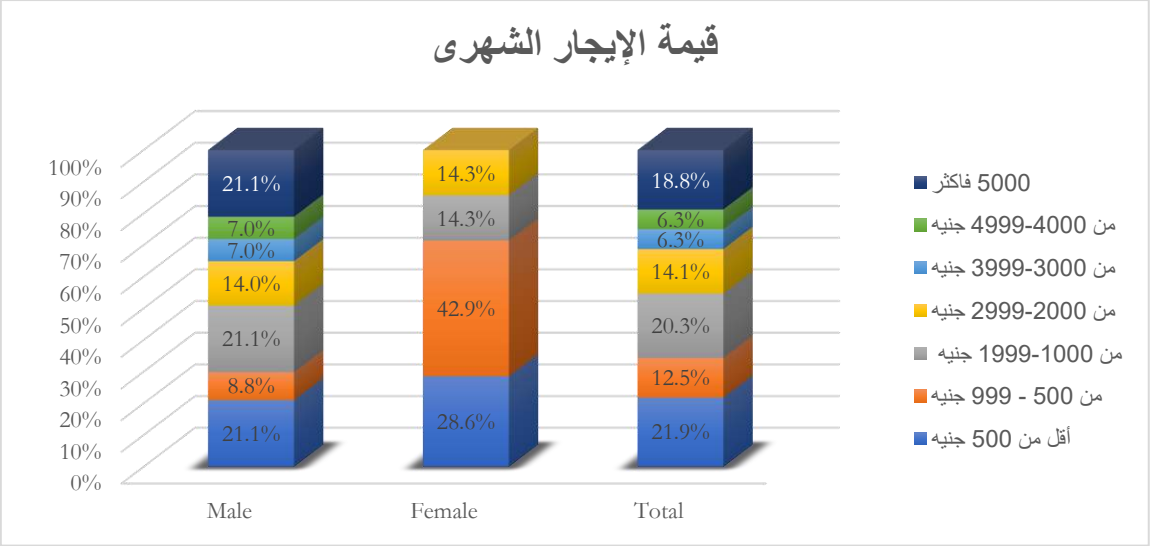

شكل رقم 17-3: التوزيع النسبي للمحلات طبقا لقيمة الإيجار الشهرى

3.3.2 الفئات العمرية

أظهر التوزيع العمري للأشخاص المتأثرين بالمشروع أن 26.2% من إجمالي الأشخاص المتأثرين يقعون تحت الفئة العمرية (40 -49). وتمثل الفئة العمرية الأصغر(20 – 29) 9.2%، بينما تمثل الفئة العمرية الأكبر (فوق 60) حوالي 24%. التوزيع بالفئة العمرية يلفت الانتباه إلى أهمية عمل ترتيبات خاصة كبار السن فوق 60 عام.

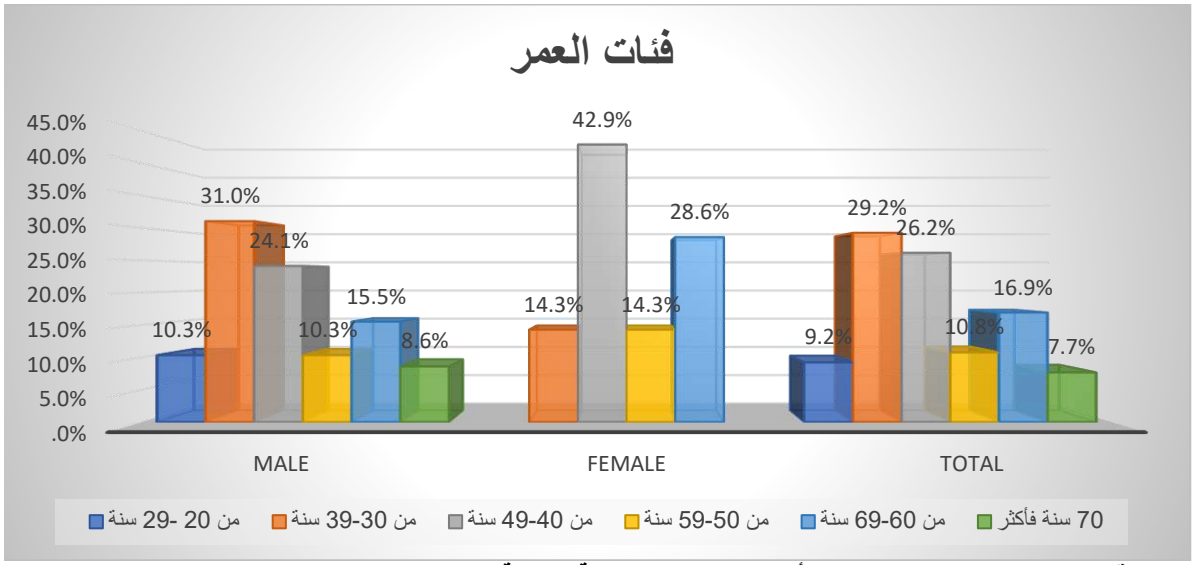

شكل رقم 18-3: التوزيع النسبي لمستأجرى المحلات تبعا للفئة العمرية

3.3.3 حجم الأسر المعيشية

وفيما يتعلق بحجم الأسرة المعيشية للأشخاص المتأثرين بالمشروع، تتألف الأسرة المعيشية المتوسطة من 279 فردا من أفراد الأسرة المعيشية (142 من الذكور و 137 من الإناث). متوسط حجم الأسرة هو 4.429 فرد / أسرة أفاد حوالي 38٪ من إجمالي العينة التي شملها الاستطلاع أن لديهم أسرة مكونة من 4 أشخاص (بما في ذلك المجيب). وعلى صعيد أخر، فإن 22.2٪ من العينة التي شملها الاستطلاع لديهم أسرة مكونة من 5 أشخاص. في حين أفاد 3..15٪ من العينة أن حجم أسرهم يقتصر على 3 أشخاص

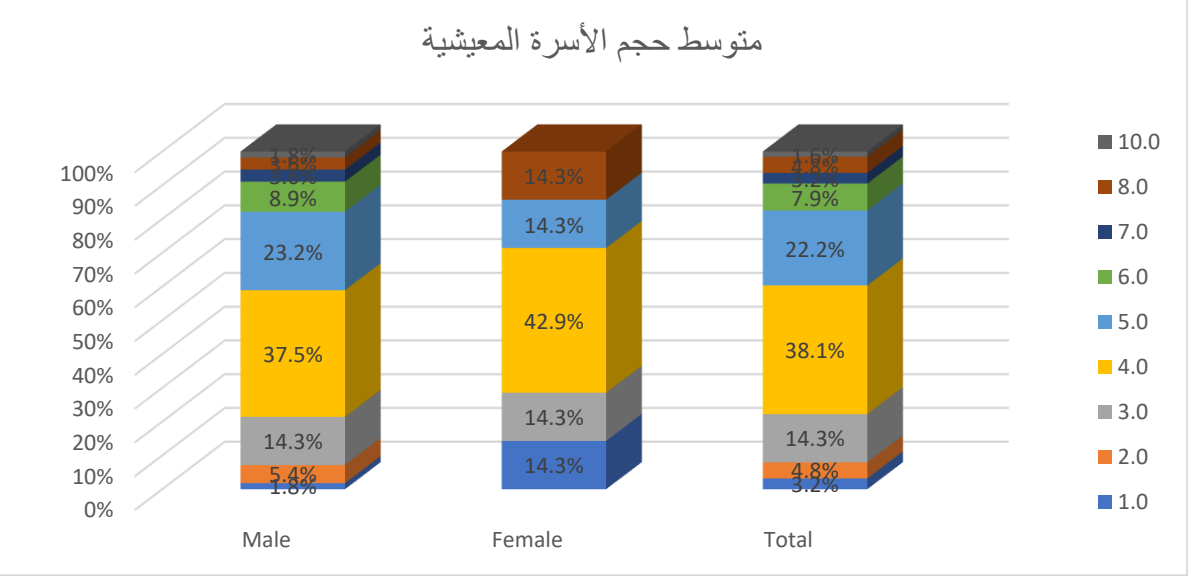

شكل رقم 19-3: التوزيع النسبي للمتأثرين طبقا لإجمالى عدد أفراد الأسرة المعيشية

3.3.4 الحالة التعليمية

وفيما يتعلق بالمستوى التعليمي للمتضررين، فإن المستويين الرئيسيين المهيمنين من التعليم هما التعليم المهني الثانوي (32.8 في المائة) والتعليم الجامعي (28.1 في المائة). محافظة الإسكندرية تولي اهتماما للتعليم. ومع ذلك، لا يزال هناك عدد كبير من الحاصلين على التعليم الأساسي (9.4 في المائة)، بالإضافة إلى مجموعات الأميين (3.1 في المائة). يمكن أن يدعم الحصول على معلومات حول مستوى التعليم تطوير طريقة اتصال معينة للأشخاص ذوي التعليم المحدود.

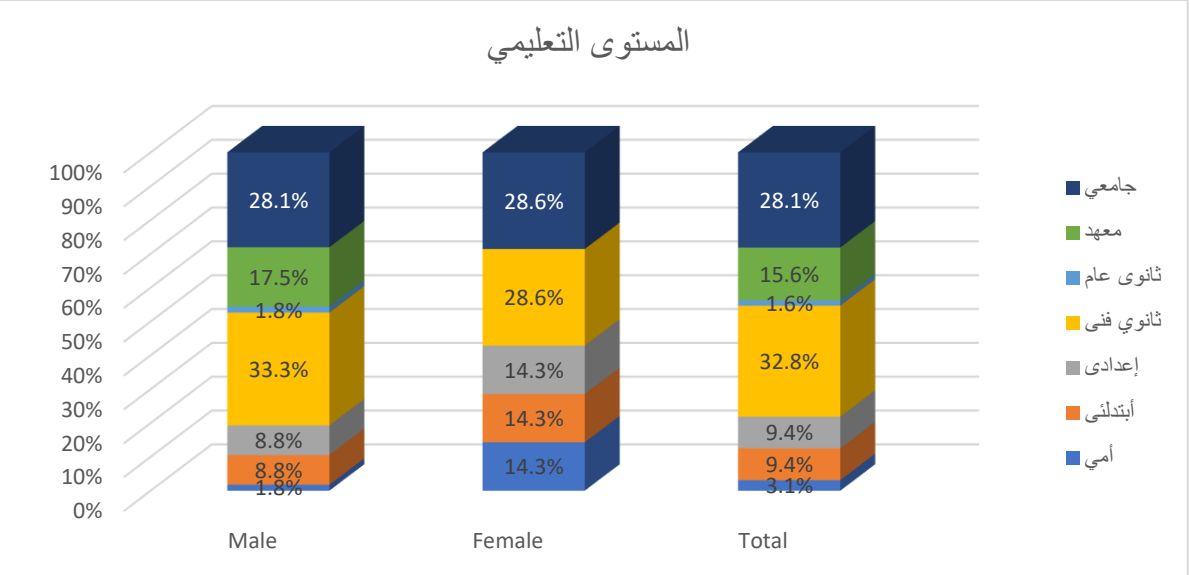

شكل رقم 20-3: التوزيع النسبي للمتأثرين طبقا للمستوى التعليمي لهم

3.3.5 الحالة المهنية

وفيما يتعلق بالوضع المهني للمستأجرين الذين شملهم الاستطلاع، فإن غالبيتهم (70.1٪) يعملون كمندوبي مبيعات في أعمالهم الخاصة، لأنهم مستأجرون للمحلات التجارية وأصحاب الأعمال. فقط (6.0٪) محاسبون وقليل منهم يعملون كمعلمين إلى جانب كونهم مستأجرين للمحلات التجارية ومديري المدارس مما يعني أن المحلات التجارية نشاط إضافي يساعد المستأجرين اقتصاديا. كان من الواضح أن المهنة الرئيسية هي التجارة داخل محلات المستأجرين. ومن الجدير بالذكر أن أولئك الذين لديهم مهنة حكومية بديلة لا يمكنهم استئجار المحلات التجارية. لذلك ، يستأجرون المتاجر باسم زوجاتهم. وبناء على ذلك، تم الإبلاغ عن نسبة مئوية محددة من ربات البيوت. ومع ذلك ، فإن الزوجات لا يعملن أو يديرن المتجر بالفعل.

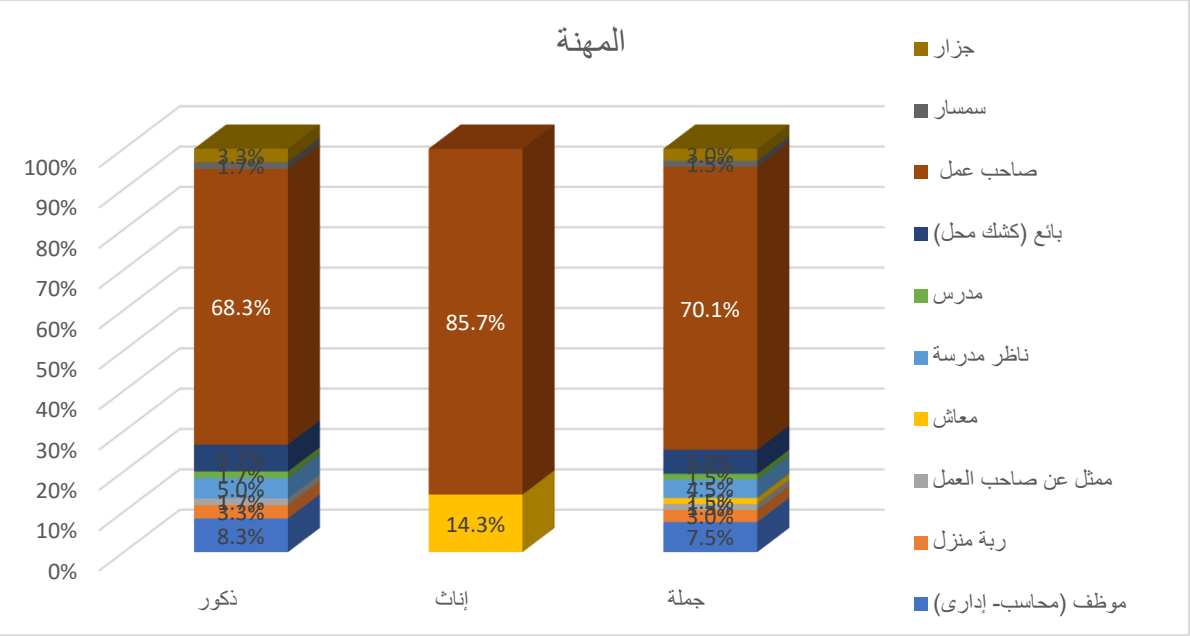

شكل رقم 21-3: التوزيع النسبي للمتأثرين طبقا للحالة العملية

3.3.6 الحالة الاقتصادية والإيرادات الشهرية

أفاد المستأجرون الذين شملهم الاستطلاع أنهم يدعمون أسرهم ماليا. أفاد حوالي (90٪) من المستأجرين الذين شملهم الاستطلاع أنهم المعيل الرئيسي للأسرة (المعيل) ، بينما أفاد حوالي (10٪) من المستأجرين الذين شملهم الاستطلاع أنهم يعيلون أسرهم جزئيا. بذل فريق الدراسة جهدا لتحديد الإيرادات الشهرية لكل متجر. ومع ذلك ، فضلت غالبية الأشخاص المتأثرين عدم مشاركة هذه المعلومات ، إما بسبب التردد أو عدم المعرفة بالمبلغ المحدد لأن المستأجرين لا يمتلكون سجلات مالية دقيقة. وبناء على ذلك ، تم طرح سؤال غير مباشر حول صافي إيرادات الأعمال المماثلة. اقتصر العزوف عن الإجابة على هذا السؤال على حوالي (18.0٪). تمثل هذه النسبة المستأجرين الذين رفضوا الإجابة على هذا السؤال .

وأظهرت البيانات التي تم جمعها أن حوالي (20.6٪) من عينة المسح تكسب ما بين (1,000-1,999) جنيه مصري (32.3 -64.5 دولار أمريكي) شهريا (باحتساب تنوع حجم المحل ونوعه). أما الذين أفصحوا عن كسب أكثر من 5000 جنيه مصري (161.3 دولار أمريكي) فكانوا بحوالي (19.0٪). وبلغ متوسط الإيرادات الشهرية المعلنة حوالي 3792.2 جنيه مصري. (122.3 دولار أمريكي.)

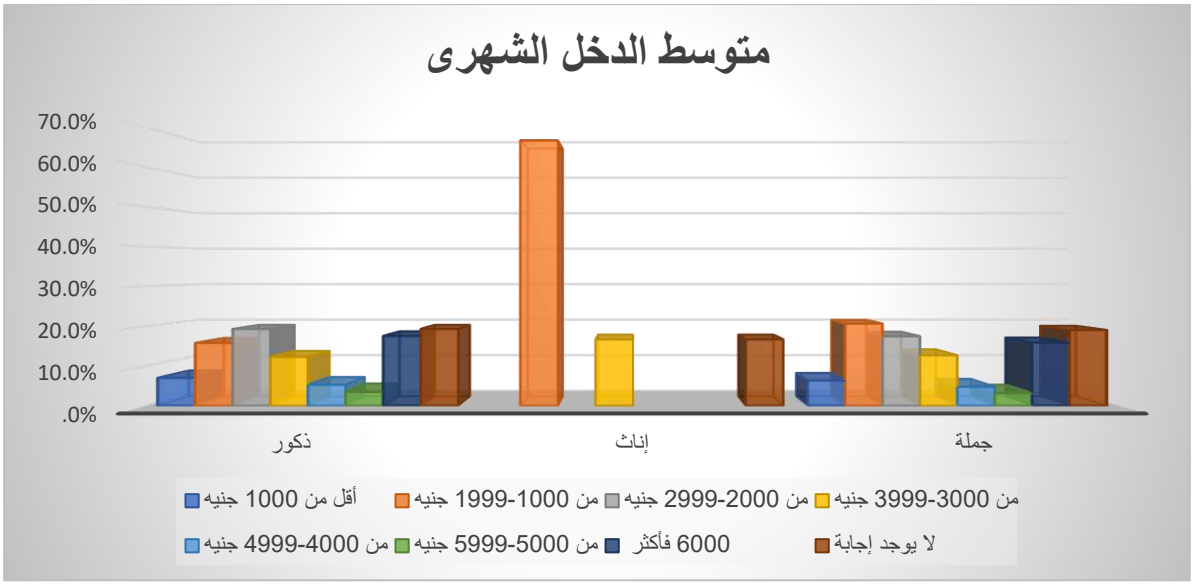

شكل رقم 22-3: التوزيع النسبي للمستأجرين تبعا للإيراد الشهري لنشاط مماثل

نظرا لترددهم في الحديث عن دخلهم وعدم دقة المعلومات المتعلقة بالدخل كما ذكرت معظم الدراسات المنشورة في مصر ، حاول الفريق معرفة ما إذا كان قد حدث أي تغيير في الدخل خلال العام السابق (2021). أفاد حوالي (73.0٪) من المستأجرين الذين شملهم الاستطلاع أن دخلهم انخفض خلال العام السابق بسبب فيروس كورونا وغياب السياح. بالإضافة إلى ذلك ، قلل الإغلاق من إيراداتهم ، لا سيما بالنسبة للمطاعم والمقاهي. أما (25.0٪) من أفراد العينة فلم يبلغوا عن أي تغير في الدخل، وأفاد (1.7٪) فقط عن زيادة في دخلهم.

بشكل عام ، أفادوا أن إيراداتهم انخفضت لكنهم لم يتمكنوا من معرفة النسبة المئوية للانخفاض في الدخل لأنهم لا يحتفظون بسجلات مالية. بالإضافة إلى ذلك ، ارتفعت أسعار الإمدادات والسلع التي يتاجرون بها. وفقا لذلك ، تمكنوا من استعادة جزء من الإيرادات المفقودة.

وعزوا انخفاض الدخل إلى جائحة فيروس كورونا، لا سيما أثناء حظر التجول وانخفاض السياحة في الإسكندرية خلال موسم الصيف مما فرض تأثيرات خطيرة على الدخل.

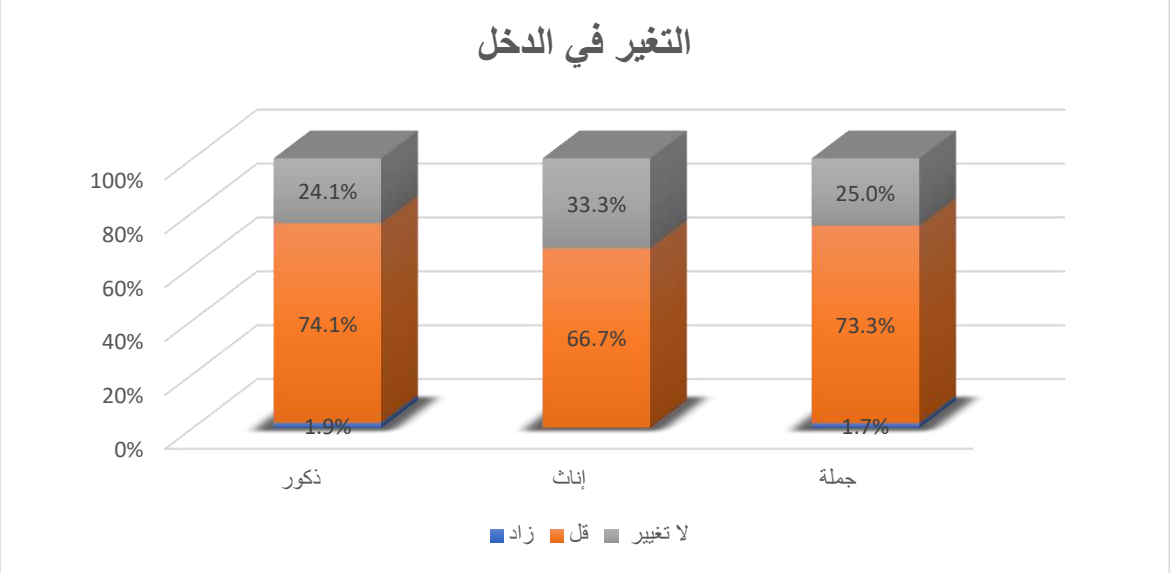

شكل رقم 23-3: التوزيع النسبي للمتأثرين تبعا لتغير الدخل خلال 2020-2023

3.3.7 الوصول إلى المياه والكهرباء

كشفت البيانات التي تم جمعها أن (97٪) من المستأجرين الذين شملهم الاستطلاع لديهم إمكانية الوصول القانوني إلى الكهرباء. ومع ذلك ، أفاد (3.0٪) بعدم حصولهم القانوني على الكهرباء. تتراوح تكلفة رسوم الكهرباء بين 20 – 3000 جنيه مصري بمتوسط 677 جنيه مصري شهريا.

وفيما يتعلق بإمدادات المياه، أفاد (20.5٪) من العينة التي شملها الاستطلاع أن لديهم مصدرا رسميا لإمدادات المياه داخل محلاتهم. ومع ذلك، فإن (78.2٪) منهم لا يحصلون على إمدادات المياه. تبلغ رسوم إمدادات المياه في المتوسط 244.3 جنيها مصريا لكل ثلاثة أشهر.

3.3.8 توافر السجل الضريبي والسجل التجارى

تعتبر السجلات الضريبية والسجلات التجارية في عملية التعويض مهمة للغاية عند تقييم التعويض ، ولا سيما السجل الضريبي الذي هو أساس تقييم الإيرادات السنوية. أفيد أن 68.0٪ من العينة التي شملها الاستطلاع لديها سجل ضريبي. ومع ذلك ، 30.2 ٪ ليس لديهم سجل ضريبي. تفضل المتاجر الصغيرة الحجم التي تستمر فترة عقدها أقل من عام واحد عدم الحصول على مثل هذه الوثائق الرسمية لأنها ليست واثقة تماما من نجاح أعمالها. وفقا لذلك ، ليس لديهم سجل ضريبي.

فيما يتعلق بالسجل التجاري ، أفاد 67.1٪ من إجمالي عدد المستأجرين الذين تمت مقابلتهم أن لديهم السجل التجاري. ومع ذلك ، فإن الغالبية منهم لم يظهروا السجل لفريق المسح.

.

جدول رقم 2-3 : التوزيع النسبى للمتأثرين تبعا لتوافر سجل ضريبى و سجل تجارى

توافر سجل ضريبي وسجل تجاري		ذكور	إناث
سجل تجارى	عدد الحالات	38	4
	%	90.5%	100.0%
سجل ضرائب	عدد الحالات	1	0
	%	6.3%	.0%

3.3.9 الأعباء الصحية

جذبت مناقشة الجوانب الصحية انتباه المستجيبين ل فيروس كورونا. ومع ذلك ، سأل فريق الدراسة عن الأمراض المزمنة والعبء الصحي. يعاني حوالي 20.0٪ من المستأجرين من عبء صحي بسبب وجود فرد واحد على الأقل من أفراد الأسرة يعاني من مرض السكري وضغط الدم ومشاكل في الجهاز التنفسي.

أفاد غالبية المستأجرين الذين شملهم الاستطلاع أن العبء الصحي تصاعد بسبب الزيادة الهائلة في رسوم الأطباء ومقدمي الخدمات الصحية الآخرين بعد فيروس كورونا. لذلك ، فهم ملزمون بالاستفادة من مقدمي الخدمات الطبية الحكومية الذين ليسوا نسبيا بنفس جودة الخدمة الخاصة.

3.4 وصف الوضع الاجتماعي الاقتصادي الحالي للعمال

عمال المتاجر والشركات هم إحدى المجموعات التي ستتأثر لأنهم قد يفقدون مصدر دخلهم. يمكن تصنيف العمال إلى الفئات التالية:

1- العمال الدائمون. هم العمال الذين لديهم اتفاق دائم على العمل سواء شفهيًا أو كتابيًا على أساس التفرغ الكامل لفترة طويلة تتجاوز العام.
2- العاملون المؤقتون: هم العمال المياومون الذين ليس لهم عقود ولا حقوق. قد يعملون لفترة أطول حسب حاجة العمل.
3- العمال الموسميون: وهم يعملون في فصل الصيف. الغالبية منهم طلاب.
4- العاملون بدوام جزئي: لديهم وظائف أخرى بدلاً من العمل كمندوب مبيعات. وبناءً على ذلك ، يأتون إلى المحلات التجارية لفترة زمنية محددة (نصف يوم - أو نصف أسبوع) بناءً على اتفاق شفهي أو كتابي.
5- عمال المسجد

يبلغ العدد الإجمالي للعمال المتضررين حوالي 131 شخصا (مايو 2023). كان التعداد النهائي الذي تم إجراؤه قبل الموعد النهائي 133 عاملا (يونيو 2022). في الواقع ، معدل دوران العمال مرتفع نسبيا. وفقا لذلك ، بعد تطوير التعداد ، قد لا

يكون العمال هم أنفسهم الذين يعملون في المتاجر الآن. خلال شهر مايو 2023 ، كان عدد العمال مرتفعا بسبب موسم الصيف حيث يعمل الكثير من الطلاب خلال فصل الصيف.

لذلك ، تشاور المشروع مع 39 عاملا في أكتوبر - نوفمبر 2021 ويستمر التشاور مع مختلف العمال حتى مايو 2023. تم تحديث المجموعة النهائية من البيانات في مايو 2023. بحلول نهاية مايو ، العدد الإجمالي للعمال الذين تمت استشارتهم. (93.2٪) من العمال الذين شملهم الاستطلاع هم من الذكور مقابل (6.8٪) فقط من العاملات. يتم عرض النتائج الرئيسية للعمال في القسم أدناه. يمثل العمال الذين تمت استشارتهم جميع أنواع العمال الأربعة المذكورة أعلاه. وتم إيلاء اهتمام خاص للعاملين في المساجد، باعتبارهم الفئة الأكثر ضعفا.

جدول رقم 3-3 : توزيع العمالة في كل محطة تبعا لنوعهم

المحطة	ذكور	إناث	جملة
الابراهيمية	4	0	4
القائد ابراهيم	12	0	12
باكوس	32	3	35
رشدي	4	0	4
سان ستيفانو	17	0	17
سبورتنج الكبرى	8	1	9
سيدي بشر	17	2	19
سيدي جابر الشيخ	6	0	6
فيكتوريا	16	3	19
كامب شيزار	1	0	1
كليوباترا الحمامات	1	0	1
لوران	1	0	1
محطة الرمل	3	0	3
الإجمالي	122	9	131

غالبية العمال الذين تمت استشارتهم يقيمون في المناطق القريبة من الترام، حيث أفاد حوالي (60.0٪) من العينة أن وصولهم إلى موقع عملهم استغرق أقل من ساعة. يستخدم معظمهم الترام للوصول إلى موقع عملهم. تكلفة الترام محدودة نسبيا. لذلك ، يفضلون استخدام الترام.

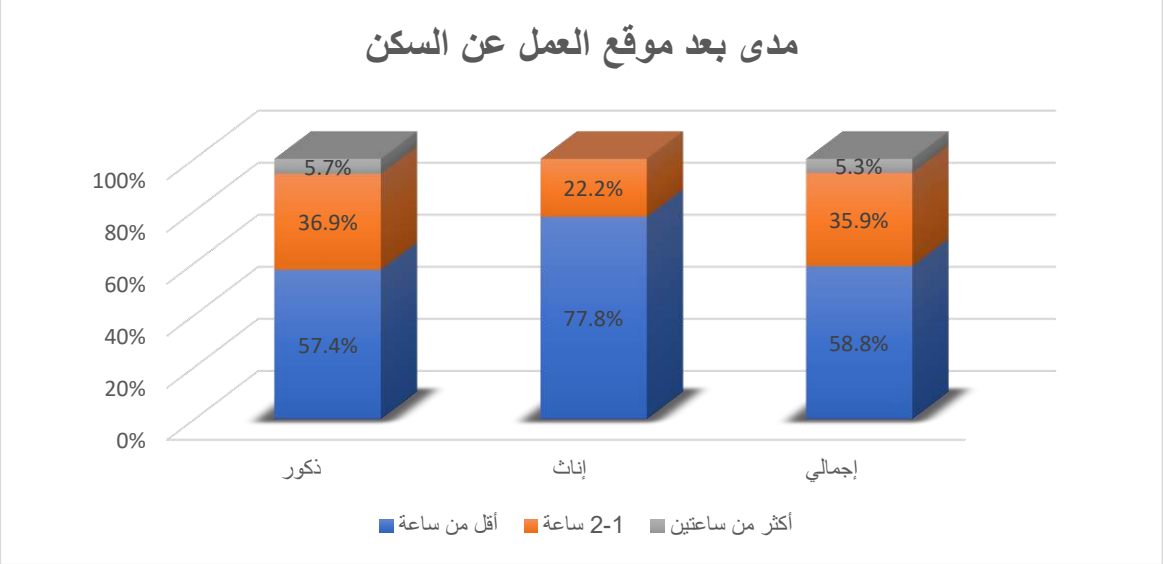

شكل رقم 24-3: التوزيع النسبي للعمالة تبعا لموقع العمل من موقع السكن

3.4.1 الفئات العمرية للعمال

وتبين من توزيع عينة العاملين حسب الفئة العمرية أن نحو ثلاثة أرباع العينة تقل أعمارهم عن 50 عاما. ومع ذلك ، كان 9.9٪ من العمال الذين شملهم الاستطلاع فوق سن 60 عاما. ويبين الشكل أدناه توزيع العمال حسب الفئة العمرية وجنس العامل:

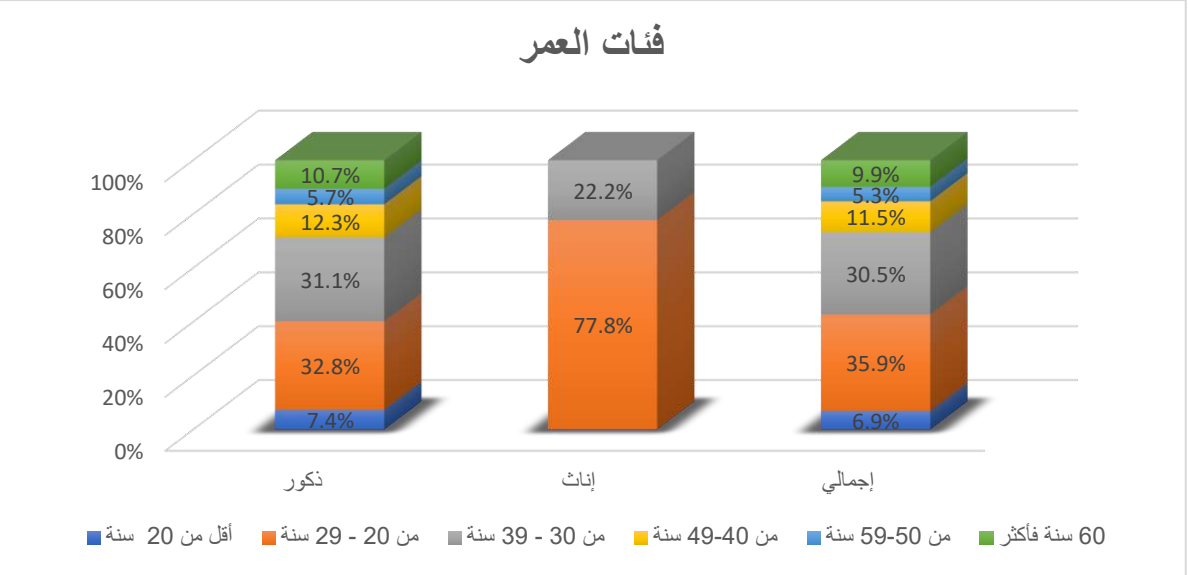

شكل رقم 25-3: التوزيع النسبي للعمال تبعا للفئة العمرية

3.4.2 المستوى التعليمي للعمال

أفاد حوالي 92.0٪ من العمال الذين تمت استشارتهم أنهم التحقوا بالمدارس. (32.6٪) من إجمالي العاملين الذين شملهم الاستطلاع أكملوا تعليمهم الجامعي. ومع ذلك ، فإن (5.4٪) فقط أكملوا تعليمهم الأساسي. ومن الملاحظ أن تحصيل العاملات للجامعة مرتفع، حيث أن العاملات على استعداد لشغل الأعمال الإدارية التي تتطلب قرارا جامعيا. ومع ذلك ، كان العمال الذكور الذين التحقوا بالجامعة محدودين بنسبة (30.0٪).

يعرض الشكل أدناه توزيع عينة العمال حسب المستوى التعليمي:

.

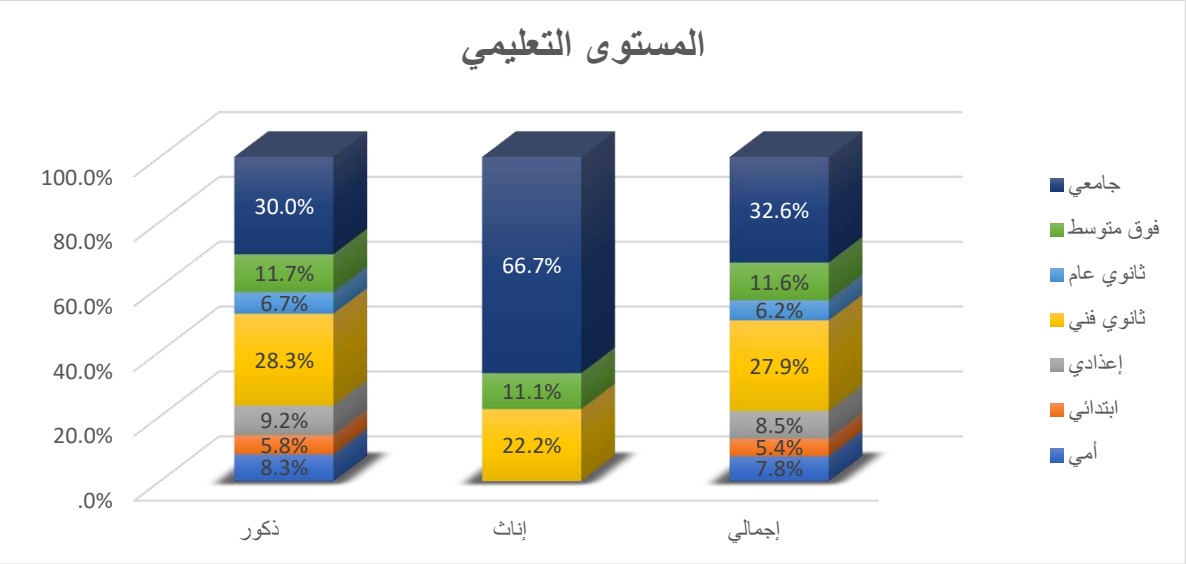

شكل رقم 26-3: التوزيع النسبي للعمال تبعا للمستوى التعليمي

3.4.3 تنظيم علاقة العمل

حوالي (56.5٪) من العمال الذين تمت استشارتهم يتم استقدامهم بشكل دائم. أما العمال المؤقتون (العاملون بأجر يومي) فيمثلون (41.2٪) من العينة. بصرف النظر عن كونهم عاملين دائمين، فإن غالبية العمال الذين تمت استشارتهم أفادوا بعدم توقيع أي عقود. وبناء على ذلك، لم يعثر على تغطية صحية أو تأمينية اجتماعية للعمال. العمال الذين لديهم عقود هم أولئك الذين يعملون بشكل رئيسي مع شركات مثل مؤسسة الأخبار. للعمال بأجر يومي الحق في الحصول على أيام عطلة وعطلات غير مدفوعة الأجر. من الواضح أن ظروف العمل لا تتماشى مع قانون العمل الوطني رقم 12 لعام 2003.

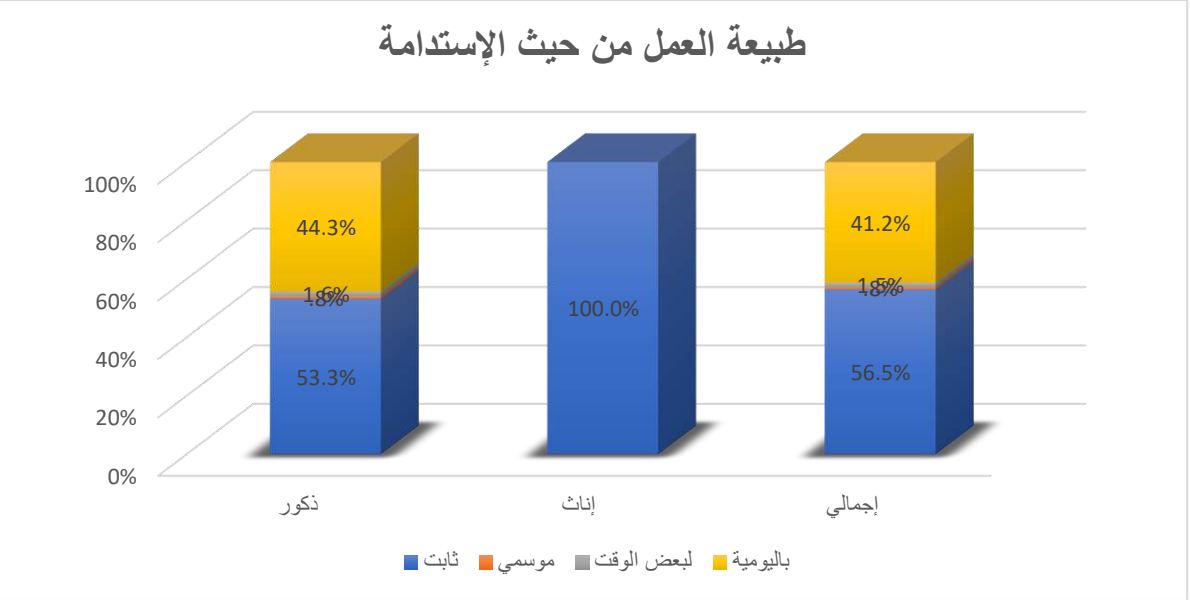

شكل رقم 27-3: التوزيع النسبي للعمالة تبعا للحالة العملية

3.4.4 الحالة الاجتماعية للعمال

وفيما يتعلق بالحالة الاجتماعية للعاملين، فإن حوالي (47.3٪) لم يسبق لهم الزواج. ومع ذلك ، فإن (39.7٪) من العمال متزوجون. وفقا لذلك ، لا يزال حوالي نصف بالمائة من العمال يعيشون مع والديهم. غالبية العمال الذين تمت استشارتهم يدعمون أسرهم من خلال إنفاق أكثر من نصف أسرهم على أسرهم.

جدول رقم 4-3 : توزيع العمالة طبقا للحالة الزواجية

الحالة الزواجية		ذكور	إناث	إجمالي
لم يسبق له الزواج	عدد الحالات	55	7	62
	%	45.1%	77.8%	47.3%
متزوج	عدد الحالات	51	1	52
	%	41.8%	11.1%	39.7%
مطلق	عدد الحالات	15	1	16
	%	12.3%	11.1%	12.2%
أرمل	عدد الحالات	1	0	1
	%	.8%	.0%	.8%
إجمالي	عدد الحالات	122	9	131
	%	100.0%	100.0%	100.0%

3.4.5 تأمين العمال

فيما يتعلق بالتأمينات الاجتماعية ، فإن ما يقرب من (85.0٪) من العمال ليس لديهم تغطية تأمينية اجتماعية. بصرف النظر عن كونهم عمالا دائمين أو موسميين أو بدوام جزئي أو عرضيين ، فجميعهم ليس لديهم تأمين. ومع ذلك، فإن العدد المحدود من العاملات لديهن تأمين اجتماعي لأنهن عاملات دائمات يشغلن مناصب إدارية.

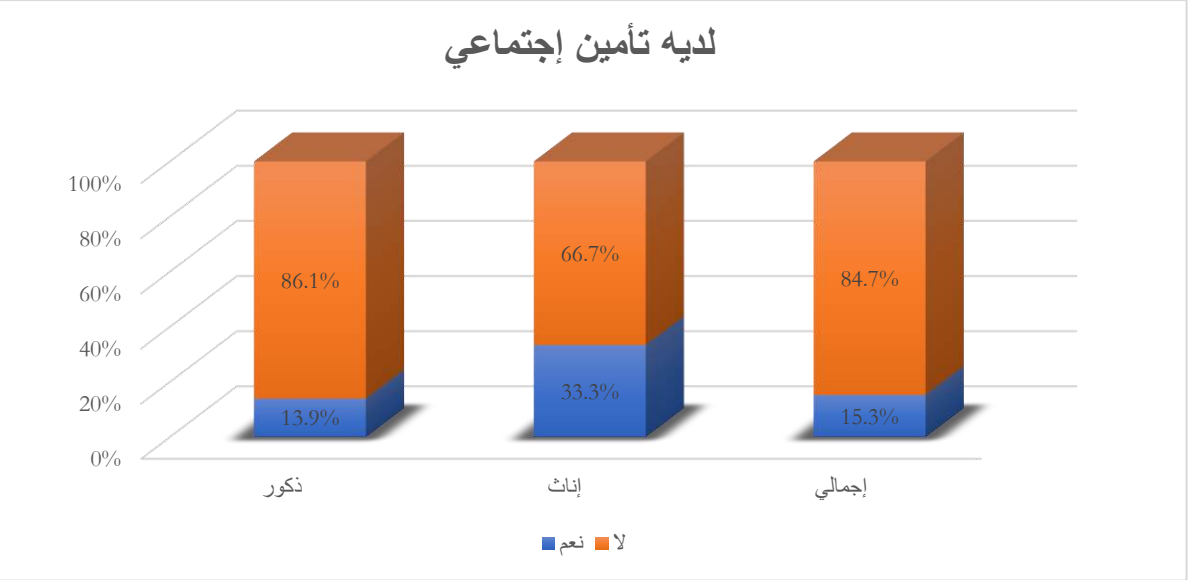

شكل رقم 28-3: التوزيع النسبي للعمالة تبعا للتأمين ونوع العامل

3.4.6 الجوانب المالية للعمال

أفاد العمال الذكور الذين تمت استشارتهم أنهم يتلقون راتبا شهريا يصل في المتوسط إلى حوالي 2801.65 جنيه مصري (90 دولارا أمريكيا). يبلغ متوسط أفراد الأسرة الذين يدعمهم العمال حوالي 4.3 شخص. أفادت العاملات اللواتي تمت استشارتهن أنهن يتلقين راتبا شهريا يصل في المتوسط إلى حوالي 2177.78 جنيها مصريا (90 دولارا أمريكيا). يبلغ متوسط أفراد الأسرة الذين تدعمهم العاملات حوالي 4.67 شخص. وكشفت البيانات التي تم جمعها أن (45.5٪) من العينة التي شملها المسح يحصلون على 2000 جنيه مصري - أقل من 3000 جنيه مصري شهريا (64.5- 96.8 دولار أمريكي). يعرض الشكل أدناه توزيع العينة حسب فئات الرواتب.

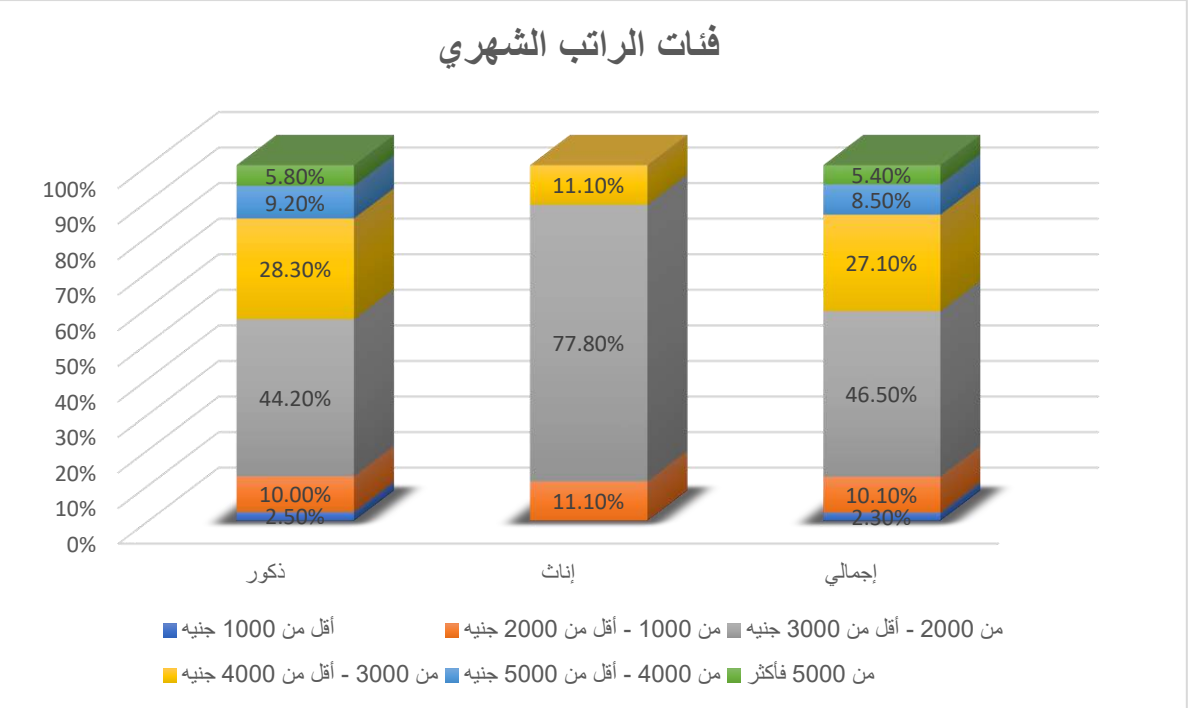

شكل رقم 29-3: التوزيع النسبي للعمالة تبعا للراتب الشهرى و نوع العامل

كشفت البيانات التي تم جمعها أن حوالي 65.0٪ من العمال الذكور هم المعيل للأسرة (الداعم الاقتصادي). ومع ذلك ، فإن جميع العاملات لسن الداعم الاقتصادي الرئيسي.

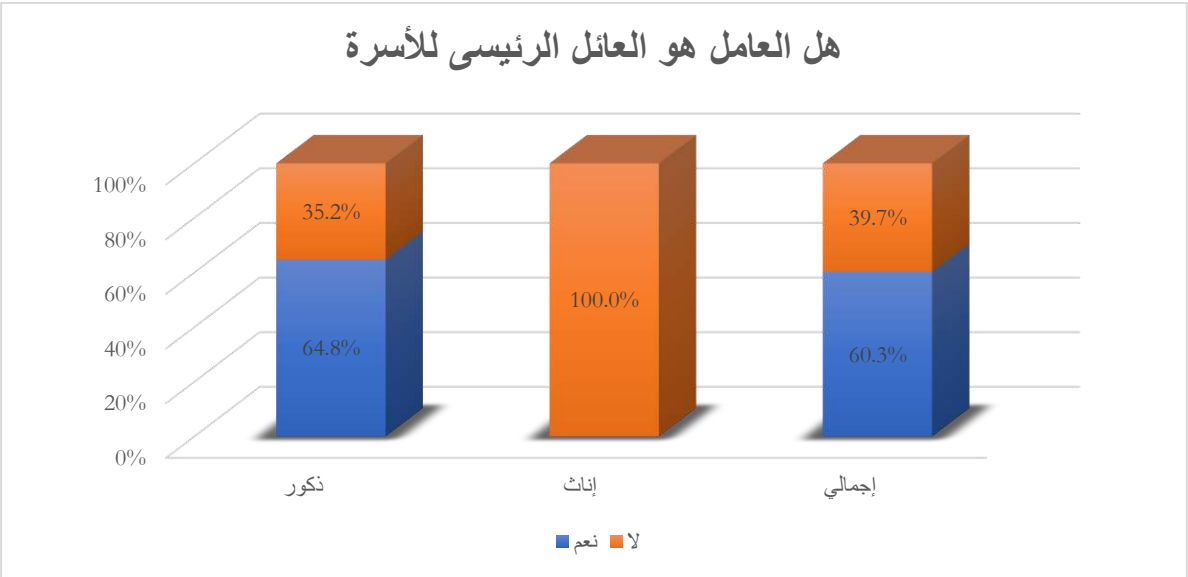

شكل رقم 30-3: التوزيع النسبي للعمال تبعا لكونهم عائل الأسرة الرئيسى

وبالنظر إلى المعلومات المذكورة أعلاه، فإن حوالي 70.0 في المائة من العمال الذكور ينفقون أكثر من نصف في المائة من رواتبهم على أسرهم. في حين اقتصرت نسبة العاملات اللاتي أنفقن أكثر من نصف دخلهن على أسرهن على (12.5٪). تمثل هذه الوظيفة المصدر الرئيسي للدخل لجميع العمال تقريبا.

.

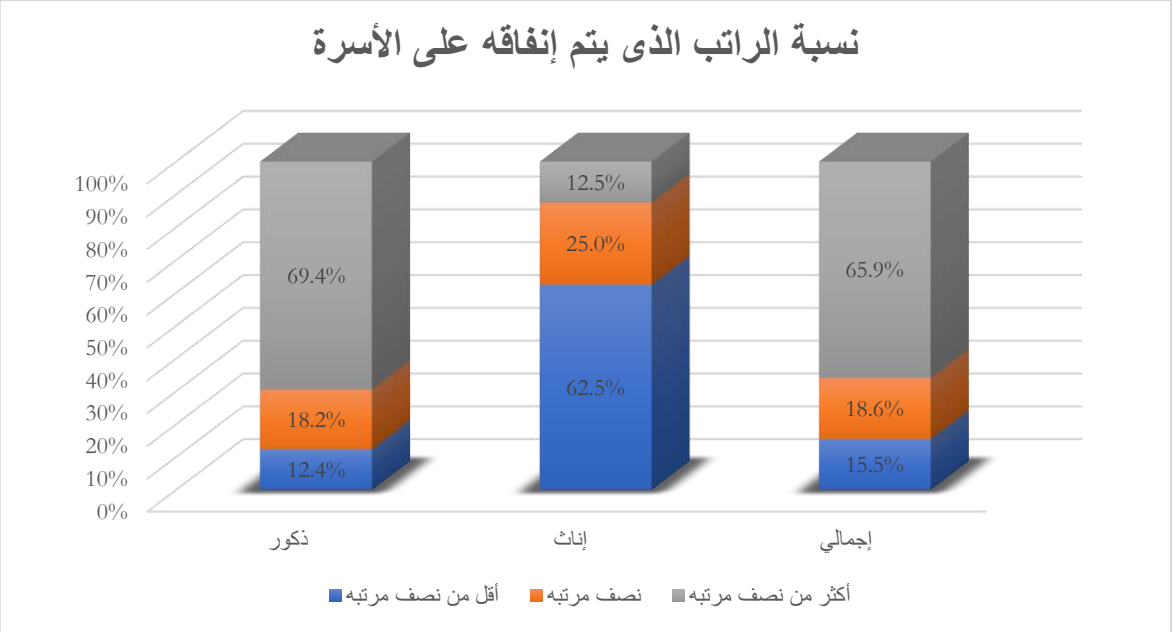

شكل رقم 31-3: التوزيع النسبي للعمالة تبعا لمدى مساهماتهم في مصاريف المنزل

أفاد العمال الذين تمت استشارتهم أنه لا يمكن العثور على فرص العمل بسهولة. حوالي (87.0٪) من العمال الذين تمت استشارتهم أثاروا مخاوفهم من أنهم قد لا يجدون وظائف بسهولة. يجب النظر بحذر في هذه المعلومة ، حيث أن غالبية العمال عرضيون (عمال بأجر يومي) ينتقلون من عمل إلى آخر. وفقا لذلك ، فهم لا يلتزمون بفرصة العمل الحالية.

3.4.7 الإجراءات التصحيحية المقترحة بواسطة العمال

وسئل العمال الذين تمت استشارتهم عن الإجراءات التصحيحية المحتملة التي يتعين اعتمادها. أوصى (19.1٪) من العمال الذين تمت استشارتهم بأن تمنحهم الهيئة القومية للأنفاق تعويضا. ومع ذلك ، أفاد (52.7٪) منهم أن الهيئة القومية للأنفاق يجب أن توفر لهم فرص عمل. وكان آخر إجراء علاجي مقترح اقترحه العمال هو البحث عن وظيفة بديلة.

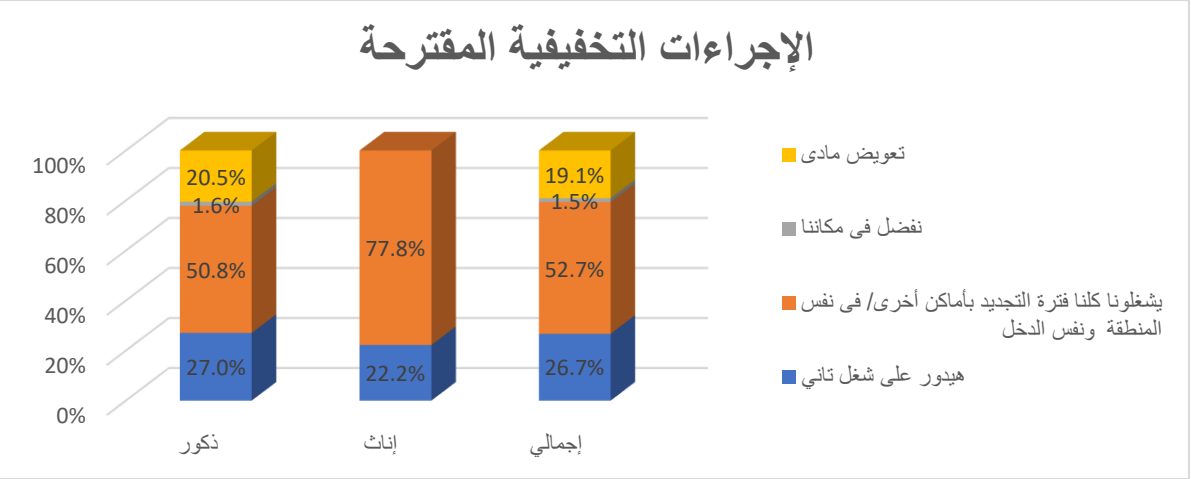

شكل رقم 32-3: التوزيع النسبي للعمالة تبعا للإجراءات التصحيحية المقترحة ونوع العامل

3.4.8 معلومات العمال عن المشروع

وبالنظر إلى أن (93.9٪) من العمال قد سمعوا عن مشروع إعادة تأهيل ترام الرمل، إلا أنه كان من المتوقع أن يعملوا في المشروع. تم إطلاع العمال الذين تمت استشارتهم على مشروع إعادة تأهيل الترام وتأثيراته على المحلات التجارية. وأوصوا بتجنب الإضرار بالمحلات التجارية والمحطات. واقترحوا قصر أنشطة إعادة التأهيل على الترام والقضبان. ومع ذلك، بعد شرح ضرورة ترقية المحطات، أفادوا أنهم سيضطرون إلى البحث عن متاجر بديلة للعمل فيها. بالنسبة للمجموعات الأصغر سنا التي تقل أعمارهم عن 40 عاما ، فإن البحث عن متجر ليس بالأمر الصعب. ومع ذلك ، كان العمال القدامى قلقين من أنهم قد يحصلون على فرص أقل من المجموعات الأصغر سنا.

3.4.9 عمال المساجد

عمال المسجد في محطة باكوس (4 أشخاص) في ظروف هشة حيث أن ثلاثة منهم فوق 50 عاما. إنهم يعملون في المسجد كعمال تنظيف منذ أكثر من 10 سنوات. فتعليمهم محدود وقدرتهم على التدريب على مهن أخرى غير مضمونة.

إنهم المصدر الرئيسي للدخل لأسرهم. وبناء على ذلك، فإن التأثيرات على سبل عيشهم كبيرة.

3.5 الباعة الجائلين وشبه الجائلين

يصنف باعة الشارع إلى الفئات التالية:

باعة شبه جائلين أي لديهم عربة يد أو طاولة أو أكشاك - هؤلاء لديهم منطقة ثابتة للبقاء فيها وتقع بشكل رئيسي بالقرب من محطات الترام أو معابر الترام.

باعة جائلين ليس لديهم مكان ثابت - هؤلاء ينتقلون بشكل أساسي من الترام إلى آخر وبين المحطات

باعة جائلين يعملون داخل عربات الترام

استطاع فريق الدراسة مقابلة 8 منهم في أكتوبر – نوفمبر 2021. نظراً لتحركاتهم الواسعة، تم ملاحظة باعة جدد أثناء كل زيارة للموقع. تم التشاور مع الباعة شبه الجائلين نظراً لإمكانية تواجدهم أثناء تنفيذ خطة عمل إعادة التوطين.

معظم الباعة الجائلين أميين أو بالكاد أنهوا مرحلة التعليم الأساسي. ويتميزون بقدرة فائقة على التكيف مع الأوقات العصيبة حيث يعملون تحت أوضاع عمل قاسية. عادتا ما تمنعهم قوات الشرطة من الوقوف في الشوارع حيث يؤثروا على حركة المارة وتدفق الحركة المرورية.

يتراوح عمر الباعة الجائلين ما بين 14 إلى ما يزيد عن 60 عام. معظم الباعة الذين تم التشاور معهم يقعون تحت الفئة العمرية من 30 إلى 45 عام، بمتوسط عمر يناهز 39.75 عام.

"العمل كبائع متنقل هي المهنة التي يمكن أن يقوم بها أي شخص، ولا تتطلب أي مهارات، أو رأس مال أو تصاريح." كما ذكر أحد العمال الذين تم التشاور معهم. يتراوح عدد أفراد الأسرة للباعة الجائلين ما بين 2 إلى 6 أفراد في كل أسرة بمتوسط حجم الأسرة 3.88 فرد.

الباعة الجائلين هم الداعم الوحيد لأسرهم. يتباين دخلهم اليومي وفقاً للعديد من العوامل مثل الفصل (شتاء – صيف)، الأعياد والإجازات، الأمطار...الخ. وبالتالي لم يستطيعوا التحدث عن متوسط دخلهم اليومي. يصل متوسط الدخل اليومي للباعة الجائلين ضمن عينة المسح إلى حوالي 151.25 جنيه مصري (9.7 دولار أمريكي). ومع افتراض أنهم يعملون 26 يوم في الشهر، فأن دخلهم الشهري يصل إلى 3932.5 جنيه مصري. وبالتالي فهم يفوقون خط الفقر (وهو 3226 للأسر المعيشية المكونة من 5 أفراد[21]). يساعد البائع الجائل أحد أفراد الأسرة ويعمل هو أيضاً.

الباعة الجائلين لا يقعون تحت أي مظلة حماية اجتماعية (تأمين صحي أو تأمين اجتماعي). "إذا لم نعمل ليوم واحد لن نجد الطعام" ذكر أحد الباعة. ومع ذلك، أشار نصف عدد العينة تقريباً إلى اهتمامهم بتعليم أولادهم. يصل متوسط عدد الأطفال المقيدين بالمدارس إلى 1.75 طفل تقريباً في كل أسرة معيشية.

[21] *المصدر: دراسة الدخل والإنفاق والاستهلاك في مصر 2017 - 2018*

شكل رقم 3-33: بضائع معروضه فوق قفص من الجريد

شكل رقم 3-34: سيدة تشترى من أحد الباعة الجائلين

شكل رقم 3-35: بائع متجول في محطة باكوس

شكل رقم 3-36: بائعة متجولة في محطة باكوس

يواجه باعة المتجولون الكثير من المشاكل حيث يجب عليهم التعامل مع قوات الشرطة الذين اعتادوا مصادرة بضائعهم وتغريمهم لأنهم يحتلون الشارع بشكل غير قانوني، الأمر الذي يتسبب في إعاقة حركة المارة والسيارات. إضافة إلى ذلك قد يتنافس الباعة لجذب الزبائن. وقد تتصاعد المنافسة لتصل إلى المشاجرات. هذا إلى جانب تعرضهم إلى المضايقات من الأشخاص الذين يجب أن يحصلوا مبلغ من المال مقابل تركهم للعمل في مناطق محددة من الشارع.

أشار اثنان من الباعة الذين تم التشاور معهم أنهم تلقوا دعم مالي من أحد الجمعيات الأهلية ووزارة التضامن الاجتماعي. بينما لم يتلقى معظم الباعة أي دعم. بالنسبة للأعباء الصحية، فإن معظم الباعة ضمن المسح ليس لديهم أي أعباء صحية، بينما ذكر اثنان منهم أن لديهم أحد أفراد الأسرة يعاني من مشاكل صحية.

تم إخبار الباعة بمشروع الترام وسئلوا عن كيفية استعادة دخلهم. وأجابوا **"يمكن أن ننتقل إلى مكان بديل أو العمل بالقرب من مسار الترام"**. وعكست أجوبتهم مرونتهم وقدرتهم على الحياة تحت أي ظروف صعبة.

3.6 المشردين وأطفال الشوارع

كانت هذه الفئة واحدة من أصعب مجموعات الأشخاص المتأثرون بالمشروع sالتي يمكن مقابلتها حيث كان المشردون يواجهون مشاكل اضطراب عقلي وكان المتسولون في الشوارع مترددين في التحدث عن ظروفهم الاقتصادية. وبناء على ذلك، اعتمد فريق المسح التابع للمشروع على جمع معلومات غير مباشرة عن فئة المشردين .

وفيما يتعلق بأطفال الشوارع، تمكن الخبير الاستشاري من مقابلة اثنين منهم. غير أن مصداقية وموثوقية المعلومات المشتركة كانت موضع شك. لذلك، تشاور فريق مسح المشروع مع مديرية التضامن الاجتماعي من أجل الحصول على فهم أفضل لظروفهم.

3.6.1 المشردين

بناءاً على النقاش مع مديرية التضامن الاجتماعي، تم تقسيم المشردين إلى فئتين:

1- المشردين بإعاقة ذهنية
2- المشردين الذين ليس لديهم مأوى
3- المشردين الذين يعملون كمتسولين وليس لديهم بديل للمأوى

الفئتان الأولى والثانية هم أكثر المجموعات تأثراً إذ ليس لديهم عائلات أو نظام اجتماعي يعتمدون عليه. **"أحدهم كان شخص ثري، طرده أولاده من منزله ليأخذوا الشقة"** كما أفادت مديرية التضامن الاجتماعي. توفر الحكومة المأوى لهذه الفئة من خلال برنامج "مشردين بلا مأوى" معظم هذه الفئة من الرجال كبار السن وليس لديهم تأمين صحي. توفر لهم الجمعيات الأهلية الطعام والأدوية.

المتسولون في الشارع يتمتعون بظروف أفضل حيث لديهم منزل وأسرة. يتراوح دخلهم اليومي ما بين 150 إلى 250 جنيه مصري. لا يقتصر عملهم على الترام فقط، بل يعملون بالقرب من المقاهي والمطاعم على امتداد كورنيش الإسكندرية. يدعي هؤلاء المتسولون بأنهم فقراء ولديهم أعباء صحية. غير أن المحلات التي تم التشاور معها أفادت بأنهم يحصلون على أموال كثير خاصة في موسم الصيف.

وفيما يتعلق بوجود نوعاً ما من شبكة التي تجبر المشردين على التسول، فلم يذكر ذلك حتى الآن بين المجموعات التي تم التشاور معها. ويمكن التحقق من ذلك لاحقاً في خطة عمل إعادة التوطين.

شكل رقم 38-3: متسول في الشارع (تم إخفاء وجهه بواسطة فريق الدراسة وذلك حفاظا على حقه في إبقاء وجهه غير معلوم

شكل رقم 37-3: مبادرة الدعم التي تقدمها وزارة التضامن الاجتماعي لأطفال الشوارع والمشردين

3.6.2 أطفال الشارع

يمكن تقسيم أطفال الشارع إلى فئات مختلفة على النحو التالي:

1- أطفال الشارع الذين ليس لديهم مأوى بديل
2- أطفال الشارع الذين لديهم مأوى وأسر
3- أطفال الشارع المشاركين في أعمال غير مشروعة (مثل ترويج المخدرات)

ترك أطفال الشوارع منازلهم بسبب انفصال الأب والأم. بعد الطلاق، لا يستطيع الأطفال تحمل سوء معاملة زوجة الأب أو زوج الأم. وعلية يفضل الأطفال المعيشة في الشارع. بعد الإقامة في الشارع لمدة طويلة، يتجهوا إلى تشكيل عصابات والاتجار في المخدرات. والبعض منهم قد يعمل بالدعارة. تحتاج الفئتان الأخيرتان إلى الذهاب إلى إدارة رعاية الأحداث. معظم أطفال الشارع من الشباب دون 15 سنة.

يعاني هؤلاء الأطفال من الاهانة وسوء المعاملة من الناس، فضلاً عن زعماء هؤلاء الأطفال الذين قد يستغلوهم. رغبتهم في العودة إلى أسرهم غير مؤكدة. وبالتالي فإن مديرية التضامن الاجتماعي تعطي لهم الحق في اختيار إما العودة إلى أسرهم أو الإقامة في مأوى أو الاستمرار في الشارع. لا يمنح الأطفال دون 12 سنة الحق في الاختيار لأنهم أصغر من أن يختاروا لأنفسهم.

أفادت جمعية كاريتاس التي تم التشاور معها أن أطفال الشارع لديهم قدرة كبيرة نسبياً على التنقل وينامون في أماكن مختلفة (ليست منطقة الترام بالضرورة). وقد فروا من منازلهم بسبب الشجار المستمر مع أباءهم والأوصياء عليهم. ولا يذهبون إلى المدرسة أيضاً. ويحصلون على دخلهم من التسول وجمع المواد القابلة لإعادة التدوير والإتجار في السلع البسيطة. ويحصلون على سبل العيش على مستوى مدينة الإسكندرية. تتبنى مديرية التضامن الاجتماعي الكثير من المبادرات التي تدعم أطفال الشوارع. كذلك توفر العديد من الجمعيات الأهلية المأوى والطعام والخدمات الصحية لهؤلاء الأطفال.

3.7 المسجد في منطقة باكوس

قامت جمعية جعفر بن أبي طالب بإنشاء مسجد بدلاً من المحلات التي تمتلكها الهيئة العامة لنقل الركاب بالإسكندرية. تم توقيع عقد الإيجار في 1 يوليو 1984 لمدة 6 شهور. تم تجديد العقد تلقائياً لأن الجمعية لا تزال تدفع تكلفة الإيجار إلى الآن.

تم تأسيس الجمعية وإشهارها في 1980 وفقاً لبيان الإشهار رقم 724. تقدم الجمعية نطاق واسع من الخدمات مثل دار الحضانة ودعم الأيتام والمساعدات المالية للمرأة...الخ.

بالنسبة للمسجد، فقد تم إنشاءه لأغراض الصلاة على مساحة 424.36 متر مربع. ويتكون من طابقين. تقوم الجمعية بإدارة المسجد، وله نظام تشغيل منفصل. يتم تكليف إمام المسجد وتعيينه بواسطة وزارة الأوقاف. ويوجد عمال آخرين، ثلاثة لأعمال النظافة، وعامل آخر

لأعمال الصيانة يعمل على أساس جزئي.، شخص مسئول عن جمع الأدوية من الناس وإعطائها مجاناً إلى الفقراء. يشرف على المسجد أربعة أعضاء من مجلس الإدارة ويعملون على أساس تطوعي.

قد يقوم المسجد بجمع التبرعات الخيرية (الزكاة) من أفراد المجتمع وإرسالها إلى الجمعية. ثم تقوم الجمعية بتقديم الإعانات المالية لأفراد المجتمع من المستحقين خاصة الفقراء من السيدات (الأرامل والمطلقات). لن تتوقف هذه الأنشطة لأن الجمعية ستواصل جمع التبرعات وتقديم الدعم المالي كالمعتاد من مكان آخر. المساعدات الشهرية المقدمة للسيدات تتراوح بين 50 إلى 100 جنيه مصري (3.12 – 6.41 دولار أمريكي). وفي الحقيقة، هذا المبلغ لا يمثل قيمة بالنسبة للمحتاجين، ولكن الجمعية مستمرة في تقديم هذه التبرعات استناداً إلى مبدأ **"أفضل من لا شيء"**. قلت التبرعات نسبياً خلال العامين السابقين بسبب الحجر الصحي وغلق المساجد. حتى الآن لا يسمح للسيدات بالصلاة داخل المسجد وفقاً للقرارات الوزارية.

يتكون المسجد من طابقين: كل طابق منهم بيه دورة مياه. مواد الإنشاءات ذات جودة عالية، ويستخدم الأسمنت والخرسانة. هذا بالإضافة إلى تركيب نظام للتهوية.

i

شكل رقم 39-3: المسجد الواقع في منطقة باكوس

3.8 الفئات الضعيفة

الفئات الضعيفة هي تلك التي قد تعاني بشكل غير متناسب مع التأثيرات السلبية لإعادة التوطين مثل كبار وصغار السن، ذوي الاحتياجات الخاصة، الفقراء، المجموعات المنعزلة، والآباء الوحيدين

بناءاً على هذا التعريف والبيانات التي تم جمعها من الأشخاص المتأثرين بالمشروع تتمثل الفئات الضعيفة فيما يلي:

1- **المستأجرين من السيدات:** هم المستأجرين الذين يعملون لأنفسهم وبعضهم من السيدات المعيلات. وقد يتعرضوا لنزع ملكية محلاتهم حيث يصعب عليهم نسبياً إيجار محل بديل وإعداد الأوراق اللازمة. قد تكون قدرة المرأة في استخراج المستندات القانونية أصعب من الرجل خاصة وإن كان زوجها هو المستأجر.

2- **المستأجرين من الفقراء الذين يحصلون على أقل من 2000 جنيه مصري شهريا:** تعتبر من الفئات الضعيفة يسبب مواردها المحدودة

3- **عمال المسجد:** سيفقدون دخلهم بالكامل وإلى الأبد. كما أن قدرتهم واستعدادهم على التدريب على مهن أخرى محدودة جداً. كما أنهم كبار في السن لإيجاد وظيفة بديلة.

4- **كبار السن:** هم من يتجاوز سنهم 65 عام وفرصهم محدودة في الحصول على مصدر بديل للدخل (65 عام هو سن المعاش بالنسبة لمستأجري المحلات). البعض من كبار السن من العمال ليس لديهم خبرات أخرى وقد يفقدوا دخلهم.

5- **أطفال الشارع:** من الفئات الضعيفة بسبب عدم قدرتهم على إيجاد مأوى مناسب ويتعرضون للإهانة من أفراد المجتمع ومن أقرانهم الأكبر سناً. ومع ذلك فإن قدرتهم على الحركة واسعة النطاق. من ناحية أخرى، يقبل أطفال الشارع أي فرصة عمل مثل تحميل أو إنزال حمولة سيارات النقل، وسائق توكتوك، وجمع المخلفات أو النبش فيها.

6- **المشردين:** هم ذوي الإعاقة الذهنية والذين ليس لديهم مأوى ويتعرضون لأصعب الظروف ولديهم موارد محدودة ولا يستطيعوا تحمل أي تغيرات طفيفة في ظروف المعيشة.

4 التأثيرات السلبية للمشروع

قد أكدت الهيئة القومية للأنفاق على أنه سيتم بذل كل الجهود لتجنب أي إغلاق للطرق، وسيتم ضمان الوصول إلى المحلات التجارية المحلية والأعمال خارج المحطات والممرات أثناء عمليات الإنشاءات . وبناءً على ذلك، يُفترض أن هذه الأعمال التجارية لن تواجه أي فقدان في الوصول الذي يؤدي إلى فقدان الدخل المؤقت. ومع ذلك، يتضمن هذا الاطار نهجًا يغطي جميع السيناريوهات المحتملة، بما في ذلك حالة التغييرات غير المتوقعة في تصاميم الإنشاءات التي قد تؤدي إلى تأثيرات مؤقتة محتملة على المحلات التجارية المحلية والأعمال خارج المحطات والممرات. وعلى هذا النحو، تحدد الأقسام التالية من هذه الخطة البيئية الاجتماعية النهج التعويضي لكلا التأثيرين المحتملين المؤقتين، في حالة حدوث تلك التأثيرات، وللتأثيرات الدائمة. وستسلط هذه القسم الضوء على كلا التأثيرين.

4.1 التأثير الاقتصادي المؤقت المحتمل (مرحلة الإنشاءات)

4.1.1 نظرة عامة

كما ذكر سابقا في القسم 3 ، قد تتأثر بعض أنشطة سبل العيش مؤقتا نتيجة للاكتساب المؤقت لحقوق الأرض لمرحلة الإنشاءات من المشروع والتي يجب أن تستمر حوالي 24 شهرا.

ويرد أدناه وصف لكل أثر مؤقت محتمل. سيتم تحديد عدد الفئات المتأثرة مؤقتا أثناء الإنشاءات ، إن وجدت ، في مرحلة لاحقة عندما يتوفر تصميم مشروع أكثر تفصيلا. وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه سيطلب من المقاول تطوير خطط إدارة اضطرابات الإنشاءات بالقرب من بدء الإنشاءات لضمان تجنب التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن بناء المشروع ، بما في ذلك أي تعطيل للوصول إلى المتاجر ، أو تقليلها إلى الحد الأدنى.

4.1.2 التأثيرات على مستأجري المحلات التجارية والعمال

بينما يعتبر غير مرجحٍ نظرًا لوجود تصميم المشروع وخطط إدارة التشويش للتخفيف من هذا التأثير، قد تواجه المحلات التجارية فقدانًا تامًا للوصول نتيجة أعمال الإنشاءات ، مما قد يؤدي إلى إغلاق تام للأعمال المتأثرة وفقدان الدخل لأصحاب المحلات والمستأجرين والعمال. في بعض الحالات، قد تواجه المحلات فقدانًا جزئيًا للوصول وتراجعًا في حركة الزبائن (بدلاً من فقدان تام للوصول)، والذي قد يؤدي أيضًا إلى فقدان الدخل. سيتم النظر في فقدان الوصول التام وإغلاق المحلات المرتبطة، إن وجدت، ومعالجتها كجزء من الخطة ، بينما سيتم التعامل مع تراجع حركة الزبائن فيما يتعلق بأعمال الإنشاءات عن طريق إجراء منفصل يتضمن تعويضًا على أساس حالة بحالة وفقًا للإجراءات المحددة في خطط إدارة التشويش في الإنشاءات التي ستُعد بواسطة فريق المقاول الاجتماعي وفقًا للمعايير المصرية (انظر النهج المفصل في القسم 5.2).

4.1.3 التأثيرات على الباعة المتجولين المتنقلين وشبه المتنقلين

بناء على اللقاءات مع الباعة الجائلين والجمعية العامة للمواصلات العامة ومديرية التضامن الاجتماعي التي أجريت في أكتوبر ونوفمبر 2021، بالإضافة إلى الزيارات الميدانية لدراسة منطقة النفوذ، وبالنظر إلى المشاريع المماثلة التي نفذتها الهيئة القومية للأنفاق مؤخرا، من المفهوم أن الباعة المتجولين الذين يعملون داخل الترام وفي المعابر سيستخدمون سياج موقع الإنشاءات لعرض بضائعهم والاتجار

بها. بالإضافة إلى ذلك ، يبيعون بضائعهم لعمال الإنشاءات . وبناء على ذلك ، تميل التأثيرات إلى أن تكون ذات طبيعة إيجابية على البائعين المتجولين خلال مرحلة الإنشاءات . الصور أدناه تلقي الضوء على الباعة المتجولين في ترام الرمل. بالإضافة إلى ذلك ، توضح الصور مكان البائعين في مشروع مماثل تنفذه الهيئة القومية للأنفاق .

ومع ذلك ، فإن إنشاء الأسوار على طول المسار قد يحد أيضا من المساحات المتاحة على طول المسار ، وعلى هذا النحو ، قد يطلب من الباعة المتجولين الذين يتجهون داخل المسار، إن وجدوا ، الانتقال خلال مرحلة الإنشاءات ، مما قد يؤدي إلى خسارة مؤقتة في الدخل للمتضررين. هذا هو الحال بشكل خاص بالنسبة للبائعين على طول المسار مقارنة بأولئك الموجودين في المحطات ، وبالنسبة لأولئك الذين يشغلون الشوارع الجانبية خارج المناطق المسيجة بالقرب من بعض المحطات (مثل فيكتوريا) حيث قد تواجه هذه أيضا بعض قيود الوصول وقد تضطر إلى الانتقال.

شكل رقم 2-4: بائع في الشارع (ثابت)

شكل رقم 1-4: شخص يتولى تلميع الأحذية في محطة بولكلي

شكل رقم 3-4: الباعة المتجولين يقفوا بمحاذاة السور (المترو الخط الثالث – المرحلة الثالثة) القاهرة

4.1.4 التأثيرات على مشغلي النقل

لا يتوقع أن يتعرض مشغلو النقل بما في ذلك التوك توك والميكروباص والحافلات التي تعمل على طول المسار لأي آثار سلبية أثناء الإنشاءات ما لم تكن معابر الشوارع التي يعملون فيها مغلقة أو يتعذر الوصول إليها أثناء الإنشاءات . في الواقع ، أبرزت المناقشات مع APTA وسائقي التوك توك والميكروباص وسلطات الطرق أن مشغلي النقل قد يستفيدون بالفعل من إغلاق الترام أثناء الإنشاءات لأن هؤلاء سينقلون أولئك الذين اعتادوا على استخدام الترام. على الرغم من التأثيرات المرورية المتعلقة بأنشطة الإنشاءات ، فإن وسائل النقل الأخرى ستكون قادرة على نقل المستفيدين من ترام الرمل ، خاصة وأن التأثيرات المرورية ستتم إدارتها من خلال خطة إدارة حركة المرور المناسبة. أفاد سائقو التوك توك والميكروباص الذين تمت استشارتهم أنهم لن يتأثروا ببناء المشروع في حالة بقاء معابر الشوارع مفتوحة. في حالة إغلاق الشوارع ، يجب إبلاغهم قبل أي إغلاق للشوارع.

شكل رقم 4-4: نموذج لمكان عبور شارع بالقرب من محطة الشبان المسلمين

4.2 التأثيرات الدائمة (مرحلة الإنشاءات والتشغيل)

4.2.1 نظرة عامة

سينتج عن مشروع ترام الرمل العديد من التأثيرات السلبية المتعلقة بالاستحواذ على الأراضي وتأثيرات على سبل المعيشة.

جدول رقم 1-4: الأصول والأراضي والأشخاص المتأثرين بالمشروع

الأرض المتأثرة	المساحة الكلية للأرض المتأثرة	المدة	مالك الارض	الاستخدام الحالي للأرض
الأراضي				
6. قطعة أرض مخصصة لبناء محطة كهرباء	قطعة ارض واحدة 205مترا مربعا	دائم	هيئة محافظة الإسكندرية	تستخدم الأرض كحديقة صغيرة مزروعة بالأشجار. الحديقة لا يستخدمها أحد لأنها محاطة بالسياج.

الأرض المتأثرة	المساحة الكلية للأرض المتأثرة	المدة	مالك الارض	الاستخدام الحالي للأرض
				لن يتأثر أحد بسبب حيازة الأرض هناك.
7. الأرض المخصصة لخط ترام الرمل من محطة الرمل إلى محطة فيكتوريا والورشة	208210مترا مربعا	دائم	هيئة محافظة الإسكندرية وهيئة نقل الركاب بالإسكندرية	يتم استخدام الأرض بواسطة الترام الحالي والورشة. تم الإبلاغ عن العديد من المرافق التجارية ومنشآت خدمية على الطريق (91 محلا / مسجد / مرحاض)
8. حق الطريق	لا أرض مطلوبة	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
9. معسكر الإنشاءات	ليس هناك أي أراضي مطلوبة حتى الآن. قرار الأرض التي يتم استخدامها هو في الأساس قرار المقاول.	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
10. البنية التحتية (الخطوط الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية	أرض مطلوبة	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق

الأصول المتأثرة	العدد الإجمالي للأصول المتأثرة	المدة	مالك الاصول	الاستخدام الحالي للأصول
الأصول				
المحلات / الأكشاك / المحلات المستخدمة كحديقة مفتوحة / مرحاض يستخدمه الرجال/ إنشاء مسجد بدلاً من المحلات التجارية.	117(يعمل منهم 79 فقط)	دائم	وهيئة نقل الركاب بالإسكندرية (مالك المحلات)	المحلات المتأثرة تستخدم للأنشطة التجارية. المسجد يستخدم للصلاة.
مسجد صغير غير رسمي أقيم في المحطة	1	دائم	هيكل غير قانوني خاص لا يملكه أحد. تم بناء المسجد من خلال جمع التبرعات من أبناء المجتمع. لم يطالب أحد بملكية المسجد	مسجد يستخدم للصلاة

	المجموعات المتأثرة	العدد الإجمالي للمجموعات المتأثرة	تعليقات
الأشخاص المتأثرين بالمشروع			
6. المستأجرون	1.6 مستأجرو المحلات / الأكشاك بعقود تنتهي قبل يونيو 2023[22].	**38**	أصحاب الأصول والأراضي هم هيئة نقل الركاب بالإسكندرية ومحافظة الإسكندرية.
	1.7 مستأجرو المحلات / الأكشاك بعقود سارية المفعول بعد يونيو 2023	**19**	
	1.8 مستأجرو المحلات / الأكشاك من هيئة نقل الركاب في الإسكندرية	**20**	

[22] وقد تم تحديد هاتين الفئتين لأن الهيئة القومية للأنفاق اقترحت أن أولئك الذين ستنتهي عقودهم قبل بدء الإنشاءات لا يستحقون التعويض. نظرًا لأن الممارسة المعتادة هي للمستأجرين الذين تنتهي عقودهم لمواصلة دفع الإيجار حتى يتم تحديد المستأجر الجديد، فقد كان من المناسب تضمين هؤلاء كمستأجرين للحصول على تعويض بغض النظر عن تاريخ انتهاء التعاقد.

	المجموعات المتأثرة	العدد الإجمالي للمجموعات المتأثرة	تعليقات
الأشخاص المتأثرين بالمشروع			
	بعقود انتهت قبل عام 2014 لكنهم استمروا في دفع إيجارات منخفضة		
	1.9 مستأجرون بعقود منتهية في يوليو 2023	**2**	
	1.10 مستأجرون من الباطن	**2**	
	المجموع الفرعي	79 **مستأجر / 2 مستأجر من الباطن**	
7. الأفراد العاملون	2.7 أفراد بعقود رسمية دائمة مع شركات عامة (مثل شركة التوزيع المتحدة (جريدة الجمهورية) ، مؤسسة الأخبار، مؤسسة دار الهلال)	**4**	عمال غير نظاميون يعملون يوميًا في المقاهي والمطاعم
	2.8 أفراد بعقود رسمية دائمة مع مستأجري المحلات	**0**	
	2.9 أفراد بعقود غير رسمية	**70**	
	2.10 أفراد منخرطون في أعمال عرضية (يعملون في المطاعم والمقاهي)	**57 (1 موسمي- 2 بعض الوقت- 54 – عمالة يومية)**	
	إجمالي	**131**	
	2.11 عمال الترام الذين يعملون في ترام الرمل حاليا ويتم استقدامهم بشكل دائم بواسطة جهة حكومية[23] (هيئة نقل الركاب في الإسكندرية)	**200**	
	2.12 عمال المسجد (تديره جمعية جعفر بن ابى طالب)	**4** دوام كامل + **1** دوام جزئي بواسطة المنظمات غير الحكومية[24] وتم **1** تعيين إمام واحد بواسطة وزارة الأوقاف	
	المجموع الفرعي	**يقدر بـ 131 عامل 200 عامل من عمال الهيئة 6 عمال في المسجد**	**العمالة (العدد المبدئي يتم تحديثه قبل 3 أشهر من النقل)**
9. الباعة الجائلون غير الرسميون	8.1 الباعة الجائلين الذين لديهم عربة / طاولة / أكشاك يدوية ثابتة	**لا يوجد تقديرات (حوالي 10 من الباعة حول المحطات)**	خلال زيارات الموقع المختلفة، لم يكن عدد البائعين مماثلاً لأن البائعين لم يكن لديهم مواقع ثابتة.
	1.4 الباعة الجائلين الذين ليس لديهم مكان عمل ثابت	**تقديرياً 20 – 30**	
	1.5 الباعة الجائلين الذين يعملون داخل عربات الترام	**تقديرياً 15 – 25**	
	الإجمالي	**تقديرياً 45 – 65**	**يتم تعديل الرقم المبدئي خلال الحصر النهائي**
10. أطفال الشوارع	9.1 أطفال الشوارع الذين ليس لديهم ترتيب بديل للسكن	**لا يوجد تقديرات لهم**	عدد أطفال الشوارع لم يكن ثابت لكل زيارة
	10.1 أطفال الشوارع الذين لديهم ملاجئ أو عائلات	**لا يوجد تقديرات لهم**	

[23] هؤلاء هم الموظفون الحكوميون المعينون من قبل هيئة نقل الركاب بالإسكندرية على أساس عقد دائم.
[24] الجمعية أهلية لا تعمل داخل المسجد حيث يقع المقر الرئيسي للجمعية الأهلية في حي باكوس

	المجموعات المتأثرة	العدد الإجمالي للمجموعات المتأثرة	تعليقات
الأشخاص المتأثرين بالمشروع			
	10.2 أطفال الشوارع المتورطون في أعمال غير مشروعة (مثل تجارة المخدرات)	**لا يوجد تقديرات لهم**	
	المجموع الفرعي	**لا يوجد تقديرات لهم**	
7 المشردون والمتسولون	6.1 أشخاص لا مأوى لهم مع إعاقة عقلية	**لا يوجد تقديرات لهم كما أفادت مديرية التضامن**	تغير العدد 4 مرات مع كل زيارة ميدانية
	5.4 مشردون الذين ليس لديهم سكن	**يوجد تقديرات لهم كما أفادت مديرية التضامن**	
	5.5 مشردون يعملون كمتسولين ولديهم سكن بديل	**يوجد تقديرات لهم كما أفادت مديرية التضامن**	
	المجموع الفرعي	**يوجد تقديرات لهم كما أفادت مديرية التضامن**	
الحديقة[26]	حديقة مستأجر المحل الذي زرع أشجار الزينة (في الحديقة أو بالقرب من المحل)	**1**[25]	استأجر مستأجر محلاً واستخدمه في زراعة الأشجار وجعله منطقة مفتوحة
المباني الدينية	مسجد	**2**	مسجد كبير تديره جمعية أهلية . تم بناء مسجد آخر صغير جدًا في المحطة بواسطة أفراد المجتمع.

4.2.2 المستأجرين وعمال المحلات

سيكون لمشروع إعادة تأهيل ترام الرمل بالإسكندرية تأثير سلبي دائم على معيشة مستأجري المحلات التجارية في محطات ترام الرمل الواقعة على طول مسار الترام (14.4 كم). إجمالي عدد الأصول المتأثرة بعد تجنب المحلات الواقعة خارج يمين الطريق هو 117 محلا ومطعمًا واحدًا ومحلا يستخدم كمرحاض عام للذكور ومسجد صغير يقع في محطات الترام. الأصول 117 مملوكة بواسطة هيئة نقل الركاب بالإسكندرية ومؤجرة للمستأجرين (أفراد - شركات). يقتصر إجمالي عدد المحلات والمطاعم... الخ المؤجرة على (91) أصل. وفقًا لذلك، سيتم استبعاد 26 محلا حيث تم إغلاق 24 محلا واثنان منها تستخدمهما هيئة نقل الركاب بالإسكندرية (منطقة استراحة لعمال النظافة وسوبر ماركت). بالإضافة إلى ذلك، يوجد 12 محلا خارج يمين الطريق. توجد قائمة كاملة بالمستأجرين مقدمة من هيئة نقل الركاب بالإسكندرية في أغسطس 2021 في (الملحق 1)

سيتم هدم جميع المحلات (بما في ذلك الأكشاك والمراحيض والمطاعم وغيرها) خلال مرحلة الإنشاءات . لم تتخذ الهيئة القومية للأنفاق أي قرار يتعلق بإعادة بناء المحلات التجارية حتى الآن. وعليه، لا يمكن استيعاب المستأجرين في المحلات الجديدة أثناء التشغيل. بالإضافة إلى ذلك، هناك احتمال أن يكون هناك مشغل خاص للمتاجر لديه الحق الكامل في تحديد من يمكنه تأجير المحلات الجديدة. والنتيجة النهائية أن المحلات التجارية الجديدة لا يمكن إتاحتها للمستأجرين الحاليين في هذه المرحلة.

[25] سبق أن تم احتسابه ضمن الفئة الأولى.
[26] تقرر تقديم خسارة الحديقة كفئة منفصلة من الخسائر ولكن تم تسجيل المستأجرين تحت الفئة الأولى أعلاه

تستخدم المحلات لأغراض مختلفة على سبيل المثال التجارة في الحلوى والسجائر والعصائر وبيع الكتب وما إلى ذلك. فيما يلي توزيع المحلات المتأثرة حسب محطة الترام

جدول رقم 2-4 : توزيع المحلات المتأثرة حسب محطة الترام

المحطة	عدد المحلات	النسبة
الإبراهيمية	4	4.4
السيوف	1	1.1
الشاطبي	1	1.1
القائد إبراهيم	4	4.4
باكوس	22	24.2
بولكلي	6	6.6
رشدي	7	7.7
سان ستيفانو	8	8.8
سبورتنج الكبرى	3	3.3
سيدي بشر	9	9.9
سيدي جابر الشيخ	1	1.1
سيدي جابر المحطة	3	3.3
شوتس	2	2.2
سفر	1	1.1
فيكتوريا	5	5.5
كامب شيزار	3	3.3
حمامات كليوباترا	5	5.5
لوران	1	1.1
محطة الرمل	4	4.4
مصطفى كامل	1	1.1
الإجمالي	**91**	**100.0**

المصدر: الهيئة العامة لنقل الركاب بالإسكندرية يونية 2021

شكل رقم 4-6: محل ف محطة باكوس

شكل رقم 4-5: كشك في محطة رشدى

شكل رقم 4-8: مسجد تم إنشائه في محطة باكوس بدلا من 4 محلات

شكل رقم 4-7: محل مستخدم كحديقة في محطة باكوس

شكل رقم 4-10: محل مستخدم كمراحيض عمومية

شكل رقم 4-9: زاوية صغيرة (غير رسمية) في محطة فكتوريا

يتم تضمين قائمة كاملة بجميع صور الأصول المتأثرة في الملحق 2 مفصولة حسب المحطة والأصل.

جدول رقم 3-4 : الأصول المتأثرة في كل محطة

المحطة	نوع المحل				إجمالي
	محل	كشك	محل مستخدم كحديقة	مسجد	
الابراهيمية	4	0	0	0	4
السيوف	0	1	0	0	1
القائد ابراهيم	4	0	0	0	4
باكوس	20	0	1	1	22
بولكلي	5	0	0	0	5
رشدي	4	1	0	0	5
سان ستيفانو	4	2	0	0	6
سبورتنج الكبرى	3	0	0	0	3
سيدي بشر	7	0	0	0	7
سيدي جابر الشيخ	1	0	0	0	1
شوتس	2	0	0	0	2
سفر	1	0	0	0	1
فيكتوريا	5	0	0	0	5
كامب شيزار	2	0	0	0	2
كليوباترا الحمامات	5	0	0	0	5
لوران	0	1	0	0	1
محطة الرمل	2	2	0	0	4
مصطفى كامل	1	0	0	0	1
المجموع	70	7	1	1	79

المصدر: الهيئة العامة لنقل الركاب بالإسكندرية – يونية 2022

بالإضافة إلى مستأجري المحلات (79) ، هناك مندوبو مبيعات يعملون داخل المحلات. تم تحديد العدد الدقيق لمندوبي المبيعات على أنه (131) عاملا.

تختلف المساحة الإجمالية للمتاجر المتأثرة. حوالي 48.7٪ من المحلات التجارية لها مساحة من 5 إلى 9 أمتار مربعة. من ناحية أخرى ، حوالي 16.7 ٪ من المحلات التجارية أقل من 5 متر مربع. بالإضافة إلى ذلك ، فإن 14.1٪ من المحلات التجارية لها مساحة أكبر تتجاوز 30 مترا مربعا. هذا مؤشر على أنه سيكون هناك اختلاف كبير بناء على بصمة المتجر. ثمانية متاجر هي أكشاك صغيرة. يوضح الجدول أدناه توزيع المتاجر حسب البصمة الإجمالية للمتجر والمحطة.

جدول رقم 4-4: التوزيع النسبى للمحلات تبعا لمساحة المحل بالمتر المربع

المحطة	مساحة المحل					
	أقل من 5 م^2	5-9 م^2	10 -14 م^2	15 -19 م^2	25 -29 م^2	30 + م^2
الإبراهيمية	25.0%	50.0%				25.0%
السيوف	100.0%					
القائد إبراهيم			100.0%			
باكوس	5.9%	11.8%	11.8%	17.6%	5.9%	47.1%
بولكلي		66.7%	16.7%	16.7%		
رشدي	14.3%	57.1%	28.6%			
سان ستيفانو		42.9%	14.3%	14.3%		28.6%
سبورتنج الكبرى		100.0%				
سيدي بشر		100.0%				
سيدي جابر الشيخ		100.0%				
سيدي جابر المحطة	66.7%	33.3%				
شوتس	100.0%					
فيكتوريا		100.0%				
كامب شيزار	66.7%	33.3%				
حمامات كليوباترا		100.0%				
لوران	100.0%					
محطة الرمل	50.0%	25.0%	25.0%			
مصطفى كامل		100.0%				
الإجمالي	16.7%	48.7%	12.8%	6.4%	1.3%	14.1%

4.2.3 المساجد

بناءً على أنشطة التشاور النهائية التي تم تنفيذها في الفترة من أكتوبر إلى نوفمبر 2021، سيتأثر مسجدان بأنشطة ترام الرمل.

المسجد الأول (مسجد محمد عبد الوهاب) مملوك بواسطة هيئة نقل الركاب بالإسكندرية وتم تأجيره بواسطة جمعية أهلية (جعفر بن أبي طالب). تبلغ المساحة الإجمالية للمسجد 424.36 متراً مربعاً. يدار المسجد تحت رعاية وزارة الأوقاف. كلفت الوزارة الإمام ليكون مسؤولًا عن الصلاة. ومع ذلك، قامت المنظمة غير الحكومية بترميم المسجد وتخصيص مجلس إدارة وعمال ليكونوا مسؤولين عن تنظيف المسجد وصيانته. تم تأجير المسجد عام 1984 لمدة 6 أشهر. ومع ذلك، استمرت المنظمة غير الحكومية في كونها المستأجر

حتى الآن. جدير بالذكر أن الجمعية غير موجودة داخل المسجد. يقع مقرهم الرئيسي في حي حجر النواتية (انظر الملحق رقم 20). الأرقام أدناه تمثل أول مسجد كبير.

شكل رقم 12-4: المسجد من الخارج (المسجد الأول)

شكل رقم 11-4: مسجد كبير تم إنشائه بدلا من محلات هيئة نقل الركاب بالإسكندرية (المسجد الأول)

تم بناء المسجد الثاني (الزاوية) على رصيف محطة فيكتوريا. لا يطالب أحد من المجتمع بأي حق في المسجد ولا أحد يعمل هناك. ومع ذلك، فإن مستخدمي الترام يصلون داخل المسجد الصغير. المساحة الإجمالية لهذا المسجد محدودة بحوالي 6 متر مربع. تم بناؤه بمواد بناء رديئة.

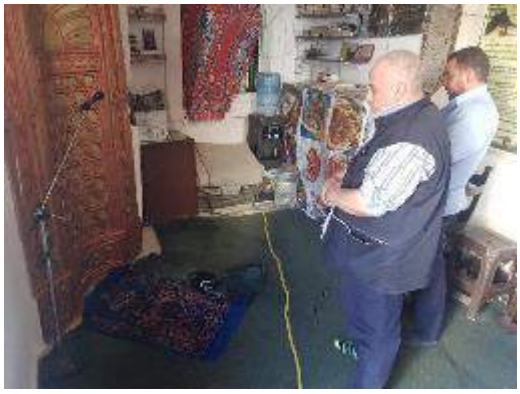

شكل رقم 13-4: مسجد صغير غير رسمي (زاوية) تم إنشائه فوق رصيف محطة فكتوريا (المسجد الثاني)

شكل رقم 14-4: المسجد الصغير من الخارج (المسجد الثاني)

4.2.4 أطفال الشوارع والمشردون

سيسبب المشروع فقدان المأوى لأطفال الشوارع (حوالي 10) والمشردين (حوالي 8). ينام المشردون وأطفال الشوارع في بعض المحطات. وبناءًا عليه، سيفقدون مأواهم. لذلك تواصلت الجمعية القومية مع مديرية التضامن الاجتماعي بمحافظة الإسكندرية في 27 سبتمبر 2021 لاستيعاب أطفال الشوارع والمشردين. كما تم عقد لقاء مع وزارة التضامن الاجتماعي لمناقشة مشكلة أطفال الشوارع والمشردين.

يصنف المتشردون على النحو التالي:

1. الأشخاص ذوو الإعاقة الذهنية والذين ليس لديهم مكان للعيش فيه
2. المتسولون الذين لهم منازل
3. تجار المخدرات الذين يتصرفون كمشردين (متخفين ولديهم منازلهم).
4. قوادون (يسهلون الاشتغال بالجنس).
5. المتنمرون والمجرمون

سيتم إدارة كل فئة بواسطة التضامن الاجتماعي بشكل مختلف كما تمت مناقشته في محضر الاجتماع المرفق في الملحق 5.

شكل رقم 16-4: شخص مشرد في محطة الرمل

شكل رقم 15-4: أطفال شوارع في محطة سيدى جابر

4.2.5 التأثيرات على وسائل النقل الأخرى

ليس من المتوقع أن يؤثر مشروع ترام الرمل سلباً على مشغلي ومالكي وسائل النقل الأخرى، على سبيل المثال، التوك توك والميكروباصات والحافلات. عكست مناقشة التأثيرات على مشغلي وسائل النقل مع الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الإسكندرية وسائقي التوك توك والميكروباص وسلطة الطرق ما يلي:

- أثناء مرحلة الإنشاءات:

ستستمر وسائل النقل العام في العمل وقد تأتي حافلات إضافية للخدمة لتحل محل غياب الترام.

تستفيد جميع وسائل النقل من إغلاق الترام خلال مرحلة الإنشاءات من حيث نقل من اعتادوا على استخدام الترام. على الرغم من التأثيرات المرورية المتعلقة بأنشطة الإنشاءات ، فإن وسائل النقل الأخرى ستكون قادرة على نقل المستفيدين من ترام الرمل، لا سيما وأن التأثيرات المرورية ستتم إدارتها من خلال خطة مناسبة لإدارة حركة المرور. أفاد سائقو التوك توك والميكروباص الذين تمت استشارتهم أنهم لن يتأثروا ببناء المشروع في حالة بقاء معابر الشوارع مفتوحة. يجب إبلاغهم قبل أي إغلاق للشوارع، في حالة إغلاق الشوارع.

5 الأهلية و الاستحقاق و التاريخ الفاصل

5.1. التاريخ الفاصل Cut-off date

تم الإعلام عن التاريخ الفاصل بواسطة الهيئة القومية للأنفاق اعتبارًا من 31 ديسمبر 2020. وقد تم الإفصاح عنه لجميع الجهات والفئات المعنية في اجتماع تم عقده مع محافظ الإسكندرية في 19 يناير 2021. بعد إصدار قرار النفع العام في 22 ديسمبر 2021 وإعداد التعداد النهائي في يونيو 2022 ، تم الكشف عن التاريخ الفاصل في 15 يونيو 2023 لجميع المستأجرين من خلال أنشطة اجتماعات التفاوض التي نفذتها الهيئة القومية للأنفاق . نظرًا لتاريخ الإخلاء المحدد في سبتمبر 2023 ، تم إبلاغ جميع المستأجرين أيضًا بتاريخ الإخلاء. وعلمهم صراحة أن موعد الإخلاء قد اقترح بعد موسم الصيف لتمكينهم من العمل في فصل الصيف. بالإضافة إلى ذلك ، تم إجراء الإحصاء النهائي للعمال في مايو 2023 (3-4 أشهر) قبل تاريخ الإخلاء.

فيما يتعلق بالتأثيرات المؤقتة على المحلات التجارية التي من المحتمل أن تتعرض لخسارة كاملة في الوصول أثناء الإنشاءات (أكدت الهيئة القومية للأنفاق أن هذا التأثير لن يكون قابلاً للتطبيق) ، لن يتم تحديد تاريخ قطع لأن هذه التأثيرات قد تحدث في أي وقت أثناء الإنشاءات . سيتم تحديد التأثيرات المؤقتة على المحلات التجارية ، إن وجدت ، قبل بدء الإنشاءات وسيحق للمستأجرين أو أصحاب المتاجر المتضررين الحصول على تعويض وإجراءات تصحيحية على النحو المحدد في مصفوفة استحقاق خطة إعادة التوطين في حالة الخسارة الكبيرة في سبل العيش.

لن يخضع جميع البائعين وأطفال الشوارع الموجودين على طول الطريق لتاريخ القطع حيث أن أرقامهم قابلة للتغيير وتعتبر حركتهم عالية. وفقًا لذلك ، يحق لأي بائعين ومشردين (أطفال - بالغين) اتخاذ إجراءات علاجية.

5.2. الأهلية

يعتبر المشروع أن جميع الأشخاص الذين لديهم سند قانوني أو غير قانوني مؤهلون لإجراءات تصحيحية. كما هو موضح سابقًا في القسم 4.1 ، تم تحديد فئتين من تأثيرات الوصول المؤقت المحتملة: i) الخسارة الكاملة في الوصول إلى المتاجر ؛ و 2) فقدان جزئي للوصول وانخفاض حركة العملاء. لم يتم النظر في هذا الأخير في نطاق خطة إعادة التوطين وسيتم تناوله بشكل منفصل كأثر بناء.
كما ذكرنا سابقًا في القسم 4 ، أكدت الهيئة القومية للأنفاق أن الوصول إلى المتاجر والشركات المحلية خارج المحطات و حق مرور المترو مضمون أثناء الإنشاءات ، وبالتالي يُفترض أن هذه المتاجر لن تتعرض لخسارة كاملة في الوصول مما يؤدي إلى إغلاق العمل ، ولكن إذا حدث ذلك ، سيكون أصحاب المتاجر والمستأجرون والعمال مؤهلين للحصول على تعويض أو إجراء علاجي على النحو المحدد في مصفوفة استحقاقات برنامج إعادة التوطين (انظر القسم 5.3). سيتم تحديد أسمائهم بعد التصميم النهائي للمقاول وخطة الإنشاءات .

في حالة حدوث تغييرات غير متوقعة في تصميم الإنشاءات تؤدي إلى خسارة الدخل بسبب انخفاض حركة العملاء نتيجة انخفاض الوصول أو فقدان جزئي للوصول ، لن يكون المالكون والمستأجرون والعاملين في المتاجر المتضررة مؤهلين للحصول على تعويض أو إجراء تصحيحي بموجب خطة إعادة التوطين ، ولكن بدلاً من ذلك ، سيتم تعويضهم من خلال إجراء منفصل يتوقع التعويض على

أساس كل حالة على حدة ووفقًا للإجراءات المحددة في خطط إدارة اضطرابات الإنشاءات التي سيتم تطويرها بواسطة الفريق الاجتماعي للمقاول وفي تتماشى مع المعايير المصرية. ستأخذ هذه الخطط في الاعتبار المشاركة مع المجتمعات المحلية والتغذية المرتدة منها وستدمج تدابير التخفيف لتجنب / تقليل التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية المحتملة الناتجة عن الإنشاءات .
بالإضافة إلى ذلك ، فإن جميع المستأجرين الذين يؤجرون المحلات التجارية من هيئة نقل الركاب بالإسكندرية مؤهلون للحصول على تعويض ودعم استعادة سبل العيش. شاركت هيئة نقل الركاب بالإسكندرية قائمة كاملة لجميع المستأجرين في أغسطس 2021. بالإضافة إلى قائمة المستأجرين هذه ، تم تحديد المزيد من الأشخاص المتأثرين بالمشروع ، ومع ذلك ، لم يتم إدراجهم في القائمة.

بالامتثال الكامل لمعيار رقم 6 لبنك الاستثمار الأوروبي ومعيار رقم 5 للبنك الدولي ، يدرك المشروع أن المصلحة المشروعة ليست مرادفًا للملكية ، بل تشمل النازحين والأسر والمجتمعات الذين:

• أن يكون لديك حق قانوني رسمي في الأرض أو الأصول التي يشغلونها أو يستخدمونها: هذه الفئة هي بشكل أساسي أولئك الذين لديهم عقد إيجار ساري المفعول مع هيئة النقل العام بالإسكندرية.
• ليس لديك حقوق قانونية رسمية في الأرض أو الأصول التي يشغلونها أو يستخدمونها ، ولكن لديك مطالبة بأرض معترف بها أو معترف بها بموجب القانون الوطني: هذه الفئة هي الأشخاص الذين انتهت عقودهم وما زالوا يشغلون المحلات التجارية. بالإضافة إلى ذلك ، هؤلاء المستأجرين الذين يؤجرون المحل من الباطن من المستأجرين الأصليين من هيئة النقل العام بالإسكندرية.
• الذين ليس لديهم حق قانوني معترف به أو يطالبون بالأرض أو الأصول التي يشغلونها أو يستخدمونها. لم يتم رؤية هذه الفئة ضمن الأشخاص المتأثرين بالمشروع.

جدول رقم 1-5 : جدول ملخص للفئات المتأثرة (بشكل دائم او مؤقت)

الرقم	المجموعة المتأثرة	العدد الإجمالي للمجموعات المتأثرة	تعليقات
المتأثرين من المشروع			
I. المستأجرين	I1- مستأجرو المحل / الكشك ينتهي عقدهم قبل يونيو 2022[27]	12	أصحاب الأصول والأراضي هم الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الإسكندرية ومحافظة الإسكندرية.
	I2- مستأجرو المحلات/ الأكشاك بعقد ساري المفعول بعد يونيو 2022	43	
	I.3: مستأجرو متاجر/ أكشاك هيئة نقل الركاب في الإسكندرية بعقود انتهت قبل عام 2014 لكنهم استمروا في دفع إيجارات منخفضة	20	
	I.4: المستأجرون بعقود منتهية من 2015 إلى 2021	16	
	I.5: المستأجرون من الباطن	2	

[27] قد تم تحديد هاتين الفئتين لأن الهيئة القومية للأنفاق اقترحت أن أولئك الذين سينتهي عقدهم قبل بدء الإنشاءات يجب ألا يستحقوا التعويض. نظرًا لأن الممارسة المعتادة هي للمستأجرين الذين تنتهي عقودهم لمواصلة دفع الإيجار حتى يتم تحديد المستأجر الجديد، فقد كان من المناسب تضمين هؤلاء المستأجرين كمستأجرين للحصول على تعويض بغض النظر عن تاريخ انتهاء الاتصال.

الرقم	المجموعة المتأثرة	العدد الإجمالي للمجموعات المتأثرة	تعليقات
	العدد الإجمالي	91 مستأجر + 2 مستأجرين من الباطن	
II. الأفراد العاملون	II.1: الأفراد الذين لديهم عقود رسمية دائمة مع شركات عامة (مثل شركة توزيع جريدة الجمهورية المتحدة، مؤسسة الأخبار مؤسسة دار الهلال)	4	
	II.2: الأفراد الذين لديهم عقد دائم رسمي مع مستأجري المحلات	0	
	II.3: الأفراد ذوو العقود غير الرسمية	57 (1 موسمي[28]- 2 بعض الوقت – 54 عمالة يومية)	
	II.4 الأفراد الذين يعملون في أعمال غير دائمة (العمل في المطاعم والمقاهي)		
	II.5: عمال الترام الذين يعملون في ترام الرمل حاليًا ويتم تجنيدهم بشكل دائم بواسطة الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الإسكندرية (جهة حكومية)[29]	**200**	
	II.6 عمال المسجد	تم توظيف 4 بدوام كامل + 1 بدوام جزئي بواسطة المنظمات غير الحكومية [30] وتم تعيين إمام واحد بواسطة وزارة الأوقاف	
العدد الإجمالي	يقدر عدد العاملين بالمحلات والمسجد بـ 148 عاملا /عمال الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الإسكندرية بـ 200	العمالة (العدد المبدئي سيتم تحديثه قبل 3 أشهر من الإخلاء)	
III. الباعة الجائلين غير الرسميين	1 III: الباعة الجائلين الذين لديهم عربة/ طاولة/ أكشاك يدوية ثابتة	10 أشخاص	لم يكن عدد البائعين مماثلاً لأن البائعين لم يكن لديهم موقع ثابت، خلال زيارات الموقع المختلفة.
	2 III: الباعة المتنقلون الذين ليس لديهم مكان عمل ثابت	يقدر ب 20-30	
	ثالثا 3: الباعة الجائلين الذين يعملون داخل عربات الترام	يقدر ب 15-25	
يتم تعديل الرقم المبدئي خلال الحصر النهائي	الإجمالي	يقدر ب 45-65	
IV. أطفال الشوارع	1 IV: أطفال الشوارع الذين ليس لديهم ترتيب بديل للسكن	يتم تحديدها خلال الحصر	لم يكن عدد أطفال الشوارع متماثلاً في كل زيارة للموقع.
	2 IV: أطفال الشوارع الذين لديهم ملاجئ أو عائلات	يتم تحديدها خلال الحصر	
	3 IV: أطفال الشوارع المتورطون في أعمال غير مشروعة (مثل تجارة المخدرات)	يتم تحديدها خلال الحصر	

[28] هم العمال الذين يعملوا في فصل الصيف
[29] هؤلاء هم الموظفون الحكوميون المعينون من قبل الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الإسكندرية على أساس عقد دائم.
[30] الجمعية أهلية لا تعمل داخل المسجد حيث يقع المقر الرئيسي للجمعية الأهلية في حي باكوس

الرقم	المجموعة المتأثرة	العدد الإجمالي للمجموعات المتأثرة	تعليقات
	العدد الإجمالي	10 أطفال (تم تقديرهم بناءً على الملاحظة الميدانية)	
V. المتشردون والمتسولون	V 1: المتشردون ذوو الإعاقة الذهنية	يتم تحديدها خلال الحصر	تم تغيير رقم المشردين 4 مرات بناءً على تاريخ زيارة الموقع.
	V 2: المتشردون الذين ليس لديهم سكن	يتم تحديدها خلال الحصر	
	V 3: المتشردون الذين يعملون كمتسولين ولديهم سكن بديل	يتم تحديدها خلال الحصر	
	8 أشخاص (تم تقديرهم بناءً على الملاحظة الميدانية)	العدد الإجمالي	
VI. الحديقة	VI.1 الحديقة مستأجر المحل الذي زرع أشجار الزينة (في الحديقة أو بالقرب من المحل)	**1**[31]	استأجر أحد المستأجرين محلاً واستخدمه لزراعة الأشجار وجعلها منطقة مفتوحة
VII. المباني الدينية	VII.1 المسجد	**2**	مسجد كبير تديره جمعية أهلية . تم بناء مسجد آخر صغير جدًا في المحطة بواسطة أفراد المجتمع.
	الإجمالي	**3**	
VIII. المجتمع المحلي	VIII.1 مستخدمو المساجد	لا توجد تقديرات متاحة	سيتأثر مستخدمو المساجد بشكل طفيف بغياب المسجد حيث يوجد العديد من المساجد البديلة داخل منطقة النفوذ.
	VIII.2 المشترون وعملاء المحلات التجارية	لا توجد تقديرات متاحة	المشترين والعملاء للمحلات التجارية سوف يتأثرون بشكل طفيف حيث أن منطقة التأثير بها آلاف المحلات التجارية من نفس الطبيعة.
	VIII.3 مستخدموا الخدمات العامة	لا توجد تقديرات متاحة	سينزعج مستخدمو الحديقة العامة بسبب إغلاق حديقة المنشية بالسياج. نظرًا لعدم استخدام الحديقة بواسطة أفراد المجتمع نظرًا لكونها محاطة بسياج معدني، سيكون التأثير على المجتمع بشكل أساسي هو تأثير التسلل البصري.
	VIII.4 مستخدمو وسائل النقل العام (مثل الترام والمترو والميكروباص والحافلات وسيارات الأجرة)	لا توجد تقديرات متاحة	سوف يتأثرون بشكل طفيف مع توفر وسائل نقل بديلة في منطقة النفوذ.

الجدير بالذكر أن هيئة نقل الركاب بالإسكندرية غير مؤهلة للحصول على أي تعويض لأنها جهة حكومية ستواجه نقل الملكية. لن يخسروا إيراداتهم لأن التكلفة التشغيلية لترام الرمل تجاوزت الإيرادات. لذلك ، لن يؤدي نقل الملكية إلى أي آثار على التأثير الاقتصادي على هيئة النقل العام بالإسكندرية. وبالتالي ، لن يستحقوا أي تعويضات.

5.3. الاستحقاقات

تمت مناقشة الاستحقاقات بالفعل مع الهيئة القومية للأنفاق و هيئة النقل العام بالإسكندرية. استنادًا إلى الوثائق وعقود الإيجار التي تم الحصول عليها من هيئة نقل الركاب بالإسكندرية ، قامت هيئة نقل الركاب بالإسكندرية بتفصيل المنطق المستخدم لتقييم الأصول المتأثرة ، كما هو موضح أدناه.

[31] سبق أن تم احتسابه ضمن الفئة الأولى.

جدول رقم 2-5 : منظومة الاستحقاق

نوع الخسارة	المجموعات المؤهلة		عدد الأشخاص المتأثرين من المشروع	الاستحقاقات طبقًا للمتطلبات المصرية	استحقاقات إضافية للوفاء بالمعايير والمتطلبات الدولية
	الفئة الرئيسية	الفئة الفرعية			
خسارة أعمال (محلات مستأجرة)	I. مستأجرو المحلات التجارية والأكشاك التي تملكها الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الإسكندرية[32]	I.1: مستأجر المحل/ الكشك ينتهي عقده قبل يونيو 2022[33]	(38)	لا يوجد استحقاق محدد وفقًا للقوانين المصرية	تعويض نقدي •التعويض النقدي بتكلفة الاستبدال الكاملة عن الدخل المفقود بما في ذلك[34]: o سيحصل جميع المستأجرين باستثناء أولئك الذين تم إنهاء عقدهم قبل 2014 ويدفعون رسوم إيجار أكثر من 500 جنيه مصري شهريًا (أكثر من 32 دولارًا أمريكيًا) على عقد إيجار لمدة 3 أشهر يعادل القيمة السوقية لإيجارات المحلات ذات الخصائص المماثلة أو أفضل في نفس الحي / الشارع / الحي بناءً على التقييم الذي أجرته لجنة التعويضات [35] .سيعتمد التقييم على عقد الإيجار المحدد مسبقًا في نموذج إعادة التوطين (راجع القسم 6.6).[36] يحق للمستأجرين الذين تم إنهاء عقدهم قبل عام 2014 ودفعوا رسوم إيجار منخفضة (أقل من 500 جنيه مصري حوالي 32 دولارًا أمريكيًا) الحصول على عقد إيجار لمدة (3) أشهر يعادل القيمة السوقية كما هو مذكور أعلاه. o نظرًا لأن المستأجرين الذين لديهم عقد ساري المفعول حتى ديسمبر 2013 يدفعون قيمة إيجار منخفضة نسبيًا (أقل من 500 جنيه مصري)، فسيكونون بحاجة لفترة أطول لاستعادة دخلهم. من الضروري اعتبار أن رسوم إيجار المحلات البديلة قد تكون أغلى من المحلات المؤجرة الحالية. o 3أشهر من صافي قيمة الإيرادات (باستثناء جميع المصاريف مثل رسوم المياه ورواتب العمال وتكلفة الكهرباء). سيتم احتساب الإيرادات بواسطة التعويض النقدي بناءًا على التقييم الحقيقي لنشاط المحل المماثل باتباع المنهجية الواردة في إطار سياسة إعادة التوطين (راجع القسم 6..6 (يجب أن تكون المحلات البديلة في نفس الظروف أو أفضل من المحلات الحالية كما هو منصوص عليه في متطلبات بنك الاستثمار الأوروبي/ الوكالة الفرنسية للتنمية. o بالنسبة للعناصر والأشياء التي لا يمكن نقلها، سيتم تقديم تعويض نقدي للأصل المتأثر. يجب أن يكون التعويض النقدي هو قيمة العناصر أو الأشياء المماثلة. o توفير تكلفة طلاء محل الاستبدال[37]. o في حالة تولي المستأجرين للعمال، ستدفع الهيئة القومية للأنفاق رواتب لمدة 3 أشهر (يرجى الاطلاع على مزيد من التفاصيل حول هذا في استحقاق العمال أدناه
		I.2مستأجر المحلات التجارية/ الأكشاك بعقد ساري المفعول بعد يونيو 2022	(19)		
		I.3: مستأجر محل/ كشك من الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الإسكندرية بعقود انتهت قبل 2014 لكنها استمرت في دفع إيجارات منخفضة	(20)		
		4: المستأجرين بعقود منتهية من 2015 إلى 2021	(2)		

[32] ومن خلال أنشطة التشاور مع الأشخاص المتأثرين بالمشروع في شهري مايو ويونيو 2023، أفاد بعض المستأجرين أنهم سوف يقومون بإخلاء متاجرهم وسينتقلون إلى متاجر بديلة، حتى قبل تنفيذ أنشطة الإخلاء. وسيكون لهذه الفئة الحق في التعويض كما كان الحال في الحصر النهائي

[33] قد تم تحديد هاتين الفئتين لأن الهيئة القومية للأنفاق اقترحت أن أولئك الذين سينتهي عقدهم قبل بدء الإنشاءات يجب ألا يحق لهم الحصول على تعويض. نظرًا لأن الممارسة المعتادة هي للمستأجرين الذين تنتهي عقودهم لمواصلة دفع الإيجار حتى يتم تحديد المستأجر الجديد، فقد كان من المناسب تضمين هؤلاء المستأجرين كمستأجرين للحصول على تعويض بغض النظر عن تاريخ انتهاء العقد.

[34] إذا كان تعويض لجنة التعويضات أقل من تكلفة الاستبدال، فستقوم الهيئة القومية للأنفاق بإبلاغ اللجنة بمتطلبات وكالات التمويل قبل البدء في أنشطة التعويض. سيحدث هذا قبل أن تقوم اللجنة بتقييم الأصول. ستصدر الهيئة القومية للأنفاق موافقة من رئيس لجنة التعويضات لتقييم التعويض وفقًا لتكلفة الاستبدال الكاملة التي سيتم تقديمها في خطة إعادة التوطين بناءً على الموافقة أو القرار الذي سيتم استلامه من معالي وزير النقل. ستتضمن الموافقة/ القرار ملحقًا يوفر إرشادات حول الاستحقاق ومنهجية تقييم التعويض بما في ذلك أسعار السوق التي سيتم تطبيقها. بالإضافة إلى ذلك، سيحضر ممثلو الهيئة القومية للأنفاق داخل لجنة التعويضات جميع الاجتماعات التي ستنفذها لجنة التعويضات. إن حضوره ومشاركته في توجيه اللجنة لتحقيق الاستبدال الكامل سيضمن التزام لجنة التعويضات بتطبيق ما تم تقديمه في خطة عمل إعادة التوطين.

[35] يتم صياغة المجلس الدستوري بناء على قرار من المحافظ أو وزير النقل. ستتألف لجنة التعويضات من ممثل عن الهيئة العامة للخدمات الحكومية وممثل عن المديرية الزراعية، ومديرية الإسكان والمرافق ومديرية الضرائب العقارية على مستوى المحافظة. دائرة مسح الأراضي بمحافظة الإسكندرية، مسوح الإسكان داخل هيئة المحافظة والهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الإسكندرية. بالإضافة إلى كونه ممثلًا للمالك (الهيئة القومية للأنفاق ووزارة النقل) والأشخاص المتأثرين بالمشروع الذين سيتم اختيارهم من قبل الأشخاص المتضررين للتحدث نيابة عنهم. في خطة عمل إعادة التوطين، سيتم تحديد الأشخاص المتأثرين بالمشروع وتقديم أسباب الاختيار. سيعتمد اختيار الأشخاص المتأثرين بالمشروع على: 1) سيقوم أولئك الذين يرغبون في المشاركة في اللجنة بإبلاغ مسؤول الاتصال المجتمعي في الهيئة القومية للأنفاق، 2) سيتم مشاركة قائمة المرشحين مع الأشخاص المتأثرين بالمشروع. 3) سيختارون ما بين 3-5 أشخاص. 4) سيتم إبلاغ لجنة التعويضات عن الأشخاص المختارين. علاوة على ذلك، قد تحضر سلطات المنطقة والوحدات الأخرى.

[36] تلعب الهيئة القومية للأنفاق ووزارة النقل دورًا رئيسيًا في عملية التعويض من خلال إصدار قرار النفع العام وتقديم التعويض بما يتماشى مع المعايير الدولية. من أجل التغلب على التحدي المتمثل في ضمان أن تحدد جماعة الدار البيضاء التعويضات والاستحقاقات بما يتماشى مع معايير بنك الاستثمار الأوروبي/ الوكالة الفرنسية للتنمية، ستقدم الهيئة القومية للأنفاق مذكرة إلى معالي وزير النقل من أجل الموافقة على جميع عناصر متطلبات التعويض. عند موافقته، سوف تلتزم لجنة التعويضات بجميع متطلبات التعويض.

37 تحدد الهيئة العامة للأنفاق بالتعاون الكامل مع لجنة التعويضات خمس فئات من تعويض الرسم. سيعتمد هذا على المنطقة الحالية للمحل المتأثر.

نوع الخسارة	المجموعات المؤهلة		عدد الأشخاص المتأثرين من المشروع	الاستحقاقات طبقًا للمتطلبات المصرية	استحقاقات إضافية للوفاء بالمعايير والمتطلبات الدولية
	الفئة الرئيسية	الفئة الفرعية			
					o ستقوم الهيئة القومية للأنفاق بصرف رسوم الإيجار للمحلات الجديدة وتكلفة الطلاء والإيرادات قبل 3 أشهر من الإخلاء. سيمكن هذا الأشخاص المتأثرين بالمشروع من تأجير المحل وبدء التشغيل حتى قبل الإخلاء. خصصت الهيئة القومية للأنفاق بالفعل 50 مليون جنيه مصري وفقًا لقرار النفع العام لاستخدامها في التعويض. **الدعم العيني** • دعم المستأجرين بالمحل بنقل المواد والبضائع إلى المحل البديل [38].. **مساعدة الفئات الأكثر تأثرا (الهشة)** • ستحصل المحلات التجارية والأكشاك التي تقل إيراداتها الشهرية عن 2500 جنيه مصري على دعم إضافي من خلال تزويدها، بالتعاون الكامل مع وكالة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، ببناء القدرات لتشغيل محل ومشاريع متناهية الصغر. سيتم توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة القومية للأنفاق ووكالة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر لتقديم جلسات تدريبية للأشخاص المتأثرين بالمشروع. **إجراءات المشورة** • تم إبلاغ المستأجرين بالمشروع وتأثيراته على سبل عيشهم (الرجوع إلى خطة تضمين الفئات المتأثرة وأنشطة التشاور التي تم الإبلاغ عنها في إطار سياسة إعادة التوطين). تم الانتهاء من هذا النشاط بواسطة فريق مسح المشروع أثناء إعداد إطار سياسة إعادة التوطين في أكتوبر - ديسمبر 2021. • سيتم توجيه المستأجرين بواسطة مسؤول الاتصال بمجتمع الهيئة القومية للأنفاق حول كيفية اختيار محل بديل بعقلانية يمكنهم تحمل دفع رسوم الإيجار بعد الفترة الانتقالية. • سيتم تطبيق أنشطة قوية لتضمين الفئات المتأثرة لإبلاغهم باستحقاقاتهم وآلية الشكوى وإجراءات التعويض والجدول الزمني والمستندات القانونية المطلوبة لصرف تعويضاتهم. • مباشرة بعد إصدار قرار النفع العام سيتم إبلاغ المستأجر بالوقت المحدد للإخلاء حتى يتمكن من نقل ممتلكاته/ ممتلكاتها دون إتلافها. سيتم مشاركة الوقت المحدد مع المستأجرين قبل شهر واحد على الأقل من الإخلاء. • سيتم تنفيذ برنامج المشاركة الذي تم إبرازه في خطة مشاركة الفئات المتأثرة .
	I.4: المستأجرون من الباطن		(2)	لا يوجد استحقاق محدد وفقا للقوانين المصرية. بالإضافة إلى ذلك، يتم اعتبارهم شاغلين غير رسميين ولا يحق لهم الحصول على أي تعويض	يعتبرون مستأجرين؛ وفقًا لذلك، يحق لهم الحصول على نفس الإجراءات التخفيفية على المذكورة أعلاه في (المجموعة 1 و 1 و 2).

[38] سوف تتعاقد الهيئة القومية للأنفاق مع شركة لنقل جميع البضائع بشكل صحيح. سيتضمن العقد المبرم مع الشركة بندًا حول مسؤولية هذه الشركة عن أي ضرر يحدث للبضائع أثناء عملية النقل.

نوع الخسارة	المجموعات المؤهلة		عدد الأشخاص المتأثرين من المشروع	الاستحقاقات طبقًا للمتطلبات المصرية	استحقاقات إضافية للوفاء بالمعايير والمتطلبات الدولية
	الفئة الرئيسية	الفئة الفرعية			
فقدان الوظيفة	الأفراد العاملون	II.1: الأفراد الذين لديهم عقود رسمية دائمة مع مؤسسات حكومية على سبيل المثال مؤسسة دار الهلال للنشر[39].	8 أشخاص (بناءً على المعلومات المبلغ عنها ذاتيًا بواسطة العمال)	ويحق لهم الحصول على تعويض شهرين حسب قانون العمل رقم 12 لسنة 2003	سيتم إبلاغ الشركات بالمشروع من أجل نقل الموظفين/ العمال في الفروع الأخرى للمؤسسة. بدلاً من ذلك، إذا تم إنهاء عقوده، فسيتم تقديم ما يلي: **<u>التعويضات النقدية</u>** • راتب 3 أشهر بناءً على سجلات الرواتب. سيتم الدفع بناءً على موافقة مستأجر المحل على أساس شهري. وفقًا لذلك، لن يترك العمال العمل. سيتم دفع مدفوعاتهم بواسطة لجنة التعويضات على أساس شهري[40].. **<u>الدعم العيني</u>** • سيتم إعلامهم أيضًا بمواقع التوظيف ومعلومات الاتصال حول هذه المواقع، على سبيل المثال الهواتف المحمولة/ أرقام الهواتف/ العنوان والوظائف المتاحة التي تتناسب مع مؤهلاتهم (الملحق 14 مواقع التوظيف في مصر) • أنشطة بناء القدرات بالتعاون الكامل مع وزارة الصناعة والوكالة المصرية لتنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ستكون أنواع بناء القدرات حول دراسات جدوى المشاريع الصغيرة والتسويق والملابس الجاهزة والمهن الأخرى. سيتم توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة القومية للأنفاق والكيانين (الوكالة المصرية لتنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ووزارة الصناعة) لتقديم الدعم وبناء القدرات للعمال. سيتم مشاركة قائمة البرامج والوحدات النمطية المتاحة لبناء القدرات مع الأشخاص المتأثرين بالمشروع وسيتم تقديمها في خطة عمل إعادة التوطين. **<u>مساعدة الفئات الأكثر تأثرا (الهشة)</u>** **<u>أنشطة المشورة المجتمعية</u>** • سيتم إطلاع العمال على المشروع وتأثيراته على دخلهم. • سيتم إبلاغ الشركات بالمشروع من أجل نقل الموظفين/ العاملين في الفروع الأخرى
		II.2: الأفراد الذين لديهم عقد دائم رسمي مع مستأجري المحلات	15-10 شخصًا (يعتمد التقدير على المعلومات المبلغ عنها ذاتيًا أثناء المشاورات مع مستأجري المحلات)	يحق لهم الحصول على تعويض شهرين حسب قانون العمل رقم 12 لسنة 2003	في حالة استمرار العامل المتضرر في العمل في نفس العمل، سيتم الالتزام بما يلي: **<u>تعويض نقدي</u>** • بالنظر إلى حقيقة أن المستأجر ليس لديه دخل خلال الفترة الانتقالية، وإذا كان المستأجر سيؤجر محلاً بديلاً وكان على استعداد لنقل العمال إليه، فسيتم تزويد العامل براتب 3 أشهر يتم دفعه مباشرة بواسطة لجنة التعويضات أو هيئة المحافظة [41].. ومع ذلك، إذا تم إنهاء عقد العامل أو قرر عدم الاستمرار في العمل في نفس العمل، فسيتم الالتزام بما يلي:[42]:

[39] سيتم تقييم تفاصيل حالة الاتصال لهؤلاء الموظفين بشكل أكبر في وقت إجراء الحصر.
[40] الهيئة القومية للأنفاق هي المسؤولة عن دفع جميع التعويضات ولكن الكيان المسؤول عن صرف التعويض للأشخاص المتأثرين بالمشروع هو اللجنة أو سلطة المحافظة.
[41] ستقدم لجنة التعويضات بالتعاون مع الهيئة القومية للأنفاق الراتب للعمال على أساس شهري بعد الحصول على موافقة من المستأجر. سوف يعتمد الراتب الشهري على دليل يقدمه المستأجر على سبيل المثال قسيمة الراتب. في حالة عدم وجود دليل، ستقدر لجنة التعويضات الراتب على أساس متوسط الراتب للأشخاص المتعاقدين رسميًا مع نفس الوظيفة.
[42] قيد النظر من قبل خدمات المقاصة الإلكترونية ما إذا كانت مدفوعات العمال الذين سيستقيلون قد تكون حافزًا للأشخاص الذين يتركون وظائفهم مقابل بعض التقدم النقدي.

نوع الخسارة	المجموعات المؤهلة		عدد الأشخاص المتأثرين من المشروع	الاستحقاقات طبقًا للمتطلبات المصرية	استحقاقات إضافية للوفاء بالمعايير والمتطلبات الدولية
	الفئة الرئيسية	الفئة الفرعية			
					التعويضات النقدية • راتب 3 أشهر على أساس الرواتب. • سيحصل العمال على خطاب إنهاء رسمي من المستأجر من أجل الحصول على التعويض الكامل قبل شهر على الأقل من الإخلاء. • سيتم إبلاغ العمال بالوقت المحدد للإخلاء قبل ثلاثة أشهر على الأقل حتى يتمكنوا من العثور على وظيفة بديلة. سيتم إبلاغ جميع العمال بالوقت المحدد بواسطة استشاري إجراءات المحاسبة التنظيمية. بعد إصدار قرار النفع العام قبل 3 أشهر على الأقل من الإخلاء. سيحصلون على راتب لمدة 3 أشهر بناء على إيصال موقع من المستأجر. **<u>التدابير العينية</u>** • تزويدهم بأنشطة بناء القدرات بالتعاون الكامل مع وزارة الصناعة والوكالة المصرية لتنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إذا طلبوا ذلك. كما ذكر أعلاه، يقدم كلا الكيانين مجموعة واسعة من برامج بناء القدرات، على سبيل المثال دراسات الجدوى والتسويق والملابس الجاهزة ومهن أخرى. سيتم إعداد قائمة بجميع التدريبات المتاحة وإلحاقها بخطة عمل إعادة التوطين. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تقاسم القائمة مع العمال المتأثرين أثناء إعداد خطة إعادة التوطين بعد الحصر. **<u>أنشطة التشاور(جميع العاملين)</u>** • سيتم تطبيق أنشطة قوية لتضمين الفئات المتأثرة لإبلاغ العمال عن استحقاقاتهم وآلية الشكوى وإجراءات التعويض والجدول الزمني والمستندات القانونية المطلوبة لصرف تعويضاتهم. • سيتم إبلاغ العمال بالوقت المحدد للإخلاء فورًا بعد إصدار قرار النفع العام بواسطة مستشار خطة إعادة التوطين من أجل التمكن من اتخاذ قرار مستنير والعثور على وظيفة بديلة في حال قرروا إنهاء ترتيباتهم التعاقدية الحالية. • سيتم إطلاع جميع العاملين على المشروع وتأثيراته على دخلهم. • سيتم إطلاع الجميع على مواقع التوظيف والوظائف المتاحة التي تتناسب مع مؤهلاتهم. أعد فريق مسح المشروع قائمة بشركات التوظيف في الإسكندرية (انظر الملحق 14) **<u>مساعدة الفئات الأكثر تأثرا (الهشة) (جميع العاملين)</u>**
	II.3: الأفراد ذوو العقود غير الرسمية مع مستأجري المحلات [43]		20-25 عاملاً (يعتمد التقدير على المعلومات المبلغ عنها ذاتيًا أثناء التشاور مع المستأجرين)	بدون استحقاق وفقا للقانون المصري	بالنسبة للعاملين الذين سيستمرون في العمل في نفس العمل، سيتم الالتزام بما يلي: **<u>تعويض نقدي</u>** إذا كان مستأجر المحل سيؤجر محلاً بديلاً وكان على استعداد لنقل العمال، فسيتم تزويد العامل براتب 3 أشهر تدفعه الهيئة القومية للأنفاق مباشرة [44].. ومع ذلك، إذا تم إنهاء عقد العامل، فسيتم الالتزام بما يلي:

[43] قيد النظر إذا كان المشروع سيضمن أن جميع العمال لديهم عقد رسمي للسماح بدفع التعويضات. نظام المقاصة الإلكترونية للتأكيد من خلال التعامل مع الهيئة القومية للأنفاق.

[44] ستقدم لجنة التعويضات بالتعاون مع الهيئة القومية للأنفاق الراتب للعمال على أساس شهري بعد الحصول على موافقة من المستأجر. سوف يعتمد الراتب الشهري على دليل يقدمه المستأجر على سبيل المثال قسيمة الراتب. في حالة عدم وجود دليل، سيقدر لجنة التعويضات الراتب على أساس متوسط الراتب للأشخاص المتعاقدين رسميًا مع نفس الوظيفة.

نوع الخسارة	المجموعات المؤهلة		عدد الأشخاص المتأثرين من المشروع	الاستحقاقات طبقًا للمتطلبات المصرية	استحقاقات إضافية للوفاء بالمعايير والمتطلبات الدولية
	الفئة الرئيسية	الفئة الفرعية			
					التعويضات النقدية • راتب 3 أشهر على أساس الرواتب أو الإيصالات. • سيحصل العمال على خطاب إنهاء رسمي من المستأجر من أجل الحصول على التعويض الكامل قبل نقل العمل. • سيتم إبلاغ العمال بالوقت المحدد للإخلاء فورًا بعد إصدار قرار النفع العام بواسطة مستشار برنامج إعادة التوطين حتى يتمكنوا من العثور على وظيفة بديلة. سيتم مشاركة المعلومات قبل 3 أشهر من الإخلاء. • سيحصلون على راتب لمدة 3 أشهر بناء على إيصال موقع من المستأجر. **التدابير العينية** • أنشطة بناء القدرات بالتعاون الكامل مع وزارة الصناعة والوكالة المصرية لتنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إذا طلبوا ذلك. ستكون أنواع بناء القدرات حول دراسات جدوى المشاريع الصغيرة والتسويق والملابس الجاهزة والمهن الأخرى. سيتم توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة القومية للأنفاق والكيانين لتقديم الدعم وبناء القدرات للعمال. سيتم مشاركة قائمة البرامج والوحدات النمطية المتاحة لبناء القدرات مع الأشخاص المتأثرين بالمشروع وسيتم تقديمها في خطة عمل إعادة التوطين. **أنشطة التشاور(جميع العاملين)** • سيتم تطبيق أنشطة قوية لتضمين الفئات المتأثرة لإبلاغ العمال عن استحقاقاتهم وآلية الشكوى وإجراءات التعويض والجدول الزمني والمستندات القانونية المطلوبة لصرف تعويضاتهم. • سيتم إبلاغ العمال بالوقت المحدد للإخلاء قبل ثلاثة أشهر على الأقل من نقل العمل الحالي حتى يتمكنوا من اتخاذ قرار مستنير والعثور على وظيفة بديلة في حال قرروا إنهاء ترتيباتهم التعاقدية الحالية. • سيتم إطلاع جميع العاملين على المشروع وتأثيراته على دخلهم. • سيتم إطلاع الجميع على مواقع التوظيف والوظائف المتاحة التي تتناسب مع مؤهلاتهم. أعد فريق مسح المشروع قائمة بشركات التوظيف في الإسكندرية (انظر الملحق 14.)
		II.4 الأفراد المنخرطون في عمل عرضي على سبيل المثال النادل في المقاهي والمطاعم	يحدد لاحقا بعد الحصر	لا يوجد استحقاق وفقا للقانون المصري	سيحصلون على نفس الاستحقاق من المجموعة II.3. في حالة العامل الموسمي (طالب واحد) الذي شمله الاستطلاع في مايو 2023، (المرجع القسم 5.1)، يحق للطالب الحصول على تعويض يغطي الفترة المتبقية من الموسم عندما يتم فقدان العمل، حسب الاقتضاء. على سبيل المثال، إذا كان تاريخ الإخلاء بعد نهاية الصيف (أغسطس 2023)، فلن تكون هناك حاجة لأي تعويض. في هذه المرحلة، من المقرر أن يكون تاريخ الإخلاء في سبتمبر 2023، مما يعني أنه لن تكون هناك حاجة لأي تعويض.
		II.5: عمال الترام الذين يعملون في ترام الرمل حاليًا ويتم تجنيدهم بشكل دائم بواسطة الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الإسكندرية	200	لا يوجد استحقاق وفقًا للقانون المصري لأنهم لن يفقدوا وظائفهم	**تعويض نقدي** • لن يتم تقديم تعويض نقدي. **أنشطة المشورة المجتمعية**

نوع الخسارة	المجموعات المؤهلة		عدد الأشخاص المتأثرين من المشروع	الاستحقاقات طبقًا للمتطلبات المصرية	استحقاقات إضافية للوفاء بالمعايير والمتطلبات الدولية
	الفئة الرئيسية	الفئة الفرعية			
					• سيتم إطلاع العمال على المشروع وتأثيراته. **<u>تدابير التخفيف</u>** أثناء الإنشاءات : • ستكون الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الإسكندرية مسؤولة عن نقل عمالها. • ستوفر الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الإسكندرية عملية مفصلة لإعادة التوطين. • ستشارك الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الإسكندرية المعلومات مع الهيئة القومية للنفاق حول نقل عمالها. **<u>أثناء العملية:</u>** • تزويد السائقين وعمال الورشة والموصلات ببناء القدرات ليكونوا قادرين على العمل في الترام المعاد تأهيله (إن أمكن). بدلًا من ذلك • ستوظفهم الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الإسكندرية كما حدث أثناء مرحلة الإنشاءات . • سيتم استبعاد أي عامل يبلغ من العمر 60 عامًا حيث سيحصل على معاشه التقاعدي.
	عمال مسجد (الجمعية الأهلية جعفر بن أبي طالب		4 بدوام كامل + 1 بدوام جزئي تم توظيفهم بواسطة المنظمات غير الحكومية 1 - الإمام المعين بواسطة وزارة الأوقاف	لا يوجد استحقاق وفقًا للقانون المصري لأنهم لن يفقدوا وظائفهم	• يحق للعمال الأربعة الحصول على نفس التعويض والدعم العيني مثل الفئة II.3. الفرق الوحيد هو أنهم سيحصلون على راتب 6 أشهر قبل هدم المسجد حيث لن يتم إعادة بناء المسجد ولن يتم توفير مساجد بديلة لتوظيف العمال فيها. • سيتم إعادة تسكين الإمام في وظيفة أخرى بواسطة وزارة الأوقاف. وفقًا لذلك لا يحق له الحصول على التعويض النقدي المقدم بموجب الفئة 2 - 1.
فقدان الوصول إلى موقع التجارة	الباعة الجائلين المتنقلين غير الرسميين	III 1: الباعة الجائلين الذين لديهم عربة/ طاولة/ أكشاك يدوية ثابتة في فيكتوريا وباكوس والمحطات وحديقة المنشية	يقدر بـ10	لا يوجد استحقاق محدد وفقا للقانون المصري. على العكس من ذلك، يُعتبرون محتلين غير قانونيين للشوارع وتطاردهم قوات الشرطة.	لن يتأثر الباعة بالمشروع لأنهم سيكونون قادرين على مواصلة العمل وكسب الدخل. بناءا على مشاريع مماثلة تم تنفيذها بواسطة البائعين المتجولين في الهيئة القومية للأنفاق، يستفيدون كثيرًا من المشروع حيث يمكنهم الوقوف بجانب السياج المعدني الإنشائي أثناء مرحلة الإنشاءات . (إشارة إلى مشروع خط المترو من المرحلة الثالثة بالمرحلة الثالثة وصور توضح الباعة الجائلين بالقرب من سور موقع الإنشاءات في حي أبو العلا والمعرض في إطار الرمل ترام). **<u>أنشطة المشورة المجتمعية</u>** • لا يوجد استحقاق محدد. ومع ذلك، سيتم تنفيذ برنامج قوي لتضمين الفئات المتأثرة مع البائعين الجائلين غير الرسميين لشرح أنشطة الإنشاءات والجداول الزمنية وآلية الشكوى. • سوف تقوم الهيئة القومية للأنفاق/ المقاول أيضًا بإظهار أو توجيه البائعين إلى المساحات الشاغرة ومناطق الظروف الأكثر أمانًا. • متابعة قوية لتأكيد حالة الرفاهية. **<u>الدعم العيني</u>** • الدعم من الهيئة القومية للأنفاق/ المقاول في النقل حسب الحاجة (قد يحتاج بعض البائعين إلى دعم في نقل الطاولات والأكشاك وغيرها من المعدات حسب الاقتضاء إذا تم الاحتفاظ بها في الموقع ولم يتم إزالتها يوميًا).

نوع الخسارة	المجموعات المؤهلة		عدد الأشخاص المتأثرين من المشروع	الاستحقاقات طبقًا للمتطلبات المصرية	استحقاقات إضافية للوفاء بالمعايير والمتطلبات الدولية
	الفئة الرئيسية	الفئة الفرعية			
		III 2: الباعة المتنقلون الذين ليس لديهم مكان عمل ثابت (يمكن العثور على هذه الفئة في معظم المحطات وحديقة المنشية)	يقدر بـ20-30	لا يوجد استحقاق محدد وفقًا للقانون المصري. ومع ذلك، يُعتبروا محتلين غير قانونيين للشوارع وتطاردهم قوات الشرطة.	**<u>أنشطة المشورة المجتمعية</u>** وبالنظر إلى حقيقة أنهم لن يتأثروا، فلن يحدث أي استحقاق نقدي محدد. ومع ذلك، سيتم تنفيذ برنامج قوي لتضمين الفئات المتأثرة مع البائعين الجائلين غير الرسميين لشرح أنشطة الإنشاءات والجداول الزمنية وآلية الشكوى. . أيضا متابعة قوية لتأكيد حالة الرفاهية. **<u>الدعم العيني</u>** • دعم تأمين المباني الجديدة المؤقتة من خلال تمكينها من البقاء بجانب سور الإنشاءات الذي يحيط بمواقع الإنشاءات . سيكون هذا المكان داعمًا للبائعين لأن الشرطة لن تطاردهم. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن توقع الهيئة القومية للأنفاق مذكرة تفاهم مع إدارة الأمن وسلطة المحافظة ومديرية التضامن الاجتماعي التي تمكن البائعين من العمل بأمان في المناطق المحددة. **<u>مساعدة الفئات الأكثر تأثرا (الهشة)</u>** • مساعدة إضافية للضعف للأفراد الذين لديهم أعداد كبيرة من المعالين في الأسرة (الأطفال ، كبار السن، المعاقين) و/ أو أولئك الذين هم المزودون الأساسيون لأسرهم. يمكن تأمين المساعدة بواسطة المنظمات غير الحكومية (مصر الخير- كاريتاس- رسالة ... إلخ) التي لديها برامج داعمة مماثلة في محافظة الإسكندرية.
		III 3: الباعة الجائلين الذين يعملون داخل عربات الترام	يقدر بـ15-25	لا يوجد استحقاق محدد وفقًا للقانون المصري. ومع ذلك، يُعتبروا محتلين غير قانونيين للشوارع وتطاردهم قوات الشرطة.	**<u>أنشطة المشورة المجتمعية</u>** لا يوجد استحقاق محدد. ومع ذلك، سيتم تنفيذ برنامج قوي لتضمين الفئات المتأثرة مع البائعين الجائلين غير الرسميين لشرح أنشطة الإنشاءات والجداول الزمنية وآلية الشكوى. أيضًا، متابعة قوية لتأكيد حالة الرفاهية.
فقدان الوصول إلى مأوى	IV. أطفال الشوارع	IV 1: أطفال الشوارع الذين ليس لديهم ترتيب بديل للسكن	التقدير التقريبي لهذه الفئة هو 3-5 أطفال	لا يوجد استحقاق محدد وفقًا للقانون المصري. ومع ذلك، يتم تصنيفهم على أنهم أيتام يحتاجون إلى ملاجئ.	سوف تتولى الهيئة القومية للأنفاق إيواء الأطفال في مأوى حكومي تابع لمديرية التضامن الاجتماعي **<u>الدعم العيني</u>** • ستوقع الهيئة القومية للأنفاق مذكرة تفاهم مع إدارة الأمن وسلطة المحافظة والمنظمات غير الحكومية ومديرية التضامن الاجتماعي ومديرية الصحة. تهدف مذكرة التفاهم هذه إلى توفير سكن مناسب لأطفال الشوارع. • سيتم تضمين أطفال الشوارع بواسطة موظفي مديرية التضامن الاجتماعي الذين يعملون في برنامج "أطفال ومشردون بلا مأوى". حيث أن فريق التكافل الاجتماعي لديه خبرة واسعة في التعامل مع أطفال الشوارع. سيكونون الكيان المسؤول بالتعاون مع الهيئة القومية للأنفاق. • سيتم إيواء أطفال الشوارع في ملاجئ حكومية تابعة لوزارة التضامن الاجتماعي مجانًا (إذا كان عمرهم أكبر من 12 عامًا ويمكنهم الاختيار لأنفسهم). سيتم إرسال أطفال الشوارع الصغار الذين تقل أعمارهم عن 12 عامًا إلى ملجأ. بدلاً من ذلك، يمكن إيواؤهم في ملاجئ المنظمات غير الحكومية. • تزويدهم ببرامج بناء القدرات أو إعادتهم إلى المدارس، بمحض إرادتهم، سيتم بناء القدرات في النجارة، وكيفية بدء الأعمال التجارية الصغيرة وإنتاج الغذاء. • ستقوم مديرية الصحة بتأمين أي فحوصات طبية مطلوبة لإيواء الأطفال في الملاجئ. أنشطة المشورة المجتمعية

نوع الخسارة	المجموعات المؤهلة		عدد الأشخاص المتأثرين من المشروع	الاستحقاقات طبقًا للمتطلبات المصرية	استحقاقات إضافية للوفاء بالمعايير والمتطلبات الدولية
	الفئة الرئيسية	الفئة الفرعية			
					• بالنسبة لأولئك الذين لا يرغبون في الدخول إلى الملاجئ، سيتم إبلاغهم بالمشروع وضرورة البقاء خارج طريق الترام بواسطة فريق التضامن الاجتماعي. • ينبغي إبلاغهم أيضًا بالشخص المسئول/ منظمات الحريات المدنية وآلية معالجة المظالم المنشأة للمشروع حتى يتمكنوا من التقدم لتلبية الاحتياجات والطلبات.
	IV 2: أطفال الشوارع الذين لديهم عائلات أو ملاجئ		التقدير التقريبي لهذه الفئة هو 2-5 أطفال	لا يوجد استحقاق محدد وفقًا للقانون المصري. ومع ذلك، يُعتبروا هاربين يجب إعادتهم إلى عائلاتهم.	بدلاً من ذلك، سيتم تطبيق جميع الإجراءات المذكورة أعلاه بما في ذلك أنشطة المشورة المجتمعية (المذكورة في المجموعة IV (1)).
	IV 3: أطفال الشوارع المتورطون في أعمال غير مشروعة (مثل تجارة المخدرات)		يتم تحديدها خلال الحصر بمساعدة التضامن الاجتماعي التقدير التقريبي هو 3-6 أطفال	يحق لهم أن يتم دعمهم وإيوائهم في مؤسسات الأحداث لأنهم من ذوي السلوك المنحرف.	**<u>الدعم العيني</u>** • بالتعاون الكامل مع موظفي الأمن ووحدة الأحداث ومديرية التضامن الاجتماعي وضابط الاتصال المجتمعي الهيئة القومية للأنفاق سيتم التعامل معهم قبل المشروع. يمكن إرسالهم إلى مؤسسات الأحداث. • وبالتعاون الكامل مع مديرية التضامن الاجتماعي ومديرية الصحة، قد يتم إرسال المدمنين إلى مراكز التأهيل. **<u>أنشطة المشورة المجتمعية</u>** • سيتم اطلاعهم على المشروع وضرورة البقاء خارج طريق الترام بواسطة فريق التكافل الاجتماعي قبل ثلاثة أشهر من أنشطة الإنشاءات . • يجب إبلاغهم أيضًا بشخص مسؤول الاتصال/ منظمة الحريات المدنية وآلية معالجة المظالم المنشأة للمشروع حتى يتمكنوا من التقدم لتلبية الاحتياجات والطلبات.
	V. المتشردون والمتسولون في الشوارع	الخامس 1: المتشردون ذوو الإعاقة العقلية (تم الإبلاغ عن هذه الفئة بواسطة فريق التضامن الاجتماعي)	يتم تحديدها خلال الحصر بمساعدة التضامن الاجتماعي شخص واحد	لا يوجد استحقاق وفقًا للقانون	**<u>الدعم العيني</u>** • بالتعاون الكامل مع مديرية الصحة سيتم توجيههم إلى المستشفى. سيتم اختبارهم بواسطة مديرية الصحة وبناءً على تقرير الفحص الطبي سيتم إرسالهم إلى مستشفى الأمراض النفسية في القاهرة. يجب السماح لهم بالتعبير عن موافقتهم على إرسالهم إلى المستشفى اعتمادًا على شدة الإعاقة العقلية. بدلا من ذلك، • سيتم دعمهم بواسطة مديرية التضامن الاجتماعي "مبادرة الأطفال والمشردين بلا مأوى". سيتم تزويدهم بالبطانيات والطعام والماء والأدوية من خلال المبادرة. أنشطة المشورة المجتمعية • سيتم اطلاعهم على تأثيرات المشروع وضرورة إخلاء موقع الإنشاءات .
	V 2: المتشردون الذين ليس لديهم سكن		يتم تحديدها خلال الحصر بمساعدة التضامن الاجتماعي يقدر بـ3-5 شخص	لا يوجد استحقاق وفقًا للقانون	**<u>الدعم العيني</u>** • سيتم دعمهم بواسطة مديرية التضامن الاجتماعي "مبادرة الأطفال والمشردين بلا مأوى". سيتم تزويدهم بالبطانيات والطعام والماء والأدوية من خلال المبادرة. • سيتم توقيع مذكرة تفاهم مع الهيئة القومية للأنفاق ومديرية الصحة وإدارة الأمن لتزويد المشردين بالدعم المطلوب.

نوع الخسارة	المجموعات المؤهلة		عدد الأشخاص المتأثرين من المشروع	الاستحقاقات طبقًا للمتطلبات المصرية	استحقاقات إضافية للوفاء بالمعايير والمتطلبات الدولية
	الفئة الرئيسية	الفئة الفرعية			
					أنشطة المشورة المجتمعية • سيتم اطلاعهم على تأثيرات المشروع وضرورة إخلاء موقع الإنشاءات . • سيتم تنفيذ برنامج قوي لتضمين الفئات المتأثرة معهم لشرح أنشطة الإنشاءات والجداول الزمنية وآلية الشكوى. **مساعدة الفئات الأكثر تأثرا (الهشة)** • يمكن تقديم مساعدة إضافية لحالات الضعف في شكل طعام وأدوية وما إلى ذلك من خلال المشروع أو بواسطة المنظمات غير الحكومية، على سبيل المثال رسالة، كاريتاس، مصر الخير.
	V 3: المتشردون الذين يعملون كمتسولين ولديهم سكن بديل		يقدر بـ5-8 أشخاص	لا يوجد استحقاق وفقًا للقانون. ومع ذلك، فإنهم ينتهكون القانون من خلال ممارسة أنشطة التسول.	**الدعم العيني** • سيتم تمكينهم من البقاء خارج ممر الترام. **أنشطة المشورة المجتمعية** • من أجل تمكين المتسولين في الشوارع من استعادة دخلهم، برنامج قوي لتضمين الفئات المتأثرة مع المتسولين غير الرسميين في الشوارع لشرح أنشطة الإنشاءات والجداول الزمنية وآلية الشكوى.
فقدان الأشجار	VI. مستأجرو المحلات والأكشاك المملوكة للهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الإسكندرية الذين زرعوا الأشجار (مثل الفئة I)	مستأجر المحل الذي زرع أشجار الزينة (في الحديقة أو بالقرب من المحل)	1	يستحق التعويض النقدي	**تعويض نقدي** • يتم تقديم تعويض مالي لمالك أشجار الزينة المتأثرة بناءً على القيمة التي تحددها مديرية الزراعة. **الدعم العيني** • سيتمكن صاحب الأشجار من تحريك أشجار الزينة (حوالي 10 شجرات)
فقدان البنى التحتية المجتمعية	VII. الهيكل الديني	المساجد	1 مبنى صغير للصلاة يقع على رصيف محطة فيكتوريا مسجد كبير تديره جمعية أهلية	تستلم وزارة الأوقاف كافة التعويضات المتعلقة بالمساجد.	**التعويض النقدي** • ستقوم الهيئة القومية للأنفاق بصرف تعويض لوزارة الأوقاف. • الوزارة هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن تحديد قيمة التعويض. • يغطي التعويض الذي تحدده وزارة الأوقاف جميع التكاليف. • ستقوم الوزارة بصرف التعويض للمنظمات غير الحكومية التي تدير المسجد الكبير. يشار إلى أن المنظمة غير الحكومية قامت ببناء المسجد. فيما يتعلق بهيكل الصلاة الصغير الموجود على رصيف محطة فيكتوريا، يمكن لوزارة الأوقاف الاحتفاظ بالتعويض حيث لا يوجد مالك لهيكل الصلاة الصغير الموجود على رصيف محطة فيكتوريا. • يجب أن تتابع الهيئة القومية للأنفاق مع وزارة الأوقاف للتأكد من أن المنظمة غير الحكومية قد تلقت تعويضاتها. • يجب على الوزارة مشاركة الوثائق الرسمية والأدلة مع الهيئة القومية للأنفاق على أنها دفعت التعويض إلى المنظمة غير الحكومية التي تدير المسجد. **الدعم العيني**

نوع الخسارة	المجموعات المؤهلة		عدد الأشخاص المتأثرين من المشروع	الاستحقاقات طبقًا للمتطلبات المصرية	استحقاقات إضافية للوفاء بالمعايير والمتطلبات الدولية
	الفئة الرئيسية	الفئة الفرعية			
					• بالنظر إلى حقيقة أن المنظمة غير الحكومية تجمع الأموال الخيرية من المناطق المحيطة بالمسجد والصلاة، ستدعم الهيئة القومية للأنفاق المنظمات الغير حكومية من خلال تثبيت لافتة تخبر الموقع الجديد حيث يمكن لأفراد المجتمع التواصل مع المنظمات غير الحكومية لجمع الدعم المالي الخيري. • أولئك الذين يعملون داخل المسجد الآن سيجمعون الأموال من المجتمعات المحيطة. **أنشطة المشورة المجتمعية** سيتم تطبيق برنامج قوي لتضمين الفئات المتأثرة مع المنظمات غير الحكومية.
أفراد المجتمع	مستخدمو المساجد والمحلات التجارية ووسائل النقل والحدائق	VIII.1 مستخدمو المساجد VIII.2 المشترون وعملاء المحلات التجارية VIII.3 مستخدمو الحديقة العامة بالمنشية VIII.4 مستخدمو وسائل النقل العام (مثل الترام والمترو والميكروباص والحافلات وسيارات الأجرة)	غير متوفر	لا يوجد استحقاق	• لا يتوقع حدوث آثار سلبية على سبل عيشهم وبالتالي لا يتم تحديد تعويض. **أنشطة المشورة المجتمعية** • سيتم تطبيق برنامج قوي لتضمين الفئات المتأثرة مع هذه الفئة. • سيتم تبادل المعلومات حول المشروع وتأثيراته ومدته وطرق المرور البديلة وآلية معالجة المظالم
فقدان سبل العيش من النقل	IX. السائقين والمساعدين	سائقي التوك توك والمساعدين			• لا يتوقع حدوث آثار سلبية على سبل عيشهم وبالتالي لا يتم تحديد تعويض. **أنشطة المشورة المجتمعية** • سيتم تطبيق برنامج قوي لتضمين الفئات المتأثرة مع هذه الفئة. • سيتم تبادل المعلومات حول المشروع وتأثيراته ومدته وطرق المرور البديلة وآلية معالجة المظالم
		سائقي الميكروباص والمساعدين			
		سائقي الحافلات والمساعدين			

6 التعويض و استعادة الدخل و مساعدة إعادة التوطين

بناءً على المناقشات مع قسم العقارات في الهيئة القومية للأنفاق، تم اقتراح إجراءات التعويض التالية:

6.1 تعويض المحلات/ المطاعم/ الأكشاك:

قلل المشروع من التأثيرات السلبية من خلال تجنب إتلاف أي متاجر خارج مسار الترام كما ورد سابقًا.

1. يتم إبلاغ مستأجري المحلات/ المطاعم بتاريخ نزع ملكية المحلات التجارية بعد صدور قرار المصلحة العامة حتى يتمكنوا من تأجير محلات بديلة. سيتم القيام بذلك على أساس عملية تشاور قوية. بدأ فريق مسح مشروع إطار سياسة إعادة التوطين التشاور عن طريق إبلاغ جميع المحلات المتأثرة بالمشروع وتأثيراته على متاجرهم.

تعويض نقدي

- التعويض النقدي بتكلفة الاستبدال الكاملة عن الدخل المفقود بما في ذلك:
  - سيحصل جميع المستأجرين باستثناء أولئك الذين تم إنهاء عقدهم قبل عام 2014 على عقد إيجار لمدة 3 أشهر يعادل القيمة السوقية لإيجار المحلات ذات الخصائص المماثلة أو أفضل في نفس الحي/ الشارع/ المنطقة الفرعية بناءًا على التقييم الذي تم تنفيذه بواسطة مستشار في قوة حماية السكك الحديدية. سيعتمد التقييم على عقد الإيجار المحدد مسبقًا في نموذج إعادة التوطين (راجع القسم 6.6). يحق للمستأجرين الذين تم إنهاء عقدهم قبل عام 2014 ودفعوا رسوم إيجار منخفضة (أقل من 500 جنيه مصري = 32 دولارًا أمريكيًا) الحصول على عقد إيجار لمدة (3) أشهر يعادل القيمة السوقية كما هو مذكور أعلاه.
  - 3 أشهر من صافي قيمة الإيرادات (باستثناء جميع المصاريف مثل رسوم المياه ورواتب العمال وتكلفة الكهرباء). سيتم حساب الإيرادات بواسطة لجنة التعويض على أساس التقييم الحقيقي لنشاط المحل المماثل باتباع منهجية كما هو مذكور في إطار سياسة إعادة التوطين (راجع القسم 6.6).
  - بالنسبة للعناصر والأشياء التي لا يمكن نقلها، سيتم تقديم تعويض نقدي. سيتم احتساب القيمة بناءً على عنصر بديل أو كائن ذي ظروف أفضل. سوف تحصل لجنة التعويض على القيمة السوقية من موردي كل عنصر على سبيل المثال شركات تكييف الهواء وأنظمة مكافحة الحرائق، إلخ.
  - توفير تكلفة طلاء محل الاستبدال.
  - في حالة تولي المستأجرين للعمال، ستدفع الهيئة القومية للأنفاق رواتب لمدة 3 أشهر (يرجى الاطلاع على مزيد من التفاصيل حول هذا في استحقاق العمال أدناه).
  - ستقوم الهيئة القومية للأنفاق بصرف رسوم الإيجار للمحلات الجديدة وتكلفة الطلاء والإيرادات قبل 3 أشهر من الإخلاء. سيمكن هذا الأشخاص المتأثرين بالمشروع من تأجير المحل وبدء التشغيل حتى قبل الإخلاء.

الدعم العيني

- دعم المستأجرين بالمحل بنقل المواد والبضائع إلى المحل البديل.

مساعدة الفئات الأكثر تأثرا (الهشة)

- ستحصل المحلات التجارية والأكشاك التي تقل إيراداتها الشهرية عن 2500 جنيه مصري على دعم إضافي من خلال تزويدها، بالتعاون الكامل مع وكالة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، ببناء القدرات لتشغيل محل ومشاريع صغيرة. سيتم توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة القومية للأنفاق وكالة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر لتقديم جلسات تدريبية للأشخاص المتأثرين بالمشروع.

إجراءات المشورة

- تم إبلاغ المستأجرين بالمشروع وتأثيراته على سبل عيشهم (الرجوع إلى خطة تضمين الفئات المتأثرة وأنشطة التشاور التي تم الإبلاغ عنها في إطار سياسة إعادة التوطين). تم الانتهاء من هذا النشاط بواسطة فريق مسح المشروع أثناء التحضير لإطار سياسة إعادة التوطين في أكتوبر - ديسمبر 2021.
- سيتم توجيه المستأجرين بواسطة مسؤول الاتصال بمجتمع الهيئة القومية للأنفاق حول كيفية اختيار محل بديل بعقلانية يمكنهم تحمل دفع رسوم الإيجار بعد الفترة الانتقالية.
- سيتم تطبيق أنشطة قوية لتضمين الفئات المتأثرة لإبلاغهم باستحقاقاتهم وآلية الشكوى وإجراءات التعويض والجدول الزمني والمستندات القانونية المطلوبة لصرف تعويضاتهم.
- سيتم إبلاغ المستأجر بالوقت المحدد للإخلاء حتى يتمكن من نقل متعلقاته دون الإضرار بها. الوقت المحدد لمشاركة المعلومات هو حوالي شهر واحد قبل الإخلاء.

6.2 التعويض عن التأثيرات المؤقتة على المستأجرين والموظفين وأصحاب المحلات التجارية على طول الصف الذين يعانون من فقدان كامل للوصول:

أكدت الهيئة القومية للأنفاق أنه لا يتم التفكير في فقدان الوصول الكامل إلى المتاجر والأعمال. الافتراض هو أنه ما لم يكن لا مفر منه تماما، فهناك التزام بضمان الوصول إلى المتاجر والشركات في جميع الأوقات. ومع ذلك، في حالة حدوث فقدان كامل للمتاجر، وهو أمر غير مرجح ، مما قد يؤدي إلى إغلاق الأعمال ، طورت الهيئة القومية للأنفاق من خلال لجنة تعويضات نظاما لتعويض هذه الفئة. سيتم تحديد الاستحقاقات على النحو التالي:

تعويض نقدي

ستقوم لجنة التعويضات بحساب التعويض بناء على الإيرادات الشهرية لنشاط مماثل داخل نفس الشارع أو بناء على الإيرادات الشهرية للمتجر المتأثر.

- **أصحاب / مستأجري المحلات التجارية**
  - القيمة الكاملة للتعويض على أساس الإيرادات الشهرية لمتجر مماثل في نفس الشارع أو ما يعادل إيرادات الشهر الماضي لنفس المتجر قبل إغلاق الوصول.

- الدعم النقدي أو العيني لتغطية التكاليف القانونية لجميع المعاملات المتعلقة بإعادة إنشاء المنشأة في مكان بديل حسب الاقتضاء. وقد تشمل هذه التكاليف القانونية تقديم الدعم لتسجيل الممتلكات العقارية (تحديث سندات الملكية)، وتصحيح وثائق الميراث، وإجراءات المحكمة، وما إلى ذلك.

- **موظفو المحلات التجارية**

- كامل قيمة الراتب الشهري تدفع للموظف. سيحصل الموظفون على تعويضاتهم من خلال مستأجر المتجر الذي سيطلب منه تقديم إثبات استلام إلى الهيئة القومية للأنفاق موقع من العامل بما في ذلك التاريخ والمبلغ وطريقة الدفع.

إجراءات المشورة

1. سيتم تطبيق برنامج قوي لمشاركة الفئات المعنية مع المستأجرين/المالكين وشخص المبيعات المتضررين.
2. قبل إغلاق أي متجر، سيتم إبلاغ مستأجري/مالكي المتاجر بإغلاق الوصول إلى متاجرهم، ونهج التعويض وقنوات التظلم.
3. سيسمح للمستأجرين/أصحاب المتاجر بتركيب ملصق يوضح ما إذا كانوا يعملون أم لا.

مساعدة الفئات الأكثر تأثرا (الهشة)

- سيتم تحديد مساعدة الضعف لأصحاب المتاجر والمستأجرين بناءً على المتاجر المتضررة، حيث لا توجد بيانات متاحة في الوقت الحالي حول المتاجر التي ستتأثر.
- وسيتم توسيع نطاق البدل أو الدعم الانتقالي خلال الفترة الانتقالية ليشمل أصحاب/مستأجري/عمال المحلات إلى أن يعاد إتاحة الوصول إلى المحل (للمالكين/المستأجرين) وإلى أن يتمكن الموظفون من إيجاد عمل بديل أو إلى أن يتمكنوا من استعادة دخلهم إلى مستويات ما قبل التأثير.
- المساعدة في نقل الهياكل والحق في إنقاذ المواد.

6.3 تعويضات المساجد:

هناك نوعان من المرافق/ المساجد داخل موقع المشروع. أحدهما مسجد كبير شيدته جمعية أهلية والثاني عبارة عن مبنى صغير للصلاة يقع على رصيف محطة فيكتوريا

تعويض نقدي

- ستقوم الهيئة القومية للأنفاق بصرف تعويض لوزارة الأوقاف
- الوزارة هي الكيان الروحى المسئول عن تحديد التعويض
- يغطي التعويض الذي تحدده وزارة الأوقاف جميع التكاليف
- ستقوم الوزارة بصرف التعويض للمنظمات غير الحكومية التي تدير المسجد. يشار إلى أن المنظمة غير الحكومية قامت ببناء المسجد.
- يجب أن تتابع الهيئة القومية للأنفاق مع وزارة الأوقاف للتأكد من أن المنظمة غير الحكومية قد تلقت تعويضاتها
- يجب على الوزارة مشاركة المستندات الرسمية والأدلة مع الهيئة القومية للأنفاق، والتي توضح أنها دفعت التعويض إلى المنظمة غير الحكومية التي تدير المسجد.

الدعم العيني

- بالنظر إلى حقيقة أن المنظمة غير الحكومية تجمع الأموال الخيرية من المناطق المحيطة بالمسجد وأماكن الصلاة، ستدعم الهيئة القومية للأنفاق المنظمة غير الحكومية من خلال تثبيت لافتة تخبر الموقع الجديد حيث يمكن لأفراد المجتمع التواصل مع المنظمات غير الحكومية لجمع الدعم المالي الخيري
- أولئك الذين يعملون داخل المسجد الآن سيجمعون الأموال من المجتمعات المحيطة

أنشطة المشورة المجتمعية

1. سيتم تطبيق برنامج قوي لمشاركة الفئات المتأثرة مع المنظمات غير الحكومية التي تدير المسجد وموظفي المسجد.

6.4 تعويضات العمال:

التعويضات النقدية

- العمال الذين لديهم عقود قانونية مع مؤسسات حكومية رسمية: راتب 3 أشهر بناء على سجلات الرواتب. سيتم الدفع بناءً على موافقة مستأجر المحل على أساس شهري. وفقًا لذلك، لن يترك العمال العمل. سيتم دفع مدفوعاتهم بواسطة لجنة التعويضات على أساس شهري.
- العمال الذين لديهم عقود قانونية مع مستأجري المحلات: إذا كان المستأجر سيؤجر محلًا بديلًا وكان على استعداد لنقل العمال إليه، فسيتم تزويد العامل براتب 3 أشهر يتم دفعه مباشرة بواسطة لجنة التعويضات أو سلطة المحافظة . ومع ذلك، إذا تم إنهاء عقد العامل أو قرر عدم الاستمرار في العمل في نفس العمل، فسيتم الالتزام بما يلي:
  - راتب 3 أشهر على أساس الرواتب.
  - سيحصل العمال على خطاب إنهاء رسمي من المستأجر من أجل الحصول على التعويض الكامل قبل الإخلاء
  - سيتم إبلاغ العمال بالوقت المحدد للإخلاء حتى يتمكنوا من العثور على وظيفة بديلة.
  - سيحصلون على راتب لمدة 3 أشهر بناء على إيصال موقع من المستأجر.
- العمال الذين ليس لديهم عقد رسمي: إذا كان المستأجر سيؤجر محلاً بديلاً وكان على استعداد لنقل العمال إليه، فسيتم تزويد العامل براتب 3 أشهر تدفعه الهيئة القومية للأنفاق مباشرة. ومع ذلك، إذا انتهى عقد العامل، فسيتم الالتزام بما يلي:
  - راتب 3 أشهر بناءً على كشوف المرتبات أو الإيصالات.
  - سيحصل العمال على خطاب إنهاء رسمي من المستأجر من أجل الحصول على التعويض الكامل قبل نقل الشركة.
  - سيتم إبلاغ العمال بالوقت المحدد للإخلاء قبل شهر واحد على الأقل من إغلاق العمل حتى يتمكنوا من العثور على وظيفة بديلة.
  - سيحصلون على راتب لمدة 3 أشهر بناء على إيصال موقع من المستأجر.
- **عمال الترام الذين يعملون في الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الإسكندرية:**

أثناء الإنشاءات:

- ستكون الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الإسكندرية مسؤولة عن نقل عمالها
- ستوفر الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الإسكندرية عملية مفصلة لإعادة التوطين
- ستشارك الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الإسكندرية المعلومات مع الهيئة القومية للأنفاق حول نقل عمالها

أثناء مرحلة التشغيل:

- تزويد السائقين وعمال الورشة والموصلات ببناء القدرات ليكونوا قادرين على العمل في الترام المعاد تأهيله (إن أمكن).
- عمال المسجد: سيحصل العمال الأربعة على نفس التعويض والدعم العيني مثل العمال الذين ليس لديهم عقد رسمي. والفرق الوحيد هو أنهم سيحصلون على راتب ستة أشهر قبل هدم المسجد. سيتم إعادة تسكين الإمام بواسطة وزارة الأوقاف. وفقًا لذلك، لا يحق له الحصول على التعويض النقدي مقدم بموجب الفئة 2.1 .

الدعم العيني

- سيتم اطلاعهم أيضًا على مواقع التوظيف وأرقام هواتفهم المحمولة/ عناوينهم والوظائف المتاحة التي تتوافق مع مؤهلاتهم (الملحق 14 مواقع التوظيف في مصر).
- أنشطة بناء القدرات بالتعاون الكامل مع وزارة الصناعة والوكالة المصرية لتنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إذا طلبوا ذلك. ستكون أنواع بناء القدرات حول دراسات جدوى المشاريع الصغيرة والتسويق والملابس الجاهزة والمهن الأخرى. سيتم توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة القومية للأنفاق والكيانين لتقديم الدعم وبناء القدرات للعمال. سيتم مشاركة قائمة البرامج والوحدات النمطية المتاحة لبناء القدرات مع الأشخاص المتأثرين بالمشروع وسيتم تقديمها في خطة عمل إعادة التوطين بالإضافة إلى التكلفة.

أنشطة المشورة المجتمعية

- سيتم إطلاع العمال على المشروع وتأثيراته على دخلهم خلال مسح الحصر بواسطة الاستشاري الاجتماعي. سيتم تنفيذ هذا النشاط بحلول الربع الأول من عام 2022 (أو حوالي 3 أشهر قبل الإخلاء).
- سيتم إبلاغ المؤسسات بما لا يقل عن شهرين قبل بدء المشروع من أجل نقل الموظفين/ العاملين في الفروع الأخرى للمؤسسة.

6.5 الإجراءات التخفيفية على أطفال الشوارع

بناءً على المناقشات مع الهيئة القومية للأنفاق، مديرية التضامن الاجتماعي (استشارة الملحق 5 7)، تم الانتهاء من خيارين للتخفيف من التأثيرات على أطفال الشوارع.

أ. أطفال الشوارع الذين لديهم أسر ولا يشاركون في أنشطة غير مشروعة:

الدعم العيني

- ستوقع الهيئة القومية للأنفاق مذكرة تفاهم مع إدارة الأمن وسلطة المحافظة والمنظمات غير الحكومية ومديرية التضامن الاجتماعي ومديرية الصحة. تهدف مذكرة التفاهم هذه إلى توفير سكن لائق لأطفال الشوارع.

- سيتم تضمين أطفال الشوارع بواسطة موظفي مديرية التضامن الاجتماعي الذين يعملون في برنامج "أطفال ومشردون بلا مأوى". حيث أن فريق التكافل الاجتماعي لديه خبرة واسعة في التعامل مع أطفال الشوارع. سيكونون الكيان المسؤول بالتعاون مع الهيئة القومية للأنفاق.
- سيتم إيواء أطفال الشوارع في ملاجئ حكومية تابعة لوزارة التضامن الاجتماعي بالمجان (إذا كان عمرهم فوق 12 سنة ويمكنهم الاختيار بأنفسهم). بدلاً من ذلك، يمكن إيواؤهم في ملاجئ المنظمات غير الحكومية.
- تزويدهم ببرامج بناء القدرات أو إعادتهم إلى المدارس، بمحض إرادتهم، سيتم بناء القدرات في النجارة، وكيفية بدء الأعمال التجارية الصغيرة وإنتاج الغذاء.
- ستقوم مديرية الصحة بتأمين أي فحوصات طبية مطلوبة لإيواء الأطفال في الملاجئ.

6.6 الإجراءات التخفيفية على المشردين:

الأشخاص الذين لا مأوى لهم مع إعاقة عقلية

- بالتعاون الكامل مع مديرية الصحة سيتم إرسالهم إلى المستشفى. سيتم اختبارهم بواسطة مديرية الصحة وبناءً على تقرير الفحص الطبي سيتم إرسالهم إلى مستشفى الأمراض النفسية في القاهرة.
- وبدلاً من ذلك، سيتم دعمهم بواسطة مديرية التضامن الاجتماعي "مبادرة الأطفال والمشردين بدون مأوى". سيتم تزويدهم بالبطانيات والطعام والماء والأدوية من خلال المبادرة.
- سيتم اطلاعهم على تأثيرات المشروع وضرورة إخلاء موقع الإنشاءات

الأشخاص المشردون الذين ليس لديهم سكن

- سيتم توقيع مذكرة تفاهم مع الهيئة القومية للأنفاق ومديرية الصحة وإدارة الأمن لتزويد المشردين بالدعم المطلوب
- سيتم دعمهم بواسطة مديرية التضامن الاجتماعي "مبادرة الأطفال والمشردين بلا مأوى". سيتم تزويدهم بالبطانيات والطعام والماء والأدوية من خلال المبادرة.
- سيتم اطلاعهم على تأثيرات المشروع وضرورة إخلاء موقع الإنشاءات.
- سيتم تنفيذ برنامج قوي لتضمين الفئات المتأثرة معهم لشرح أنشطة الإنشاءات والجداول الزمنية وآلية الشكوى.
- المساعدة في حالات الفئات المهمشة : يمكن تقديم مساعدة إضافية لحالات الفئات المهمشة في شكل غذاء أو دواء. إلخ عن طريق المشروع أو بواسطة المنظمات غير الحكومية على سبيل المثال رسالة، كاريتاس، مصر الخير

6.7 تقييم التعويضات والدعم الانتقالي

سترتكز عملية التقييم على الجوانب التالية:

جدول رقم 1-6: تقييم التعويضات والدعم الانتقالي

المجموعات المؤهلة	الاستحقاق	عملية التقييم	المسؤوليات
مستأجرين محلات وأكشاك الهيئة العامة لنقل الركاب بمحافظة الإسكندرية	رسوم ايجار المحلات التجارية البديلة لمدة ثلاثة أشهر	استندت رسوم إيجار المحلات التجارية البديلة إلى القيمة السوقية الحالية التي يتقاسمها الوسيط والموجودة على موقع العقارات (عقار ماب). يتضمن الملحق 11 قائمة بمتوسط المحلات التجارية.	قدم مستشار قوة حماية السكك الحديد قائمة برسوم الإيجار البديلة داخل نفس الحي للمحلات التجارية في نفس المنطقة (10 متر مربع - 40+ متر مربع) (انظر الملحق 11). سيتم تقديم القائمة إلى الهيئة القومية للأنفاق ولجنة التعويضات أيضًا. سيتم استخدامها كمصدر وحيد بواسطة لجنة التعويضات (إلزامي)
	ايرادات المحل	لم يكن السجل الضريبي وثيقة تقييم موثوقة حيث أن ما يقرب من 90٪ من المحلات ليس لديها سجل ضريبي. بالإضافة إلى ذلك ، أفاد جميع المستأجرين الذين تمت استشارتهم أن السجل الضريبي يحتوي على معلومات غير دقيقة. تم احتساب إيرادات المحل بناءً على نوع المحل وإيرادات النشاط المماثل (كما ورد في الأشخاص المتأثرين من المشروع) وحجم المحل.	شارك مستشار قوة حماية السكك الحديد متوسط إيرادات المحلات المماثلة بعد استبعاد جميع تكاليف التشغيل. (يرجى مراجعة الملحق 17). تم الإبلاغ عن هذا المتوسط بواسطة الأشخاص المتأثرين بالمشروع. سيتم استخدامها كمصدر وحيد بواسطة لجنة التعويضات (إلزامي)
	المنتجات والأشياء موجودة داخل المحل وسوف تتأثر	بالنسبة للعناصر والكائنات التي لا يمكن نقلها، يمكن تقديم تعويض عن الأصل المتأثر. يمكن الحصول على القيمة السوقية من موردي كل منتج.	ستقوم الهيئة القومية للأنفاق، بالتعاون الكامل مع لجنة التعويضات، بتقييم الأصول المتأثرة من خلال الاتصال بموردي الأصول.

المجموعات المؤهلة	الاستحقاق	عملية التقييم	المسؤوليات
	تكلفة نقل البضائع إلى محل بديل	ستقوم الهيئة القومية للأنفاق بتعيين شركة ستكون مسؤولة عن نقل جميع أغراض المحلات. تقدر القيمة بحوالي 800-1000 جنيه مصري حسب نوع وكمية المواد المنقولة.	ستقوم الهيئة القومية للأنفاق بتعيين شركة.
	تكلفة الطلاء والديكور للمحل البديل	بناءً على القيمة السوقية لطلاء متر واحد من الهيكل الخرساني يتم الحصول عليه من شركة إنشاءات في الإسكندرية على سبيل المثال اليكس للإنشاءات.	ستطلب الهيئة القومية للأنفاق من إحدى الشركات تقديم هذه المعلومات.
العمال	راتب شهري لمدة ثلاثة أشهر	**العاملون بعقود رسمية:** يذكر في العقد الراتب الشهري لمن لديه عقد رسمي.	ستوفر لهم لجنة التعويض والهيئة القومية للأنفاق التعويض.
		العاملون بدون عقد رسمي والعمال المؤقتون: أولئك الذين ليس لديهم عقود والعمال المؤقتين سوف يقدمون أي دليل على رواتبهم.	ستوفر لهم لجنة التعويض والهيئة القومية للأنفاق التعويض.
		تم إعداد قائمة بمواقع التوظيف وجهات الاتصال وسيتم مشاركتها مع جميع العمال (لا توجد تكلفة مطلوبة) الملحق 14.	ستوفر لهم لجنة التعويض والهيئة القومية للأنفاق التعويض.
الشجر	تتأثر الأشجار غير المثمرة	سيعتمد تقييم الأشجار على قوائم أسعار مديرية الزراعة (يجب تضمين القوائم المحدثة في خطة عمل إعادة التوطين).	ستقوم لجنة التعويض والهيئة القومية للأنفاق بتزويدهم بالتعويض بناءً على قوائم الأسعار التي ستقدمها مديرية الزراعة.

المجموعات المؤهلة	الاستحقاق	عملية التقييم	المسؤوليات
الهيكل الديني	المساجد	وزارة الأوقاف هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن تقييم المساجد دون تدخل من أي جهة أخرى.	ستقوم الهيئة القومية للأنفاق بإيداع مبلغ من المال إلى وزارة التربية والتعليم. سيتم ذكر المبلغ الدقيق في خطة إعادة التوطين.
أطفال الشوارع	تكلفة الإقامة	سوف تقوم التضامن الاجتماعي بإيواء الأطفال في ملاجئ عامة بدون تكلفة.	سوف تتعاون الهيئة القومية للأنفاق مع مديرية التضامن الاجتماعي.

7 الاستشارات العامة و ترتيبات الإعلام

7.1 الإطار القانوني

7.1.1 اللوائح الوطنية

لا تشترط التشريعات المصرية تضمين الأشخاص المتأثرين بالمشروع، ومع ذلك، فإن القانون رقم 4 لعام 1994 ينص على إجراء مشاورات عامة، حيث يتم دعوة مختلف الفئات المتأثرة ، متضمن في ذلك المتأثرين من المشروع، ويتم عرض جميع تأثيرات المشروع في الاستشارة العامة.

7.1.2 المتطلبات الدولية

7.1.2.1 المعايير البيئية والاجتماعية لبنك الاستثمار الأوروبي – المعيار رقم 10: تضمين الفئات المتأثرة

يتطلب المعيار 10 مروجين (منفذي المشروع) الحفاظ على حوار مفتوح وشفاف وخاضع للمساءلة، مع جميع الأشخاص المتأثرين من المشروع، والمجتمعات ، والفئات المتأثرة الآخرين ذوي الصلة، بطريقة فعالة ومناسبة.

ويتم التأكيد على قيمة المشاركة العامة في عملية صنع القرار، خلال كافة مراحل الإعداد والتنفيذ والمتابعة للمشروع.

أكد المعيار رقم 10 الخاص بتضمين الفئات المتأثرة على ما يلي:

1) تسمح عملية المشاركة الهادفة بالتنفيذ الفعال لأى عملية ممولة، وعلى وجه الخصوص، التحديد المبكر والفعال، وتقييم وإدارة أي مخاطر بيئية واجتماعية أو آثار أو فرص. يتم الاستماع إلى آراء واهتمامات ومخاوف المجتمعات المتأثرة بالمشروع والفئات المتأثرة المهتمين، وفهمها وأخذها في الاعتبار طوال دورة حياة المشروع.
2) يحدد المعيار 10 منهجًا منظمًا لتضمين الفئات المتأثرة ، التي من المتوقع أن يقوم المروج ببنائها وصيانتها، عن طريق إقامة علاقة بناءة مع الفئات المتأثرة المعنيين. تعد مشاركة الفئات المتأثرة عملية شاملة ومتكررة، وهى تنطوي، بدرجات متفاوتة، على تحليل الفئات المتأثرة ، والتخطيط للمشاركة، والإعلام والإعلان عن المعلومات ونشرها / الوصول إليها في الوقت المناسب، والمشاورات العامة ومشاركة الفئات المتأثرة ، وآلية تضمن الوصول إلى الشكوى وسبل الانتصاف.

7.1.2.2 مذكرة إرشادية لمعيار بنك الاستثمار الأوروبي بشأن مشاركة الفئات المتأثرة في عمليات بنك الاستثمار الأوروبي أكتوبر 2020:

يحتفظ بنك الاستثمار الأوروبي بالحقوق التالية:

- وصول الجمهور إلى المعلومات؛
- تضمين المشورة العامة في صنع القرار؛
- تحقيق العدالة.
- يعكس القانون الدولي متطلبات مماثلة ومكملة.

بالنسبة لهذه الحقوق، وكيفية تطبيقها في سياق المشاريع الممولة من بنك الاستثمار الأوروبي، فهى منصوص عليها في المعيار 10 من المعايير البيئية والاجتماعية لبنك الاستثمار الأوروبي.

يكمن الغرض من هذه المذكرة الإرشادية في تقديم توصيات للمروجين حول كيفية تلبية متطلبات بنك الاستثمار الأوروبي، فيما يتعلق بمشاركة الفئات المتأثرة في عمليات بنك الاستثمار الأوروبي. كما إنها أيضاً من الممكن اعتبارها ملخصاً للممارسات الجيدة لتضمين الفئات المتأثرة بشكل هادف، لمساعدة المروجين على تعظيم مكاسب المشروع المحتملة.

المذكرة الإرشادية في حد ذاتها غير ملزمة ويجب استخدامها بالاقتران مع المعيار 10. وفي حالة وجود أي تضارب أو تعارض بين المذكرة الإرشادية والمعيار 10 أو أي من المعايير البيئية والاجتماعية الأخرى الخاصة بمصرف الاستثمار الأوروبي، تسود أحكام المعايير.

يمكن تحديث المذكرة التوجيهية من حين لآخر بما يتماشى مع كيفية تطور السياسات والممارسات المتعلقة بتضمين الفئات المتأثرة .

7.1.2.3 المعيار البيئي والاجتماعي رقم 10 الخاص بالبنك الدولي بتضمين الفئات المتأثرة والإعلام والإعلان عن المعلومات

يلقي هذا المعيار البيئي والاجتماعي (ESS) الضوء على أهمية تطبيق المشاركة الهادفة للفئات المتأثرة التي تعتمد على أن تكون المعلومات مقدَّمة في الوقت المناسب ودقيقة، ومتاحة ومفهومة.

فإنه من المهم إتاحة المعلومات المتعلقة بالمشروع في أقرب وقت ممكن في دورة المشروع وبطريقة وشكل ولغة مناسبين لكل مجموعة من الفئات المتأثرة . وقد تشمل التنسيقات المتهيئة لتوفير المعلومات على مطبوعات العروض التقديمية والملخصات غير الفنية ومنشورات المشروع والنشرات. مثالياً، يتم تضمين خرائط منطقة المشروع والرسومات غير الفنية في المواد، كما يتم أيضاً توفير الوثائق المستخدمة في التشاور مع الفئات المتأثرة للفئات المتأثرة .

يجب أن يكون التوثيق متاحًا أيضًا للفئات المتأثرة ذوي الإعاقات الحسية، على سبيل المثال، من خلال توفير المستندات بطريقة برايل أو تضمين مترجم لغة الإشارة في اجتماع استشاري، حسب الاقتضاء.

في الحالات التي تكون فيها مستويات معرفة القراءة والكتابة منخفضة، قد تكون التنسيقات الإضافية مثل مخططات الموقع والنماذج المادية وعروض الأفلام مفيدة لتوصيل المعلومات ذات الصلة. يجب على المقترض أن يساعد الجمهور على فهم المستندات الفنية، من خلال نشر الملخصات المبسطة أو تفسيرات للخلفية غير الفنية أو الوصول إلى الخبراء المحليين، على سبيل المثال.

سيتم بذل جهود خاصة لإعلام الفئات المحرومة أو الضعيفة والتعامل معها وفهمها فيما يتعلق بتأثيرات المشروع عليهم، ووسائل الحصول على التعويضات والمزايا عند الاقتضاء، وكيف ومتى يتم رفع الشكاوى.

يعد التجاوب مع طلبات الحصول على المعلومات من الأطراف المتأثرة بالمشروع والأطراف المعنية الأخرى طوال دورة المشروع، أمراً بالغ الأهمية، ويعتبر من المفيد أيضاً إنشاء أنظمة مناسبة لإتاحة معلومات المشروع بشكل مستمر، فمثلاً، ممكن أن يكون موقعاً على الانترنت أو أيٍ من الوسائط الأخرى مفيدًا في توفير المعلومات المتعلقة بالمشروع وتحديثها بانتظام.

7.2 أنشطة التشاور أثناء إعداد إطار سياسة إعادة التوطين

تمكن المشروع من تنفيذ أنشطة مشاركة للفئات المتأثرة مختلفة مع الفئات المتأثرة والأشخاص المتأثرين بالمشروع. فمن ضمن 91 محل تجاري، التقى فريق مسح المشروع معهم جميعًا في أماكن عملهم بمساعدة الهيئة العامة لنقل الركاب، كما التقى الفريق بالباعة الجائلين والسائقين وممثلين لمنظمة كاريتاس غير الحكومية والتضامن الاجتماعي.

ناقش فريق مسح المشروع مصفوفة الاستحقاق مع فئات مختلفة.، وتم تضمين مدخلاتهم في مصفوفة الاستحقاق ومناقشتها مع الهيئة القومية للأنفاق والهيئة العامة لنقل الركاب ثم تم تصعيد المناقشة إلى المقرضين. واستمر النقاش حول مصفوفة الاستحقاق لثلاثة أشهر متواصلة اعتبارًا من أكتوبر 2021 حتى ديسمبر 2021.

الأنشطة الاستشارية التي تم تنفيذها حتى الآن هي كما يلي:

جدول رقم 1-7: أنشطة المشورة مع الفئات المتأثرة السابقة في إعداد إطار سياسة إعادة التوطين وتحديث تقييم الأثر البيئي والاجتماعي

المجموعات الاستشارية	العدد		الطريقة	التاريخ
	ذكر	انثى		
منظمة كاريتاس غير الحكومية	1	2	اجتماع	20/11/2020
الهيئة العامة لنقل الركاب، رئيس القسم المركزي لشؤون الترام	6	1	مناقشة لمجموعة التركيز (الملحق 5)	29/12/2020
مستأجري المحلات	72	8	استبيان	12/2020
عمال المحلات	18		استبيان منظم	12/2020
هيئة المحافظة والوحدات الحكومية	21	10	الاجتماع (الملحق 5)	19/01/2021
الهيئة القومية للأنفاق (مهندس مشروع)	3		الاجتماع (الملحق 5)	14/01/2021
الهيئة القومية للأنفاق (إدارة العقارات ومدير البيئة)	3	1	الاجتماع (الملحق 5)	24/01/2021
مستأجرو المحلات (حسب قائمة المستأجرين المقدمة في أغسطس 2021)	9		استبيان	نوفمبر 2021
العمال في المحلات (استشارة ثانية مع العمال الحاليين)	37	2	استبيان	نوفمبر 2021
الباعة الجائلين	7	1	اجتماع	نوفمبر 2021
استشارات إضافية للمستأجرين حول مصفوفة الاستحقاق	13		اجتماع	نوفمبر 2021
سائقي ميكروباص وتوك توك	26		اجتماع	نوفمبر 2021
منظمة كاريتاس غير الحكومية	1		دعوة اجتماع	نوفمبر 2021

واستكملت أنشطة التشاور المذكورة أعلاه بأنشطة إضافية من أجل تبادل المعلومات بشأن الأهلية والاستحقاقات وسيناريوهات التعويض وآلية التظلم أثناء إعداد خطة عمل إعادة التوطين في مايو - يونيه 2023. بدأت المناقشة بواسطة الهيئة القومية للأنفاق ولجنة التعويضات، وكذلك فريق مسح خطة عمل إعادة التوطين.

يمكن تلخيص النتائج الرئيسية لأنشطة الاستشارات المذكورة أعلاه على النحو التالي:

جدول رقم 2-7: النتائج الرئيسية لأنشطة التشاور حتى الآن

الموضوع	صاحب التعليق	الأسئلة والتعليقات	الإجابة
تأثير المشروع	مديرية الإسكان بالإسكندرية وهيئات المنطقة	هل سيؤثر المشروع على أي منازل سكنية؟	• لن يؤثر الترام على المنازل المحيطة، خاصةً بسبب عدم تنفيذ الحفريات العميقة بدلاً من الحفريات القريبة من الجسور. • ومع ذلك، فسوف يقوم المقاول بمتابعة المنازل قبل وأثناء أنشطة الإنشاءات . • في حالة حدوث أي ضرر غير متوقع، يكون المقاول مسئولاً عن إصلاح الضرر أو تعويضه.
توفير التعويض	جميع المجموعات التي تم التشاور معها	هل سيقدم المشروع أي تعويض للأشخاص المتأثرين بالمشروع؟	• يجري تطوير مصفوفة استحقاق مفصلة ومناقشتها مع غالبية الأشخاص المتأثرين بالمشروع، والهيئة القومية للأنفاق، والهيئة العامة لنقل الركاب، وإدارة التضامن الاجتماعي، والمقرضين. • سيتم الإعلام والإعلان عن مصفوفة الاستحقاق النهائية للأشخاص المتأثرين بالمشروع بعد الموافقة على إطار سياسة إعادة التوطين وأثناء إعداد خطة إعادة التوطين.
تعويض الهيئة العامة لنقل الركاب	موظفي الهيئة العامة لنقل الركاب	ستفقد الهيئة العامة لنقل الركاب العائد من المحلات، فهل ستكون مؤهلة للحصول على تعويض؟	• الهيئة العامة لنقل الركاب هي جهة حكومية مسئولة عن تشغيل الترام، وتتكفل بالتكاليف التشغيلية. ومع ذلك، فإن إجمالي قيمة التذاكر وإيجارات المحلات لا تغطي التكاليف التشغيلية. لذلك، فإن الهيئة لن تفقد دخلها ولكن التكلفة التشغيلية ستنخفض.

الموضوع	صاحب التعليق	الأسئلة والتعليقات	الإجابة
التأثيرات على السائقين وموظفي الصيانة والموصلات	موظفي الهيئة العامة لنقل الركاب	هل سيتأثر السائقون وموظفو الصيانة والموصلات؟	• كلهم موظفون حكوميون دائمون. سيستمرون في العمل في خطوط الترام الأخرى. وتقع على عاتق الهيئة العامة لنقل الركاب مسئولية إعادة تخصيص هؤلاء الأشخاص.
تأثيرات أخرى	جميع المجموعات التي تم التشاور معها	هل سيؤثر المشروع على وحدات التكييف المثبتة خارج المنازل القريبة من طريق الترام الحالي؟	• سوف يتجنب السياج وحدات التكييف المثبتة خارج المنازل. وبالتالي لن تتأثر مكيفات الهواء، بناءً على تجربة الهيئة القومية للأنفاق بمشروعات مماثلة بالقاهرة، حيث لم تتأثر أجهزة التكييف.
أطفال الشوارع	كاريتاس والأحياء	هل يتبنى المشروع اية استراتيجية لاستبعاد اطفال الشوارع من المواقع والمحطات؟	• سيأخذ المشروع في الاعتبار جميع الفئات بما في ذلك أطفال الشوارع والمشردون. سيتم التواصل مع وزارة التضامن الاجتماعي لاستيعاب هذه الفئات بشكل مناسب.
قيمة التعويض	مستأجرو المحلات التجارية	قلق المستأجرون الذين استأجروا المحلات التجارية من الهيئة العامة لنقل الركاب من أكثر من 20 عام من أن قيمة التعويض لن تمكنهم من استعادة دخلهم، خاصة وأن رسوم إيجار المحلات البديلة ستكون أعلى بكثير من المحلات الحالية.	• ستقوم لجنة التعويضات بالحوار مع الأشخاص المتأثرين بالمشروع عن أفضل طريقة لدعم استعادة دخلهم. لن يتم تقديم التعويض فحسب، بل سيتم أيضًا تقديم المساعدة الفنية.
تحويل حركة المرور	سائقي الميكروباص	سيكون هناك أي أنشطة تحويل حركة المرور؟	• ستكون هناك تحويلات مرورية حسب خطة المرور. وسيتم الإعلام والإعلان عنها لجميع الناس والسائقين.

الموضوع	صاحب التعليق	الأسئلة والتعليقات	الإجابة
تعريفة الميكروباصات	سائقي الميكروباص	هل سترتفع تعرفة الميكروباصات خلال مرحلة الإنشاءات بسبب التحويلات المرورية؟	• لن يتم تغيير التعريفة، إلا إذا قررت الحكومة ذلك. الجدير بالذكر أن التحويلات ستكون محدودة حيث أن الشوارع البديلة محدودة في محافظة الإسكندرية. • لا تستطيع الميكروباصات رفع التعريفة لأن أي زيادة غير مبررة في أسعار وسائل النقل البديلة ستضيف عبئًا على أفراد المجتمع.
محطات الميكروباصات الجديدة	سائقي الميكروباص	هل سيوفر المشروع محطات ميكروباصات جديدة أثناء مرحلة التشغيل؟	• لم تحدد إدارة المرور بالإسكندرية هذا الأمر. عند اتخاذ قرار بشأن توفير محطات جديدة، سيقوم المشروع بإبلاغ السائقين.
احتمال عدم تأهيل المحطات	مستأجري محلات الترام	أقر المستأجرون أنهم يعملون في محطات الترام من أكثر من 30 عام وسألوا عن احتمالية الاحتفاظ بالمحطات وتحديث السكك الحديدية فقط.	• سيقوم المشروع بإعادة تأهيل كل من المحطات والسكك الحديدية وكذلك عربات الترام. • لا مجال للاحتفاظ بالمحطات ويجب إعادة تأهيلها.
قيمة التعويض	مستأجري محلات الترام	ما هي قيمة التعويض بالضبط؟	• سيتم تحديد القيمة الدقيقة للتعويض بواسطة لجنة التعويضات التي سيتم تشكيلها من الهيئة القومية للأنفاق والهيئة العامة لنقل الركاب وممثلي المحافظات. • لا يمكن الإبلاغ عن أي قيمة في الوقت الحالي.

الموضوع	صاحب التعليق	الأسئلة والتعليقات	الإجابة
قيمة ايجار المحلات البديلة	مستأجري محلات الترام	ما هى قيمة الإيجار المقترحة للمحلات البديلة؟	• قام المشروع بالتحقق من أسعار المحلات التجارية في الأحياء المماثلة الواقعة في المنطقة المجاورة مباشرة للمحلات التجارية. وتم تطوير قائمة أسعار طويلة وسيتم مشاركتها مع المستأجرين. • يوصى بشدة بأن اختيار المحل البديل يكون بناءً على عوامل محددة مثل القرب من المناطق التجارية، وتكلفة الإيجار المعقولة وإمكانية وصول العملاء إليها.
التعويض بمحل ملك بديل	مستأجري محلات الترام الذين استأجروا محلاتهم منذ أكثر من 20 عام	بالنسبة لمستأجري محلات الترام منذ أكثر من 20 عام، فهم يدفعون رسوم إيجار منخفضة للغاية. هل سيوفر لهم المشروع محلات بديلة سواء كانت مملوكة أو مؤجرة بموجب قانون الإيجارات القديم رقم 136 لسنة 1981[45]؟	• من الصعب نسبيًا توفير محل بديل نظرًا لتنوع المحلات التجارية المتاحة ويجب أن يكون الإيجار مناسبًا للوضع المالي للمستأجر. بالتالي، لن يتم توفير محل بديل. • فيما يتعلق بتوفير محلات مملوكة بدلاً من المحلات المؤجرة فلن يكون ذلك متسقًا مع اللوائح القومية والدولية. • فيما يتعلق بتوفير محلات الإيجار القديمة، فهذا لا ينطبق حيث أن غالبية المحلات التجارية مؤجرة وفقًا لقانون الإيجار الجديد رقم 4 لسنة 1996 الذي يؤجر المحلات التجارية لفترة محدودة (لا تزيد عن سنتين)

[45] مكن قانون الإيجارات القديم رقم 136 لسنة 1981 المستأجرين من تأجير وحدتهم لأكثر من 59 عامًا. قيمة الإيجار محدودة وتزداد بنسبة 5٪ كل 5 سنوات. يضمن هذا القانون أيضًا حق المستأجرين في وراثة الوحدة لأبنائهم وأحفادهم.

7.3 أنشطة التشاور أثناء إعداد إطار خطة إعادة التوطين

ويولي المشروع، امتثالاً لمتطلبات القانون رقم 10 لعام 1990 وتعديلاته، المعيار 6 و10 من معايير مجلس الاستثمار الأوروبي والمعيار 5 و10 من نظام الضمان الاجتماعي العالمي، اهتماماً للكشف عن جميع المعلومات المتعلقة بأنشطة المشروع والتأثيرات المحتملة:

- في يونيو 2022 ومايو 2023، تم عقد اجتماعات مختلفة مع الجهات الحكومية (المحافظات والمناطق) للإبلاغ عن التأثيرات المحتملة للمشروع وفئات المتأثرين.
- أثناء إعداد برنامج العمل الإقليمي وجمع البيانات: اجتمع فريق جمع بيانات المشروع مع جميع الأشخاص المتضررين (بمن فيهم العمال) ووضع سجل صور لكل أصل (انظر المرفق 2). كما تشاوروا معهم جميعا بشأن ما يلي:

- آثار المشاريع وضرورة هدم 117 محلا تجاريا داخل المحطات ؛
- الإجراءات التصحيحية بما في ذلك جوانب الاستحقاق واستعادة سبل العيش لمختلف الفئات ؛
- آلية الشكاوى ومعلومات الاتصال ؛
- منهجية التقييم ؛
- ترشيد وجدوى الاستئجار البديل للمتاجر ؛
- الدعم التصحيحي والعلاجي المقترح لها ؛'
- الخط الزمني لإعادة التوطين.
- التعويض والاستحقاق.

7.4 المشاركة خلال مرحلة إعداد خطة إعادة التوطين.

وستُترجم خطة العمل المتعلقة بإعادة التوطين، بعد أن يوافق عليها المقرضون وتوافق عليها الهيئة القومية للأنفاق، إلى اللغة العربية ويُكشف عنها علناً لجميع الفئات المعنية والأشخاص الذين يحتمل أن يتأثروا بها، وذلك بإرسال نسخ منها إلى سلطات المناطق (الشرقية - الوسط والمنتزه والمحافظات. كما سيتم الكشف عن خطة عمل إعادة التوطين على موقع الهيئة القومية للأنفاق.

تم الكشف عن ملخص للأراضي المطلوبة في الجريدة المصرية في ديسمبر 2022 حيث تم إصدار قرار المصلحة العامة. سيتم إعداد منشور خطة إعادة التوطين .وستعمم هذه المنشورات على برامج العمل الوطنية باللغة المحلية. وستكون المحتويات الرئيسية لهذا المنشور كما يلي:

2. معلومات عن المشروع
3. معلومات عن التأثيرات السلبية للمشروع
4. الأهلية والاستحقاقات
5. آلية الشكاوى ومعلومات الاتصال الخاصة بموظف الاتصال المجتمعي التابع للهيئة القومية للأنفاق

شكل رقم 1-7 : أنشطة التشاور خلال خطة إعادة التوطين من يونية 2022 وحتى يونية 2023

:

جدول رقم 3-7 :ملخص للنتائج الرئيسية لأنشطة التشاور التي تم تنفيذها أثناء إعداد خطة إعادة التوطين

نقاط المناقشة	أثار هذه النقطة	ردود الفعل /الأسئلة	إجابة
ضرورة استخدام التعويض لبدء عمل تجاري بديل	فريقدراسة خطة إعادة التوطين	أوصى بنك الاستثمار الأوروبي بمشاركة المعلومات حول ضرورة بدء عمل تجاري بديل .وبناءً على ذلك ، قام فريق بالتعاون الكامل مع لجنة التعويضات بإبلاغ الأشخاص .المتأثرين بالمشروع عن كيفية استعادة دخلهم	لم يكن لدى الأشخاص المتأثرين بالمشروع خطط .محددة حتى الآن
الاستحقاق	المتأثرين بالمشروع	لقد طرحوا جميعًا سؤالًا حول الاستحقاق ونوع التعويض	تم شرح الاستحقاقبواسطة لجنة التعويضات ومشاركتها مع الأشخاص المتأثرين بالمشروع
تاريخ الإخلاء	المتأثرين بالمشروع	كان الأشخاص المتأثرين بالمشروع يسألون عن .تاريخ الإخلاء من أجل شراء سلع جديدة أم لا	تم تحديد موعد الإخلاء بعد .موسم الصيف
طريقة التقييم	المتأثرين بالمشروع	كيف تم تحديد قيمة التعويض؟	تم تحديده بناءً على لجنة تعويضات تضع في الاعتبار ، موقع المحل ، والعمل ونوعية المحل ...إلخ
المستأجرين من باكوس عزوف عن إعطاء محلاتهم	الأشخاص المتأثرين بالمشروع في باكوس	• لم يكن المستأجرون في محطة باكوس مستعدين للتنازل عن متاجرهم نظرًا لوجودهم في المنطقة .لأكثر من خمسين عامًا • .يدفعون رسوم إيجار منخفضة نسبيًا • لقد مروا أيضًا بالعديد من الدعاوى وفازوا بالعديد APTA القضائية مع من الدعاوى القضائية ضد APTA3. • رفضوا التواصل مع لجنة التعويضات	وستتفاوض لجنة التعويضات معهم في آب)أغسطس(.المقبل
ترشيد تكلفة إيجار المحل البديل	المتأثرين بالمشروع	أفاد الأشخاص المتأثرين بالمشروع أنهم على استعداد لاستئجار متجر بديل يكلف رسوم إيجار .أعلى	قدم فريقالعمل الكثير من .النصائح في هذا الصدد
آلية التظلم	المتأثرين بالمشروع	تم إبلاغ الأشخاص المتأثرين بالمشروع بآلية التظلم	تمت مشاركة قنوات التظلم مع الأشخاص المتأثرين بالمشروع

نقاط المناقشة	أثار هذه النقطة	ردود الفعل /الأسئلة	إجابة
			CLO كان عدد 01288864328
عمال	المتأثرين بالمشروع	سأل الأشخاص المتأثرين بالمشروع عن تعويضات العمال.	ورد فريقالعمل بأنه يحق لهم الحصول على تعويض لمدة ثلاثة أشهر ودعم إضافي.

7.5 أنشطة التشاور والمشاركة المخطط لها أثناء تنفيذ خطة عمل إعادة التوطين

يلخص الجدول أدناه أنشطة التشاور والمشاركة المخطط لها التي سيتم تنفيذها أثناء تنفيذ خطة عمل إعادة التوطين. سيتم تنفيذ الأنشطة الاستشارية بواسطة أ. زينب حافظ من شركة أيكوكنسيرف (خبير اجتماعي) بالتعاون الكامل مع مسئول التواصل المجتمعى أ. فيروز كيلاني.

جدول رقم 4-7 أنشطة التشاور المخطط لها أثناء مرحلة إعادة التوطين

الفئات المستهدفة	طريقة الاتصال	المعلومات التي سيتم الكشف عنها	موضوعي	لغة	إطار زمني	مسؤولية
كل المتأثرين	الاجتماعات مكالمة هاتفية الواتساب مذكرة رسمية	• آثار المشروع وضرورة هدم 117 محلاً تجارياً داخل المحطات ؛ • الإجراءاتالتصحيحية بما في ذلك جوانب الاستحقاق واستعادة سبل العيش لمجموعات مختلفة ؛ • آلية التظلم ومعلومات الاتصال ؛ • منهجية التقييم • ترشيد وجدوى إيجار محل بديل ؛ • مخاوفهم والدعم التصحيحي والعلاجي المقترح ؛ و • الخط الزمني لإعادة التوطين. • التعويض والاستحقاق.	تبادل المعلومات الكافية مع الأشخاص المتأثرين بالمشروع	عربي	مايو 2023 - سبتمبر 2023	لجنة تعويضات الهيئة القومية للأنفاق و CLO
مديرية التضامن الاجتماعي	الاجتماعات مكالمة هاتفية الواتساب مذكرة رسمية	• اجمع المعلومات عن المشردين وأطفال الشوارع • اكتساب المعرفة حول ترتيب الإقامة	إعادة التوطين السليم للمشردين وأطفال الشوارع	عربي	أغسطس 2023 - سبتمبر 2023	لجنة تعويضات الهيئة القومية للأنفاق و CLO
كل المتأثرين	الاجتماعات مذكرة رسمية	• توقيع الاتفاقيات	التوقيع الرسمي للاتفاقية	عربي	أغسطس 2023	

الفئات المستهدفة	طريقة الاتصال	المعلومات التي سيتم الكشف عنها	موضوعي	لغة	إطار زمني	مسؤولية
عمال المسجد	الاجتماعات مكالمة هاتفية الواتساب مذكرة رسمية	• الإجراءاتالتصحيحية بما في ذلك جوانب الاستحقاق واستعادة سبل العيش لمجموعات مختلفة ؛ • آلية التظلم ومعلومات الاتصال ؛ • منهجية التقييم • ترشيد وجدوى إيجار محل بديل ؛ • مخاوفهم والدعم التصحيحي والعلاجي المقترح ؛ و • الخط الزمني لإعادة التوطين. • التعويض والاستحقاق.	تبادل المعلومات الكافية مع عمال المسجد	عربي	أغسطس 2023 - سبتمبر 2023	لجنة تعويضات الهيئة القومية للأنفاق و CLO

7.6 إدارة الشكاوى.

تتيح آلية الشكوى المجتمعي(CGM) للفئات المتأثرة تقديم الشكاوى والتعليقات دون أي تكلفة ودون عقاب.

7.6.1 آلية الشكوى المجتمعية الحالية بالهيئة القومية للأنفاق

تتمتع الهيئة القومية للأنفاق بخبرة واسعة في المشروعات الممولة من بنك الاستثمار الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية. من ثم، فإن الهيئة القومية للأنفاق لديها لجنة قائمة للشكاوى لمشروع خط مترو القاهرة. تظهر عملية تلقي الشكاوى وإدارتها في الرسم الموضح أدناه. يتم تلقي الشكاوى من خلال قنوات مختلفة:

- مهندس الموقع
- موقع الهيئة القومية للأنفاق
- بريد مباشر لرئيس الهيئة القومية للأنفاق
- مكالمات هاتفية (خط أرضي)
- اجتماعات شخصية
- التسليم إلى لجنة الشكاوى
- إدارة الشئون القانونية بالهيئة القومية للأنفاق
- بوابة الشكاوي الحكومية www.shakwa.eg (16528).
- مسئول التواصل المجتمعي (فيروز كيلاني) 0128884328

عادةً ما تستغرق الاستجابة للشكاوى حوالي 30-45 يوم. ومع ذلك، فإنه لا يوجد إطار زمني لحل الشكوى، وهو ما لا يتماشى مع متطلبات بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الدولي و الوكالة الفرنسية للتنمية.

في بعض الحالات يتم إحالة الشكاوى مباشرةً إلى الإدارة المختصة، ولكن في معظم الحالات يتم إخطار لجنة الشكاوى. ليس لدى الهيئة القومية للأنفاق أى سجل مركزي يجمع الشكاوى بخلاف البوابة الحكومية. يتم اتباع الإجراءات التالية:

1. تتلقى لجنة الشكاوى أو وحدة أرشيف الهيئة القومية للأنفاق الشكوى.
2. توجه لجنة الشكاوى الشكوى إلى الإدارة المختصة أو الإدارة الهندسية للتحقيق فيها.
3. تعود الشكوى وتقرير التحقيق إلى لجنة الشكاوى حيث يتم إعداد التقرير ورفعه إلى سلطة اتخاذ القرار.
4. إذا كان المتضرر مؤهلا للتعويض، يتم اتباع إجراءات التعويض. أو بدلاً من ذلك، سيتم مشاركة القرار مع الشخص المتضرر.

تتطلب الشكاوى المتعلقة بانقطاع النشاط الاقتصادي الكثير من الوقت لحلها. ويرجع ذلك أساسًا إلى أنها تتطلب تحديد تعويض عادل، والذي يعتمد عادةً على سجلات ضرائب الأشخاص المتأثرين بالمشروع. قد يضطر معظم الأشخاص المتأثرين بالمشروع إلى الانتظار حتى إغلاق سنتهم المالية حتى يتمكنوا من الحصول على سجلهم الضريبي الذي تطلبه لجنة التعويضات، لذلك فهم يفضلون إرسال سجلات ضريبية محدثة لتعكس إيراداتهم المحدثة.

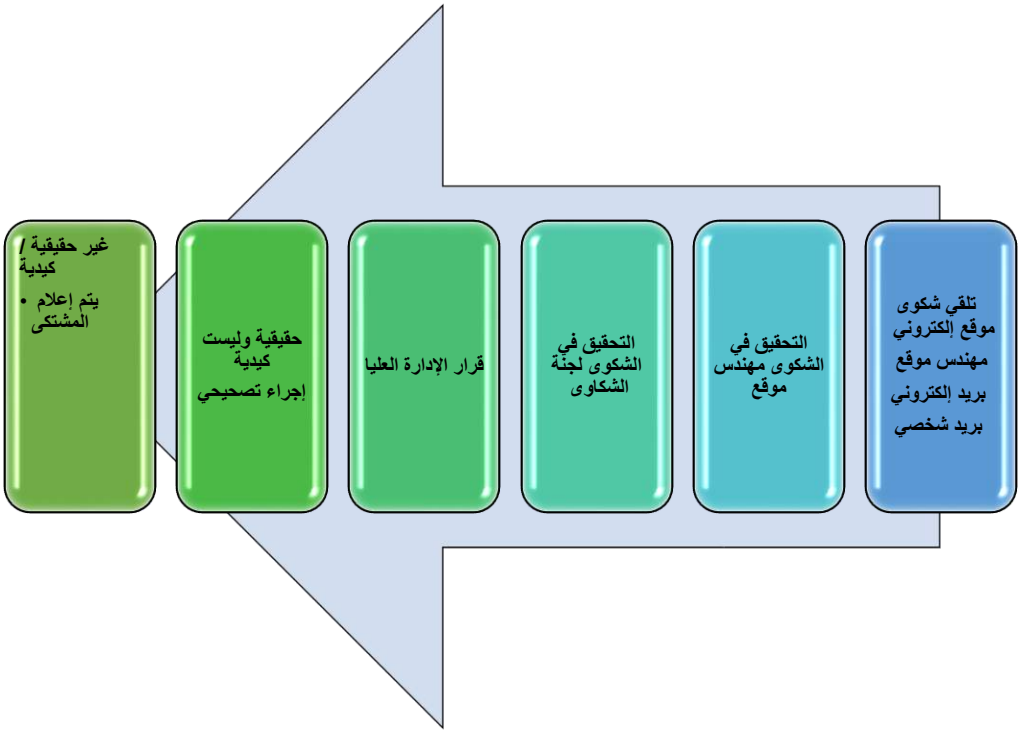

شكل رقم 2-7 : آلية الشكاوى الخاصة بالهيئة القومية للأنفاق

المصدر: الهيئة القومية للأنفاق 2021

تركز آلية الشكوى المجتمعية التي تطبقها الهيئة القومية للأنفاق على نوعين من الشكاوى:

- **الشكاوى الواردة من بوابة الشكاوى الحكومية:**

يوجد موظف مخصص لمتابعة الشكاوى الواردة من البوابة الحكومية، ويتم الرد على الشخص المتضرر في غضون 72 ساعة لإبلاغه بمتلقي الشكوى وكيفية إدارته. يعتمد حل الشكوى أساسًا على خطورتها وتعقيدها.

- **الشكاوى المتعلقة بالتعويضات والتأثير على استعادة سبل العيش:**

يمكن إرسال هذه الشكاوى إلى: 1) المقاول، 2) عبر الهاتف، 3) على الموقع الإلكتروني، 4) باليد في الهيئة القومية للأنفاق، 5) وزارة النقل.

تتم إدارة الشكاوى بواسطة لجنة تم تشكيلها خصيصًا لإدارة وحل الشكاوى المتعلقة بالتعويضات وإعادة التوطين القسري. يتم التعامل مع هذه الشكاوى بعناية حيث يجب على الشخص المتضرر استعادة ظروفه المعيشية، وللشخص المتضرر الحق الكامل في تقديم شكواه أكثر من مرة للوصول إلى التعويض المقبول، والحق الكامل في رفع شكواه إلى المحكمة.

فيما يتعلق بالشكاوى الأخرى التي قد تنشأ بسبب إغلاق الوصول إلى المحلات التجارية الأخرى، أو الإضرار بالبنية التحتية... إلخ ، فهي تدار بواسطة نفس اللجنة.

ستتم متابعة جميع الشكاوى من أجل التحقق من العملية، وستقوم المتابعة بناءً على المؤشرات التالية:

- عدد الشكاوى التي يتم تلقيها شهريًا (سيتم ذكر وسيلة التواصل والنوع والعمر والوضع الاقتصادي الأساسي للمشتكين).
- نوع الشكوى المستلم (حسب موضوع الشكوى).
- عدد الشكاوى التي تم حلها.
- خطوات النشر التي تم اتخاذها.
- الرضا عن الحلول (بالدليل كتابيًا، ولكن لا ينبغي أن يكون هذا حكمًا قيميًا لجهة الاتصال)
- التوثيق

7.6.2 آلية شكاوى المجتمع المقترحة

يجب تحقيق الموائمة ما بين آلية الشكوى كما ورد في كلٍ من تقييم الأثر البيئي والاجتماعي المحدث وخطة تضمين الفئات المتأثرة ، بحيث تصبح هذه الآلية المطورة قابلة للتطبيق في جميع مراحل المشروع وهم(ما قبل الإنشاءات وأثناء الإنشاءات والتشغيل). كما يجب تدريب الهيئة القومية للأنفاق على كيفية تطبيق آلية الشكوى المناسبة التي تلبي المعايير الدولية، مثل السرية، ومراعاة النوع الاجتماعي ووجود إطار زمني مناسب للمتابعة والإدارة.

هذه الآلية موحدة وسيتم تطبيقها خلال جميع مراحل المشروع.

1. أثناء مرحلة الإنشاءات : سيكون المقاول مسئولاً عن آلية تظلم المجتمع.
2. أثناء مرحلة التشغيل: سيكون مسئول التشغيل هو المسئول عن آلية الشكوى المجتمعية.
3. ستشرف الهيئة القومية للأنفاق على كفاءة آلية الشكوى المجتمعي وتتابع ها

المبادئ الأساسية والنظرة العامة لآلية تظلم المجتمع الفعالة كما اعتمدها المشروع هي:

- **مناسبة ثقافيًا:** مصممًا وفقًا للثقافة واللغة ومستوى معرفة القراءة والكتابة المحلية.
- **مراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي**: مناسبة للرجال والنساء.
- **ممكن الوصول إليها**: في متناول جميع أفراد المجتمع.
- **شاملة للفئات الضعيفة**: متاحة لمن قد يصعب عليهم التعبير عن مخاوفهم أو آرائهم في السياق المحلي.
- **يُعتمد عليها:** يلتزم المشروع بالاستجابة للشكاوى في الإطار الزمني المتفق عليه.
- **علنية:** تتم توعية جميع الفئات المتأثرة بآلية الشكوى المجتمعية من خلال أنشطة المشورة المجتمعية.
- **مسجلة**: يتم تسجيل جميع الشكاوى وتعقبها.
- **سرية:** تظل الشكاوى سرية مع خيار إخفاء الهوية.

سيقوم مسئول الاتصال المجتمعي بقيادة تنفيذ آلية الشكوى المجتمعي، وبالتالي، يقوم بإحالة الشكوى إلى الجهة المعنية لحلها، ويكون أيضًا مسئولًا عن التوثيق وتقديم التقارير الشهرية إلى الهيئة القومية للأنفاق.

في البداية، يقوم مقاول المشروع ب (الإعلام والإعلان عن/ التواصل مع) آلية الشكوى المجتمعية وإبلاغ المجتمعات المحلية بالطرق التالية وفقًا للسياق المحلي (يتم تأكيدها بعد التشاور مع المجتمع بواسطة المستشار الاجتماعي):

- أنشطة تضمين الفئات المتأثرة
- اجتماعات لجنة الاتصال المجتمعي
- موقع المشروع على الانترنت
- لوحات الملاحظات في الوحدات الحكومية المحلية ومراكز الشباب والمنظمات غير الحكومية
- وسائل الاعلام المحلية
- بوابة الشكاوى الحكومية https://www.shakwa.eg/GCP/Default.aspx
- الهيئة القومية للأنفاق (قنوات الشكوى)
- قنوات شكاوى محافظة الإسكندرية
- جهات اتصال لجنة الشكاوى (يتم تحديدها لاحقًا)
- المكالمات الهاتفية ورسائل تطبيق الواتس آب (يتم تحديدها لاحقًا)
- جهات الاتصال بالهيئة القومية للأنفاق مذكورة أدناه:
  - الهاتف الأرضي 000225742968 +
  - فاكس 02 5742950+
  - عنوان البريد الإلكتروني infoc@nat.org.eg
  - العنوان البريدي: ميدان رمسيس مجمع رمسيس – القاهرة – جمهورية مصر العربية
  - الرمز البريدي: 11794 ص. ب 466
  - مسئول التواصل المجتمعي فيروز كيلاني 01288864328

ستتضمن آلية الشكوى الخطوات المذكورة أدناه والمفصلة في الأقسام التالية:

1. تلقي الشكاوى
2. تسجيل الشكاوى
3. إقرار الشكاوى
4. فرز وتصنيف الشكاوى
5. معالجة الشكاوى
6. عملية التبليغ بحل الشكاوى
7. التنفيذ والإغلاق النهائي

7.6.2.1 الخطوة 1 - تلقي الشكاوى (اليوم 0)

تشمل الخيارات المتاحة للفئات المتأثرة لتقديم الشكاوى إلى المشروع على:

- وجهاً لوجه مع مسئول الاتصال المجتمعي أثناء أنشطة مشاركة الفئات المتأثرة .
- إرسال إيميل عبر إلى البريد الإلكتروني مخصص
- شفهياً إلى مسئول الاتصال المجتمعي عبر الهاتف
- عبر صناديق الشكاوى التي يتم وضعها في مواقع المجتمع الرئيسية بالتعاون الكامل مع اللجنة التوجيهية بالتشاور مع الهيئة القومية للأنفاق والمقاول.
- بوابة الشكاوي الحكومية

عند استلام الشكوى في نقطة البداية، يكون لدى الطرف المستلم ثلاثة أيام كحد أقصى لإرسال الشكوى إلى مسئول الاتصال المجتمعي. يتم تجميع جميع الشكاوى وتسليمها مركزيًا، سواء تم تلقيها مباشرةً بواسطة مدير مسئول الاتصال المجتمعي أو عبر طريق آخر، ثم يتم اتخاذ إجراءات بشأنها وإغلاقها.

يقود مسئول الاتصال المجتمعي هذه العملية، ويتم فحص صناديق الشكاوى أسبوعيًا بواسطة مسئول الاتصال المجتمعي.

7.6.2.2 الخطوة 2 – تسجيل الشكاوى (اليوم 3)

يتم تسجيل جميع الشكاوى المستلمة رسميًا بواسطة مسئول الاتصال المجتمعي باستخدام نموذج الشكوى الخاص بالمشروع والذي تم تلخيصه في سجل شكاوى المجتمع (المدرج في خطة تضمين الفئات المتأثرة في الملحق 1)، لضمان إضافة تفاصيل الاتصال عبر الوسيلة المفضلة، ومطلوب أيضًا لإضافة وصف واضح ودقيق للتظلم.

يتم أيضًا قبول الطلبات المجهولة.

7.6.2.3 الخطوة 3 – الإقرار بالشكوى (اليوم 5)

في غضون 48 ساعة من تسجيل الشكوى، يقر مسئول الاتصال المجتمعي لمقدم الشكوى بأنه قد تم استلام الشكوى وتسجيلها باعتبارها شكوى مشروعة يمكن التعامل معها من خلال المشروع، ويمكن إتمام هذه الخطوة من خلال مكالمة هاتفية أو زيارة شخصية أو نموذج، أيهم أنسب.

يتم – قدر الإمكان – تقديم معلومات إلى مقدم الشكوى بشأن الخطوات التالية ومؤشر عن الإطار الزمني للحل. ويقوم مسئول الاتصال المجتمعي بتتبع التقدم المحرز في التحقيق في الشكاوى وحلها وإبلاغ مقدم الشكوى عند الضرورة.

إذا لم يتم تسجيل الشكوى على أنه شكوى مشروعة، يتم إبلاغ مقدم الشكوى وإغلاق الشكاوى. إذا لم يوافق مقدم الشكوى، فيمكنه طلب اللجوء الخارجي.

7.6.2.4 الخطوة 4 – التصنيف (اليوم 7)

يتم فحص جميع الشكاوى لتحديد ما إذا كانت مشروعة.

يمكن أن تشمل الشكاوى غير المشروعة ما يلي:

الشكاوى غير المتعلقة بالمشروع، والنشاط الإجرامي غير المرتبط بالمشروع، والشكاوى المتعلقة بالعمل (يرجى مراجعة آلية تظلم العمال كما هو مذكور في تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، قسم خطة الإدارة البيئية والاجتماعية)، والنزاعات التعاقدية (استخدم أساليب التعويض في العقود)، والقضايا المتعلقة بسياسة أو إجراءات الحكومة (يجب توجيه المشتكي إلى المسارات ذات الصلة).

إذا لزم الأمر، يقوم مسئول الاتصال المجتمعي بتحديد الدعم المقدم من فريق تحقيق داخلي متمتع بالمهارات الصحيحة، لإجراء مزيد من التحقيق في الشكوى المثارة وتحديد ما إذا كانت متعلقة بالمشروع أو إذا كان من الأنسب معالجتها بواسطة طرف ثالث (مثل السلطة ذات الصلة، أو شركة أخرى).

بمجرد البت بأن الشكوى مشروعة، تتم مراجعة كل تظلم وتقييمه وتصنيفه في إحدى الفئات التالية:

- **حادث اجتماعي بسيط أو شكوى ذات أولوية دنيا – المستوى 1**: شكوى محلية منعزلة فردية يمكن معالجتها بجهد محدود، فهي صغيرة بطبيعتها ولا تهدد الوضع السائد الذي تم تسجيل الشكوى من أجله. وعادة ما تقوم وتثار بناءً على الاهتمامات الفردية.
- **حادث اجتماعي متوسط أو شكوى ذات أولوية متوسطة – المستوى 2**: شكاوى واسعة النطاق و/أو مستمرة، منتشرة بطبيعتها، وربما تؤثر على أكثر من شخص أو مجموعة. وممكن إذا لم تتم معالجتها، أن تتصاعد إلى حادث اجتماعي كبير، مثل الضوضاء والاهتزاز والغبار أثناء الإنشاءات .
- **حادث اجتماعي كبير أو شكوى ذات أولوية حرجة – المستوى 3**: احتمال حدوث خرق كبير للتشريعات المعمول بها، والمعايير الدولية، وسياسات الشركة، و/أو الاهتمام الإعلامي السلبي، وسلامة وأمن موقع المشروع، والموظفين والفئات المتأثرة ، مثل الإساءة بواسطة قوات الأمن.

يقوم مسئول الاتصال المجتمعي بعد ذلك بتحديد نوع كل تظلم، وفقًا للفئات التالية:

- تعويض
- سبل العيش / الدخل
- الاهتمام البيئي (سيتم تحديده)
- إصابة
- توظيف
- ضرر في الممتلكات
- انتهاكات قوات الأمن
- سلوك سيء للموظف / المقاول من الباطن
- عدم الوفاء بالتزامات المشروع
- التراث الثقافي

7.6.2.5 الخطوة 5 – معالجة الشكوى (اليوم 8)

يقوم مسئول الاتصال المجتمعي بدعم من موظفي المشروع الآخرين ذوي الصلة بما يلي:

- تحديد الإجراء المطلوب لحل الشكوى وكذلك الشخص / الطرف المسئول. إذا لم يكن مسئول الاتصال المجتمعي قادرًا على التعامل مع الشكاوى بشكل مباشر، عليه بتعيينها لموظفي المشروع المناسبين لحلها (مثاليًا رئيس الوحدة). يساعد الموظفون المحددون مسئول الاتصال المجتمعي في حل الشكوى.
- إذا لزم الأمر، يمكن لمسئول الاتصال المجتمعي إجراء زيارة ميدانية و / أو عقد اجتماعات استشارية إضافية.
- تحديد الأنشطة والإجراءات والمعدات والتدريب لمعالجة ومنع تكرارها.
- يظل مسئول الاتصال المجتمعي مسئولاً عن تتبع الشكوى حتى الإغلاق

7.6.2.6 الخطوة 6 - الإبلاغ عن عملية حل الشكاوى (اليوم 20)

يقوم مسئول الاتصال المجتمعي بكلٍ من إبلاغ مقدم الشكوى بنتيجة عملية حل الشكاوى ، وطلب التعليقات (إن أمكن) على القرار. وعلى مسئول الاتصال المجتمعي التأكد من أنه تم الرد على جميع الشكاوى في غضون 15 يومًا من الإقرار بها. ويتم الرد على جميع الشكاوى من المستوى 3 – الأولوية الحرجة في غضون 72 ساعة. يجب أن تكون الردود مكتوبة ويتم تقديم رد شفهي أيضًا عند الاقتضاء. إذا وافق مقدم الشكوى على الحل، فعليه التوقيع على نموذج حل الشكوى، وإذا لم يوافق فله الحق في التماس اللجوء الخارجي.

7.6.2.7 الخطوة 7 - التنفيذ والإغلاق النهائي (بناءً على الإجراءات التصحيحية المطلوبة)

يجب على مسئول الاتصال المجتمعي والموظفين المسئولين الذين تم تحديدهم لحل المشكلة، التأكد من أن قرار حل الشكوى يتم تنفيذه بشكل فعال وفي الوقت المناسب. ويجب على مسئول الاتصال المجتمعي إبلاغ الفئات المتأثرة بشأن التقدم المحرز في الإجراءات التصحيحية المنفذة. عندما لا تكون هناك حاجة لمزيد من الاهتمام، يقوم مسئول الاتصال المجتمعي بإغلاق الشكوى وتسجيل تاريخ الإغلاق في سجل الشكاوى (المدرجة في خطة تضمين الفئات المتأثرة ، الملحق 1). بالنسبة للشكاوى من المستوى 3، يقوم مسئول الاتصال المجتمعي ومدير الخدمات البيئية والاجتماعية بالهيئة القومية للأنفاق بإغلاق الشكوى معًا. يهدف المشروع إلى إغلاق جميع الشكاوى في غضون 30 يومًا من استلام الشكوى، ويضمن المشروع المجهولية في جميع التقارير الخارجية.

7.7 حفظ السجلات

يأخذ حفظ السجلات الشكل التالي:

- نظم ملفات إلكترونية وورقية لحفظ جميع أنشطة العلاقات الخارجية.
- تسجيل للقضايا المثارة في الاجتماعات وتوزيع التقارير على الحاضرين للتحقق منها على فترات منتظمة.
- إكمال سجلات الحضور في جميع الاجتماعات، والتقاط الصور الرقمية و/أو تسجيلات الفيديو في الاجتماعات حسب الاقتضاء / الممكن

يتم الاحتفاظ بسجل شامل لأغراض:

- جميع الاجتماعات (المواعيد، الأماكن، الحضور، الأهداف، النتائج)
- جميع الفعاليات مثل حفلات الإطلاق والأيام المفتوحة وما إلى ذلك (التواريخ والأماكن والحضور والأهداف والنتائج)

- كل التعليقات الإيجابية منها والسلبية بالإضافة إلى الشكاوى والردود عليها.
- أوقات ومحتوى الإعلانات عبر الوسائل الإعلامية، والبث الإذاعي

7.8 مستندات الإعلام والإعلان

في المرحلة الأولى من المشروع، يتم الإعلام والإعلان للجمهور عن خطط الإدارة التالية:

- إرشادات الصحة والسلامة المهنية؛
- إجراءات آلية الشكوى؛
- خطة إدارة المخلفات؛
- خطة إدارة مياه الصرف الصحي والصرف الصحي، بتقنية صفر تصريف السائل؛
- استراتيجية سكن العمال؛
- خطة إدارة حركة المرور.

سيتم أيضًا دمج نقاط آلية الشكوى في بوستر وجمعها في عمل تعريفي لجميع العمال، لضمان أن جميع الفئات المتأثرة على دراية بآليات الشكوى الداخلية والخارجية.

7.9 متابعة الشكاوى

تشير المتابعة إلى عملية تتبع الشكاوى وتقييم مدى التقدم المحرز لحلها. يجب متابعة جميع أنشطة الشكاوى من أجل التحقق من العملية، ويجب أيضًا تتبع جميع المعلومات المتعلقة بالاتصال والحالات وتتبع ومتابعة التعليقات / الشكاوى من خلال قاعدة بيانات تم إنشاؤها لهذا الغرض.

يقوم مسئول الاتصال المجتمعي بإدارة قاعدة البيانات تحديثها ومشاركتها مع مدير الإدارة البيئية والاجتماعية بالهيئة القومية للأنفاق شهريًا، ويجب حماية جميع الملفات لضمان عدم فقدان البيانات والمعلومات.

في النهاية، يكون مسئول الاتصال المجتمعي مسئولاً عن توحيد العدد الإجمالي للشكاوى والاستفسارات والتعليقات الأخرى التي تم تلقيها أو حلها أو تعليقها، ومراقبتها والإبلاغ عنها.

إن المعلومات التي جمعها مسئول الاتصال المجتمعي ضرورية للإبلاغ عن التقدم المحرز في مؤشرات الشكوى الخاصة بالمشروع (مثل: العدد والنسبة المئوية للشكاوى المسجلة التي تمت معالجتها)، والتي يتم تضمينها في التقرير الدوري على أساس ربع سنوي

7.10 السرية

يحق للأفراد الذين يقدمون تعليقاتهم أو شكواهم طلب حجب اسمائهم (الحفاظ على سرية أسمائهم)، وإن كان هذا قد يعني أن مسئول الاتصال المجتمعي التابع للهيئة القومية للأنفاق لن يتمكن من تقديم المتابعة حول كيفية معالجة الشكوى. ومع ذلك، يمكن القيام بربط الشكوى المجهولة برمز ويجب التحقيق فيها بشكل مناسب والتعامل معها بكياسة. ويمكن للشخص المتضرر تقديم شكوى مجهولة، إلا أنه يجب عليه / عليها الإبلاغ عبر واحدة من وسائل التواصل المقبولة التي يمكن استخدامها لمشاركة المعلومات معه / معها حول الإجراءات التصحيحية.

7.11 إدارة شكاوى طبقا لاعتبارات النوع الاجتماعي

توفر إدارة الشكاوى للنساء وسيلة مناسبة لتقديم الشكاوى (سواء عبر آلية الشكوى أو أنظمة الموارد البشرية المناسبة) المتعلقة بالتحرش الجنسي أو الجسدي أو الاغتصاب أو الإيذاء العاطفي للمرأة. وهذا يشمل إمكانية الوصول والروابط إلى مجموعات دعم العنف القائم على النوع الاجتماعي العاملة في المنطقة. يقوم المشروع بالخطوات التالية، من أجل تشجيع النساء بشكل صحيح على الإبلاغ والشكوى بشأن أي قضايا متعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي:

- السماح للنساء بتقديم شكاوى مجهولة المصدر.
- الحفاظ على جميع المعلومات المتعلقة بالنساء المتضررات بسرية عالية.
- لا يسمح بتصعيد أي شكوى دون موافقة خطية مسبقة.
- عدم مشاركة أي معلومات عن النساء المتضررات حتى مع أقاربها المقربين.

تقوم مسئولة التواصل المجتمعي بزيارة المتأثرة في منزلها من أجل إعطائها إحساسًا بالأمان.

تقوم الهيئة القومية للأنفاق، من خلال الضمانات الاجتماعية والمتخصصين في النوع الاجتماعي، بتوفير التدريب والتوعية لجميع مقاولي الإنشاءات والتشغيل، ومقدمي السلع والخدمات، والموردين.

يجب أن يكون التدريب موجهًا نحو النوع الاجتماعي من أجل تقليل أي شكاوى تتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي. ويجب أن تكون آلية الشكوى الخاصة بالمشروع مراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي، خاصة بسبب الطبيعة المحافظة للمجتمع. كما إنها تعتبر مؤشراً للممارسة الجيدة بهدف توفير نقطة اتصال نسائية منفصلة للشكاوى التي يتم تلقيها من النساء. في حالات زيادة خطر التمييز أو المضايقة أو الاغتصاب أو الاعتداء (مثل في حالة قرب معسكر العمال من المجتمع)، تضمن إدارة الشكاوى للنساء المعرضات للاعتداء الجسدي أو الجنسي أو الاغتصاب، إمكانية تقديم شكاوى سرية. والأمر متروك بالكامل للنساء الناجيات لتقرير ما إذا كان سيتم تصعيد القضية إلى المحكمة أو الاستمرار في العمل من خلال مسئولة التواصل المجتمعي والنساء المتضررات.

7.12 إجراءات التقاضى

يحق لجميع أفراد المجتمع، بما في ذلك النساء، استئناف الشكوى التي قدموها إلى إدارة الشكاوى الخاصة بالمشروع. و يمكن للمتضررين غير الراضين عن نتيجة شكواهم إعادة تقديم شكواهم إلى مسئول الاتصال المجتمعي في غضون 30 يوم عمل من تلقي الرد، ويقع الخيار الأخير في اللجوء إلى المحكمة. يتألف نظام المحاكم المصرية من عدد من المستويات: المحاكم الابتدائية، ومحكمة الاستئناف، ومحكمة النقض على رأس السلطة القضائية. أدى الانقسام الكلاسيكي بين القانونين العام والخاص إلى إنشاء مجلس الدولة، الذي يتكون من محاكم إدارية مخولة لها سلطة الفصل في المنازعات الإدارية المتعلقة بالعقود الإدارية والمراسيم الإدارية الصادرة عن المسئولين الحكوميين وكيانات القانون العام.

8 المتابعة و التقييم

8.1 نظرة عامة

تتضمن أهداف متابعة حيازة الأراضي والتعويضات وعملية إعادة التوطين عن طريق الهيئة القومية للأنفاق ما يلي:

- توضيح الأنشطة الخاصة بحيازة الأراضي والتعويضات وتنفيذ إعادة التوطين من أجل السماح بتعديل ترتيبات التنفيذ في الوقت المناسب؛
- إثبات أن عملية حيازة الأراضي والتعويضات وإعادة التوطين تتم إدارتها بما يتماشى مع الأهداف والنتائج المرجوة.

تتابع الهيئة القومية للأنفاق عملية إعادة التوطين من خلال:

- نظام متابعة داخلي يقوم به مدير إدارة البيئة بالهيئة القومية للأنفاق ويقدم تقاريره إلى رئيس مجلس الإدارة على أساس ربع سنوي.
- نظام متابعة خارجي يديره طرف ثالث مستقل يتألف من عمليات تدقيق خارجية.

يقدم هذا القسم مقدمة للعناصر الأساسية لخطة المتابعة المطلوبة. يتم وضع خطة مفصلة بواسطة الهيئة القومية للأنفاق خلال مرحلة الإعداد لإعادة التوطين، وتوضع خطة متابعة لخطة العمل على إعادة التوطين بالتفصيل من حيث المسئوليات التنظيمية، والمنهجية، والجدول الزمني للمتابعة والإبلاغ.

يجب أن تراعي خطة المتابعة ما يلي فيما يتعلق بمكونات المتابعة المختلفة (المتابعة الداخلية والتقييم الخارجي لبيانات المتابعة ومراجعات الامتثال):

- الأطراف المسئولة.
- الأنشطة التي يتعين القيام بها.
- تكرار الأنشطة والجدول الزمني.
- المؤشرات أو المعايير التي يتم استخدامها لإثبات التقدم والفعالية و/أو الامتثال.
- متطلبات تقديم التقارير.

8.2 المتابعة الداخلية

لا تقدم اللوائح المصرية إجراءات متابعة أو تقييم، في حين أن كلٍ من البنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي تتطلبان معايير متابعة وتقييم للأثر الاجتماعي والاقتصادي على الأشخاص المتأثرين من المشروع، مثل تحديد قيمة التعويضات المدفوعة، وأنشطة استعادة سبل العيش، والوقت المستغرق لضمان دفع التعويضات وإعادة التوطين، وعدد الشكاوى وحالات الإنصاف التي تم تلقيها ومعالجتها والتعليقات الموضوعية حول التأثير العام لإجراء إعادة التوطين على المجموعة المتأثرة .

يجب أن تكون اليد العليا للجنة التعويضات التابعة للهيئة القومية للأنفاق بالتعاون الكامل مع مسئول التواصل المجتمعي بالهيئة القومية للأنفاق، من حيث أنشطة المتابعة المنفذة في إطار خطة عمل إعادة التوطين بجميع مراحلها. لم يتم تشكيل اللجنة حتى الآن.
تتحمل اللجنة مسئولية ضمان التشاور الفعال مع جميع الأشخاص المتأثرين من المشروع وممثليهم، والتنفيذ السليم لعملية التعويض وآثارها على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص المتأثرين من المشروع (ومن قد يتأثر بسبب تنفيذ المشروع).
لن ينعكس ذلك على التكلفة المالية، لأنها جزء من أنشطة الهيئة القومية للأنفاق، بالإضافة للمسئوليات التالية:

1) توثيق الحصر الذي تم تنفيذه بواسطة خطة عمل إعادة التوطين.
2) توثيق محاضر الاجتماعات مع الجهات الحكومية.
3) توثيق جميع الشكاوى الالتماسات الواردة.
4) توثيق الأشخاص المتأثرين بالمشروع من حصل على تعويضاته ومن لم يفعل ذلك.
5) تتبع وتسجيل الإيصالات الموقعة بواسطة الأشخاص المتأثرين من المشروع.
6) العقبات والحواجز وكيف تم حلها.
7) تقارير شهرية وربع سنوية.

تعتبر قدرة الهيئة القومية للأنفاق على الوصول إلى الوثائق المذكورة أعلاه محدودة، وفقا لمشاريع مماثلة نفذتها الهيئة خلال العقد الماضي. ومع ذلك، فإنه يمكن للهيئة الوصول إلى هذه المستندات من خلال مستويين: الأول من خلال اللجنة التوجيهية العليا للمشروع، والثاني أن تكون جزءًا من لجنة التعويضات التي لها حق الوصول إلى جميع الوثائق، ويمكن للهيئة القومية للأنفاق ، كبديل، أن تعقد اجتماع شهري مع جميع الجهات المشاركة في لجنة التعويضات، بهدف مشاركة جميع الوثائق ومحاضر الاجتماعات والإيصالات ... إلخ.
لابد من أن يتم التعامل مع جميع الوثائق بطريقة مهنية ومنهجية، من أجل تسهيل مهام التدقيق المفترض تطبيقها على مدار عمر المشروع. ولا تزال قدرة لجنة التعويضات على الاحتفاظ بسجلات لجميع المستندات الإدارية المطلوبة مشكلة، مما يستدعي مساعدة مستشار مستقل، على الأقل خلال العام الأول.

8.3 المتابعة الخارجية والتقييم

فيما يتعلق بهذا المشروع، يجب أن يعمل مستشار مستقل بالتعاون مع لجنة التعويضات والهيئة القومية للأنفاق، من أجل تطبيق أنشطة المتابعة المختلفة المطلوبة.
يتم التعاقد مع شركة استشارية مستقلة بواسطة الهيئة القومية للأنفاق من أجل تقييم الأنشطة المنفذة بموجب خطة عمل إعادة التوطين، وكذلك تقييم تأثير إعادة التوطين غير الطوعي على سبل عيش الأشخاص المتأثرين بالمشروع. و يجب ألا تقابل بنود وشروط هذه الاستشارات بأي اعتراضات من المقرضين. ويتم إجراء التقييم مرة واحدة عقب الانتهاء من كل أنشطة خطة إعادة التوطين القسرى.

تلتزم الهيئة القومية للأنفاق أيضًا بتوفير جميع البيانات اللازمة لتطبيق تقييم منتصف المدة والتقييم النهائي. البيانات المطلوبة هي:

- قائمة المتأثرين.
- نوع التعويض أو المساعدة المقدمة.

- محاضر الاجتماعات التي تمت مع المتأثرين.
- الرسائل المرسلة إلى الأشخاص المتأثرين بالمشروع.
- المستندات الموقعة التي تفيد بتلقي التعويض.

يهدف التقييم إلى التأكد من أن السياسات المعتمدة تمتثل لقواعد ولوائح وكالة التمويل، كما ينبغي أن توفر المتابعة اللازمة لتعديل الاتجاهات الاستراتيجية.

للتقييم أهداف محددة وهي:

- التقييم العام لمدى امتثال تنفيذ أنشطة إعادة التوطين، للأهداف والاساليب الموضحة في خطة عمل إعادة التوطين.
- تقييم مدى امتثال تنفيذ أنشطة إعادة التوطين، للقوانين واللوائح وسياسات الحماية، الموضحة أعلاه.
- تحديد الإجراءات التي يجب اتخاذها كجزء من المتابعة المستمرة لتحسين التأثير الإيجابي للبرنامج والتخفيف من آثاره السلبية المحتملة، إن وجدت.

بمجرد الانتهاء من تنفيذ عملية إعادة التوطين، يتم تعيين مستشار مستقل بواسطة الهيئة القومية للأنفاق لتقييم العملية الكاملة لخطة عمل إعادة التوطين في شكل **تدقيق انتهاء خطة العمل** الخاصة إعادة التوطين، بالإضافة إلى تقديم تقييم كامل للأنشطة، بما في ذلك التوثيق وآلية الشكاوى والتقييم والاستحقاق والدروس المستفادة.

يجب ألا تقابل بنود وشروط هذه الاستشارات بأي اعتراضات من المقرضين.

ويكون هذا المستشار المستقل مسئولاً عن تقديم تقرير التقييم النهائي بعد عام واحد من الانتهاء من عملية إعادة التوطين.

8.4 المؤشرات التي يتم استخدامها للمتابعة الداخلية والخارجية

فيما يلي بعض المؤشرات التي يجب قياسها خلال عملية المتابعة والتقييم الداخلية والخارجية:

جدول رقم 8-1 :أمثلة على الجوانب المقترحة اللازمة لأنشطة المتابعة والتقييم الداخلية والخارجية

العناصر	وسيلة التحقق	مصدر المعلومات
كفاءة عملية التقييم	• الأساليب المتبعة في تقييم الأصول والأراضي واستعادة الدخل • قدرة لجنة والتقييم • الشكاوى المتعلقة بالتقييم منفصلة حسب المحافظة ونوع التأثير • محاضر أنشطة المشورة المجتمعية مع الأشخاص المتأثرين من المشروع • رضاء المتأثرين من المشروع عن إجراءات التقييم	• أوراق التقييم • اجتماعات فردية وجماعية مع لجنة التعويضات • تقارير ربع سنوية من الهيئة القومية للأنفاق • لقاء مع عينة ممثلة للأشخاص المتأثرين من المشروع

العناصر	وسيلة التحقق	مصدر المعلومات
شفافية وكفاءة أنشطة تضمين الفئات المتأثرة	• تم إجراء أنشطة التشاور مع الأشخاص المتأثرين من المشروع o قوائم المشاركين o الصور o التعليقات وردود الفعل o محضر المناقشة o الإجراءات التصحيحية بعد الاجتماعات • تضمين مجموعات مختلفة والاهتمام الخاص بالفئات الضعيفة • كفاية المعلومات المشتركة مع الأشخاص المتأثرين من المشروع • الأسئلة التي أثارها الأشخاص المتأثرون بالمشروع	• تقارير أنشطة التشاور • تحليل المشاركين • تقارير ربع سنوية من الهيئة القومية للأنفاق. • لقاءات مع مختلف الأشخاص المتأثرين من المشروع
فعالية أنشطة الإعلام والإعلان وتبادل المعلومات	• نشر خطة عمل إعادة التوطين على موقع الهيئة القومية للأنفاق • إجمالي عدد الأشخاص الذين قاموا بتسجيل الدخول على الموقع • المعلومات التي حصلوا عليها • المعلومات التي لم يحصلوا عليها • تكرار مشاركة المعلومات مع الأشخاص المتأثرين بالمشروع • وسائل التواصل الخاصة باللوجستيات والمعلومات	• موقع الهيئة القومية للأنفاق • تقرير الهيئة القومية للأنفاق الربع سنوي • لقاءات مع مختلف الأشخاص المتأثرين من المشروع
تعزيز قدرة الهيئة القومية لموظفي الأنفاق	• دورات تدريبية وورش عمل مع موظفي الهيئة القومية للأنفاق o قوائم المشاركين o الصور o التقييم القبلي والبعدي o تقرير التدريب • مؤشر الأداء الاجتماعي للهيئة القومية للأنفاق	• تقارير التدريب • مؤشرات الأداء الإحصائي • التقارير الختامية من بنك الاستثمار الأوروبي

العناصر	وسيلة التحقق	مصدر المعلومات
كفاءة إجراءات التخفيف	• إجمالي عدد الأشخاص الذين تم تعويضهم عن المحلات التجارية مقابل المعلومات المرجعية الأساسية المقدمة في خطة عمل إعادة التوطين • عدد الأشخاص الذين تركوا بدون تعويض (حسب أنواع الخسائر) والأسباب • تاريخ قرار نزع الملكية • التاريخ نزع الملكية • مناقشة خيارات التعويض مع الأشخاص المتأثرين بالمشروع • منظور الأشخاص المتأثرين بالمشروع تجاه التعويض المقدم • التأثير على سبل عيش الأشخاص المتأثرين من المشروع • استعادة الدخل • الاستجابة للإجراءات التصحيحية المقترحة بواسطة بنك الاستثمار الأوروبي • رفع الالتماسات إلى المحكمة	• خطة عمل إعادة التوطين • تقرير الهيئة القومية للأنفاق الربع سنوي • لقاءات مع مختلف الأشخاص المتأثرين من المشروع • صور المجموعة المرجعية الأساسية • نتائج الدعاوى القضائية
كفاءة وإمكانية الوصول إلى آلية الشكوى والتعويض	• إجمالي عدد الشكاوى الواردة من كل وسيلة تواصل وتصنيفها حسب النوع والعمر والمستوى التعليمي والمنطقة • إجمالي عدد الشكاوى التي تم حلها • إجمالي عدد الشكاوى التي لم تحل • العقبات والقيود التي تمت مواجهتها لحل المشكلة (يتم فصلها حسب الكيان المعني) • الاستراتيجيات المعتمدة لإبلاغ الأشخاص المتأثرين بالمشروع بآلية الشكوى • إجمالي عدد الأشخاص المتأثرين بالمشروع الذين ليست لديهم إمكانية الوصول إلى إدارة الشكاوى • أسباب عدم الوصول إلى إدارة الشكاوى منفصلة حسب النوع والعمر والحالة التعليمية والمنطقة • متوسط الوقت اللازم لمعالجة الشكوى • عدد الشكاوى المفتوحة في نهاية كل ربع سنة والاتجاهات للوقت التالي • النوع ونقاط الضعف المحتملة للأفراد المتأثرين • العقبات التي تمت مواجهتها لحل الشكاوى وكيف تم حلها	• سجل الشكاوى • تقرير الهيئة القومية للأنفاق الربع سنوي • لقاءات مع مختلف الأشخاص المتأثرين من المشروع

جدول رقم 8-2 : مؤشرات متابعة إضافية

المؤشر	البيانات المطلوبة	تكرار القياس
الإنفاق الإجمالي على حيازة الأراضي (بما في ذلك توزيع التكاليف)	تفاصيل المؤشر: • التعويض النقدي • تكاليف تقديم المساعدة حسب نوع المساعدة • تكاليف التشاور والمشاركة • تكاليف المقيمين والمساحين • تكاليف الرسوم القانونية • تكاليف الضرائب ورسوم التسجيل • تكاليف مدخلات الاستشارات • تكاليف المركبات وأجهزة الكمبيوتر وما إلى ذلك • التكاليف الأخرى (والنوع)	شهرى
عدد الموظفين (العميل / الشركاء الخارجيين المعينين لإعادة التوطين واستعادة سبل العيش	تفاصيل المؤشر: • أعضاء فريق التنفيذ الخاص بالهيئة القومية للأنفاق • أعضاء الإدارات والقطاعات الأخرى • الأخصائيين الاجتماعيين • المدربين المهرة • مستشارو إعادة التوطين	شهرى
العدد الإجمالي للمالكين والعدد الإجمالي للمستخدمين الرسميين وغير الرسميين لقطع الأراضي المتضرر	سيتم استلام البيانات الأولية من خلال التعداد / المسح. سيتم إجراء التحديثات بشكل مستمر حيث يحدد فريق التنفيذ جميع مالكي / مستخدمي جميع قطع الأراضي (على سبيل المثال ، من خلال إدارة الشكاوى).	شهرى

جدول رقم 8-3 : نماذج متابعة وتقييم

المتابعة	التقييم
إلى أي مدى تمكن المستأجرين الرسمين غير الرسميين استعادة سبل عيشهم ، وإلى أي مدى تم تصنيف الفئات المستضعفة أو مصادر أخرى لكسب العيش / الدخل؟	سيتم إجراء أنشطة التشاور مع المستأجرين والبائعين غير الرسميين بعد تنفيذ خطة إعادة التوطين ، في غضون شهرين ، للتحقق من رضاهم عن العملية والحاجة إلى أي تدابير تصحيحية

أنشطة إشراك الفئات المعنية	سجلات أنشطة إشراك الفئات المعنية التي تم إجراؤها (عدد الأنشطة والتوثيق المناسب)
استعادة سبل العيش	متابعة جميع الإجراءات المتعلقة باستعادة سبل العيش ، بدءاً من حصر المتأثرين وتحديد شدة التأثير ،
نشر المعلومات العامة وإجراءات التشاور	حسن توقيت وجودة وفعالية الاستشارات والإفصاح عن المعلومات
دفع تعويضات للأشخاص المتأثرين بالمشروع في مختلف الفئات	التوافق مع معايير التعويض الموضحة في خطة عمل إعادة التوطين
مواعيد الانتهاء من أنشطة برنامج إعادة التوطين.	الإنجاز الفعلي لأنشطة إعادة التوطين مقارنة بالجدول الزمني لخطة إعادة التوطين
عدد الشكاوى	دقة توقيت وجودة القرارات المتخذة بشأن الشكاوى
تعتبر الشكاوى حقيقية من بين جميع الشكاوى المقدمة	معالجة جميع الشكاوى الحقيقية (ليست كيدية)

أمثلة على المؤشرات التي سيتم استخدامها لتحديد مستويات المعيشة للأشخاص المتأثرين بالمشروع هي:

- التأثير على سبل العيش / الدخل وانعكاساته على الغذاء والدواء والتعليم والملابس. خاصة على الفئات الأكثر ضعفا (النساء ، الأطفال ، كبار السن ، المعوقين)
- مستوى المشاركة في أنشطة المشروع مقارنة بالسابق
- عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس مقارنة بما سبق
- المعايير الصحية مقارنة بالسابق
- مصادر الدخل البديلة
- تقديم وإتاحة الرعاية الاجتماعية

في ضوء ما سبق ، فإن خطط إعادة التوطين والتعويض لها أهداف اجتماعية واقتصادية شاملة يمكن من خلالها تقييم نجاحها:

- الأفراد والأسر المتضررة قادرون على الحفاظ على مستوى معيشتهم قبل المشروع ، وحتى تحسينه.

- من أجل تقييم ما إذا كان هذا الهدف قد تم تحقيقه أم لا ، يجب وضع مؤشرات قادرة على قياس أداء خطة إعادة التوطين. ستوفر خطط إعادة التوطين والتعويض معايير قابلة للقياس يجب مراقبتها وتوفر الموارد اللازمة لتنفيذ أنشطة المتابعة .
- سيتم الاحتفاظ بالسجلات المالية في الهيئة القومية للأنفاق. ستسمح السجلات بالتحقق من التكلفة النهائية لإعادة التوطين والتعويض لكل فرد أو أسرة.

9 التنفيذ

يتطلب تنفيذ خطة عمل إعادة التوطين مستوى معينًا من التعاون بين الهيئة القومية للأنفاق وكيانات أخرى، مثل هيئة المحافظة ولجنة توجيه المشروع ولجنة التعويضات.

9.1 أدوار ومسئوليات الهيئة القومية للأنفاق

الهيئة القومية للأنفاق مسؤولة عن التنفيذ السليم لخطة عمل إعادة التوطين ، بما في ذلك مشاركة الفئات المتأثرة وإدارة آلية الشكوى والتعويض في إطار خطة عمل إعادة التوطين وسد الفجوات لضمان تنفيذ التعويضات بتكلفة الاستبدال الكاملة واستعادة سبل العيش يتم توفير تدابير / المساعدة في إعادة التوطين. سيتم ضبط التفويضات الواردة أدناه أثناء إعداد خطة عمل إعادة التوطين.

عينت الهيئة القومية للأنفاق في أبريل 2023 مسئولة اتصال مجتمعية مسؤولة عن تبادل المعلومات مع الأشخاص المحتملين المتضررين وتلقي شكاواهم.

أثناء إعداد وتنفيذ خطة عمل إعادة التوطين ، ستشارك الجهات التالية.

جدول رقم 1-9: الأدوار والمسئوليات الخاصة بتنفيذ خطة إعادة التوطين

الهيئة / الجهة	المرحلة	مهام العمل
وزارة النقل / الهيئة القومية للأنفاق	أثناء إعداد وتنفيذ خطة عمل إعادة التوطين	• - طلب حيازة الأرض للمنفعة العامة كما هو موضح في القسم "7.1 الترتيب المؤسسي والتنظيمي لامتلاك الأرض" • - توفير الأموال وتوزيعها للتعويضات الإلزامية والتكميلية - مثل حالات فقدان الدخل ، واستقرار سبل العيش ، ودعم الفئات الضعيفة اجتماعياً ، وفقاً لتقديرات اللجان المشكلة في هذا الشأن. • توفير حصر للمحلات المتضررة وتحديد وضعها القانوني / التعاقدي من خلال وزارة النقل والهيئة القومية للأنفاق
إدارة العقارات – الهيئة القومية للأنفاق	أثناء إعداد وتنفيذ خطة عمل إعادة التوطين	• مهامهم هي كما يلي: • تحديد الأراضي المطلوبة (عامة أو خاصة إن وجدت) ليتم الحصول عليها بناءً على نقل الملكية بالتعاون مع (سيسترا) • إعداد مذكرة لاطلاع وزير النقل على قرار النفع العام المتعلق بإعادة التوطين غير الطوعي وإعادة تخصيص الأصول العامة. • مذكرة توضح المشروع المراد تنفيذه والتعويض المبدئي الذي يجب إيداعه في حساب الهيئة. • المشاركة في لجنة التعويضات

الهيئة / الجهة	المرحلة	مهام العمل
		• تبادل المعلومات وإجراء المشاورات مع جميع المتأثرين
المدير العام البيئي والاجتماعي (ESGM) الهيئة القومية للأنفاق	أثناء إعداد وتنفيذ خطة عمل إعادة التوطين	• الإشراف على عملية برنامج إعادة التوطين • تلقي التقارير الشهرية والفصلية • حضور الاجتماعات الشهرية التي سيتم عقدها مع لجنة التعويضات
مسئول التواصل المجتمعي CLO الهيئة القومية للأنفاق	أثناء إعداد وتنفيذ خطة عمل إعادة التوطين	• القيام بجميع أنشطة الاستشارات بالتعاون الكامل مع إدارة العقارات • الإشراف على الشكاوى الواردة إلى لجنة الشكاوى • المشاركة في لجنة التعويضات • توثيق جميع أنشطة التشاور والاجتماعات وما إلى ذلك • إعداد تقرير شهري حول أنشطة خطة إعادة التوطين لمشاركته مع إدارة العقارات وآلية الإدارة البيئية والاجتماعية • إعداد التقرير نصف السنوي ومشاركته مع إدارة العقارات و المدير العام البيئي والاجتماعي
الإدارة المسؤولة عن البوابة الموحدة للشكاوى الحكومية (المستخدمة بواسطة جميع الوزارات والهيئات والمؤسسات في مصر)	أثناء إعداد وتنفيذ خطة عمل إعادة التوطين	• إدارة جميع الشكاوى المستلمة من بوابة الحكومة الإلكترونية • تبادل المعلومات حول الشكاوى مع مسئول التواصل المجتمعي
اللجنة المسئولة عن الشكاوى	أثناء إعداد وتنفيذ خطة عمل إعادة التوطين	• إدارة جميع الشكاوى المتعلقة بمشروع ترام الرمل • حضور الاجتماع الشهري مع لجنة التعويضات • التعاون مع مسئول التواصل المجتمعي ومشاركة جميع المستندات المتعلقة بآلية الشكاوى (الشكاوى المستلمة - تسجيل الشكاوى - نماذج الإغلاق ، إلخ)
وزارة الاوقاف	أثناء إعداد وتنفيذ خطة عمل إعادة التوطين	• التنسيق مع وزارة النقل لعملية هدم المساجد (مساجد مبنية على ممتلكات سكة حديدية في مسار خط سكة حديد أبو قير). • إجراء أنشطة استشارية مع أفراد المجتمع وإنشاء مساجد بديلة أو المساهمة في إنشاء وتوسيع المساجد الموجودة بالفعل ؛ حسب مساحة الارض المتاحة للبناء بالمنطقة. وفقًا لنتائج أنشطة الاستشارة ، يجب أن يتم ذلك قبل بدء البناء.
قسم الشؤون القانونية	أثناء إعداد وتنفيذ خطة عمل إعادة التوطين	• مسؤول عن القضايا القانونية المتعلقة بالحيازة / الملكية وحل النزاعات.

الهيئة / الجهة	المرحلة	مهام العمل
مديرية التضامن الاجتماعي	أثناء إعداد وتنفيذ خطة عمل إعادة التوطين	• تتبع لوزارة التضامن الاجتماعي. مسؤول عن إيواء الأطفال وكبار السن المشردين
الأحياء / الوحدات المحلية	أثناء إعداد وتنفيذ خطة عمل إعادة التوطين	• مسؤول عن إخطار المالكين المدرجين في الحصر. • كما تشارك في إجراءات تنفيذ حيازة الأرض.
جهاز تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEDA	أثناء إعداد وتنفيذ خطة عمل إعادة التوطين	• مسؤول عن توفير دورات تدريبية وقدرات للأشخاص المتأثرين بالمشروع (العمال - المستأجرين) بناءً على طلبهم.

9.2 أدوار ومسئوليات الجهات الأخرى

يلقي إطار خطة إعادة التوطين الضوء على المؤسسات التي تشارك في تنفيذ ومتابعة أنشطة خطة عمل إعادة التوطين. نظرًا لغياب أي حيازة قسرية للأراضي، لن يكون الترتيب المؤسسي هو نفسه الذي حدده القانون بموجب القسم 2.3 من هذا التقرير حيث لا توجد حيازة أراض خاصة.

تقع مسئولية إدارة تنفيذ خطة عمل إعادة التوطين، على لجنتين رئيسيتين: اللجنة التوجيهية ولجنة التعويضات

اللجنة التوجيهية:

- تتكون اللجنة التوجيهية من جميع الجهات في الإسكندرية تقريبًا، مثل مديرية الإسكان وإدارة المرور وإدارة التضامن الاجتماعي ومديرية الطرق وغيرها، برئاسة محافظ الإسكندرية.
- تقع عليها مسئولية القرارات عالية المستوى المتعلقة بالمشروع بما في ذلك قرارات التعويض والاستحقاقات.
- محافظ الإسكندرية مسئول عن توقيع قرار تشكيل لجنة التعويضات.

لجنة التعويضات:

تتشكل لجنة التعويضات بقرار من المحافظ أو وزير النقل، وتتألف من ممثلي الجهات التالية:

- الهيئة العامة للخدمات الحكومية.
- مديرية الإسكان والمرافق.
- مديرية الضرائب العقارية على مستوى المحافظة.
- وزارة المالية.

- مديرية المساحة بمحافظة الاسكندرية،
- إدارة المساحة داخل هيئة المحافظة وهيئة النقل العامة بالإسكندرية.

بالإضافة إلى ممثل هم المالك (الهيئة القومية للأنفاق ووزارة النقل

إضافةً لذلك، قد يحضر ممثلين عن الأحياء والوحدات الأخرى.

تختص لجنة التعويضات بما يلي:

- جمع المعلومات عن جميع المتأثرين.
- حساب التعويض على أساس عملية التقييم الموصى بها المدرجة في إطار سياسة إعادة التوطين
- تبادل المعلومات مع جميع الأشخاص المتأثرين بالمشروع حول المشروع واستحقاقاتهم وعملية التقييم بالإضافة إلى الخطة الزمنية.
- إرسال أي إخطارات رسمية بالإخلاء.
- تطبيق الرقابة الداخلية على جميع الأنشطة.
- الإعلام والإعلان عن قوائم المتأثرين وتلقي أي طلبات بالاختلاف.
- استلام كافة المستندات الرسمية من المتأثرين من المشروع (الهوية – إيصالات المياه والكهرباء والغاز – عقد الإيجار – السجل الضريبي – السجل التجاري ... الخ) ومشاركتها مع الهيئة القومية للأنفاق.
- صرف التعويض والمستحقات.
- الاحتفاظ بالوثائق الرسمية ومشاركتها مع الهيئة القومية للأنفاق.
- إدارة جميع المصروفات المالية.

يمكن تلخيص الأدوار والمسئوليات التفصيلية للكيانات المسئولة عن تنفيذ خطة عمل إعادة التوطين على النحو التالي:

جدول رقم 2-9 : أدوار ومسؤوليات الجهات المسؤولة عن تنفيذ خطة إعادة التوطين (المنظمات الحكومية)

الهيئة/ الجهة	الأدوار والمسئوليات
محافظ الاسكندرية	• -مسئول عن إصدار القرار الخاص بتشكيل لجنة التعويضات
مديرية بحوث الإسكان والبنية التحتية التابعة لوزارة مرافق الإسكان والمجتمعات العمرانية	• هم مسؤولون عن تحديد خيارات إعادة التوطين البديلة للأشخاص المتضررين والمشاركة في جميع الإجراءات التشغيلية المتعلقة بتحديد قيمة التعويض ووضع إجراءات التحسين داخل المستوطنات غير الرسمية.
الهيئة العامة لنقل الركاب بالإسكندرية (APTA)	• سيكونون مسؤولين عن نقل عمالهم خلال مرحلة البناء. سيتبادلون المعلومات مع الهيئة القومية للأنفاق حول عمال الهيئة العامة لنقل الركاب بالإسكندرية الذين تم نقلهم بسبب إعادة تأهيل ترام الرمل

يعكس تشكيل لجنة التعويضات اجتماع كل الجهات المسئولة عن تنفيذ خطة عمل إعادة التوطين في لجنة واحدة، مما يمنع احتمالية التناقضات أو الصراعات، بالإضافة إلى أن وجود تمثيل للأشخاص المتأثرين بالمشروع يسهل العملية من خلال مشاركة المعلومات.

بالإضافة إلى الجهات المذكورة أعلاه، تقع مسئولية توفير ملاجئ لأطفال الشوارع بناءً على قرار الهيئة القومية للأنفاق على التضامن الاجتماعي. تقوم الهيئة القومية للأنفاق بالتنسيق مع المديرية لاستيعاب الأشخاص المشردين أيضًا كما هو موضح في مصفوفة الاستحقاقات.

تلعب كلٌ من إدارة الأمن ومديرية الصحة دورًا في عملية إيواء الأطفال المشردين وأطفال الشوارع أيضًا.

يتم تقديم الأدوار والمسئوليات التفصيلية في خطة عمل إعادة التوطين بعد اختيار أعضاء لجنة التعويضات واللجنة التوجيهية.

فيما يتعلق بالمتابعة المستقلة، تقوم الهيئة القومية للأنفاق بتعيين مستشار مستقل لمدة 9 أشهر على الأقل لمتابعة جميع أنشطة إعادة التوطين، ويعمل المستشار بشكل وثيق مع لجنة التعويضات الهيئة القومية للأنفاق تحت إشراف بنك الاستثمار الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية.

9.3 بناء القدرات

تم إجراء تقييم سريع لاحتياجات الجهات المذكورة أعلاه في عامي 2020 و 2021، وقد كشف أن العديد من الجهات (مثل هيئة المحافظة ولجنة التعويضات والشخص المسئول عن آلية الشكوى ولجنة آلية الشكاوى) ليست على دراية كاملة بمتطلبات الجهات الممولة، مما قد يؤثر على تنفيذ المشروع.
تدرك جميع الجهات دراية كاملة بأنه يجب تنفيذ خطة عمل إعادة التوطين في إطار من الالتزام التام بمتطلبات وكالات التمويل، وتقييم الأصول وفقًا لتكلفة الاستبدال الكاملة، وتطوير الخرائط المساحية، والتفاوض والتشاور مع أفراد المجتمع، إلخ.
يجب على الهيئة القومية للأنفاق تمويل برنامج بناء القدرات لتلبية متطلبات الجهات الممول، وقد تم اقتراح وحدات تدريبية لتعزيز قدرة الشركاء المنفذين، لتمكين الأطراف المعنية من تلبية متطلبات إجراءات إعادة التوطين الخاصة بالمشروع.
أربع دورات تدريبية هي الأساس لتنفيذ خطة عمل إعادة التوطين؛ وهم على النحو التالي:

- **سياسات بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الدولي المتعلقة بأنشطة إعادة التوطين**. (بما في ذلك التقييم – الاستحقاق – الأهلية – الفجوات بين المتطلبات والاستراتيجيات القومية والدولية لسد الفجوات.
- **تضمين الفئات المتأثرة ومهارات التشاور**.
- **مهارات التوثيق**: تحاول هذه الدورة تزويد الجهات بمهارات حفظ الملفات الضرورية لإعداد التقارير ومهام التدقيق للوكالات الممولة.
- **المتابعة والتقييم**: هي واحدة من أهم التدريبات المطلوبة لتعزيز مهارات المتابعة لموظفي الهيئة القومية للأنفاق

بالإضافة إلى التدريبات المذكورة أعلاه، من المهم أن يتم تزويد مسئولي التنمية الاجتماعية العاملين بوحدة إدارة المشروع بالهيئة القومية للأنفاق بمعلومات عن قضايا المجتمع المتعلقة بالمشروع من خلال الدورتين التاليتين:

- **النهج التشاركي**: من أجل الانخراط مع المجتمع في المشاركة في أنشطة المشروع، وهو مفيد لتعزيز الحوار بين الهيئة القومية للأنفاق والمجتمعات المضيفة للمشروع.

- **بناء الوعي ومهارات الاتصال**: هذه التدريبات مهمة لنجاح المشروع، وخاصة لإعلام المجتمع بتأثيرات المشروع وتدابير تخفيف وطأة الأضرار، لذلك فإن هذا التدريب مفيد لمسئول التنمية الاجتماعية والوكالات المنفذة من أجل تزويد الأشخاص المتأثرين بالمشروع بالمعلومات المطلوبة.
- إدارة آلية الشكوى في الامتثال الكامل لمعايير وكالات التمويل، بما في ذلك تبادل المعلومات حول إدارة الشكاوى وتوثيق وإدارة الشكاوى وإعداد التقارير.

جدول رقم 3-9: أنشطة بناء القدرات المقترحة

التدريب	المهارات التعليمية	المدة والتاريخ	المتدربين المقترحين	الكلفة المقترحة
سياسات بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الدولي المتعلقة بأنشطة إعادة التوطين	• الفهم الكامل للمعيار رقم 6 المتعلق بالحيازة غير الطوعية للأراضي والمعيار البيئي والاجتماعي رقم 5 للبنك الدولي • الفهم الكامل للإجراءات المطلوبة ضمن هذه السياسة وأدواتها (إطار سياسة إعادة التوطين – خطة عمل إعادة التوطين – خطة استعادة سبل العيش)	**1 يوم للجزء النظري** **2 يوم للتدريب أثناء العمل** **قبل تنفيذ إعادة التوطين**	1) مسئولي التواصل المجتمعي 2) موظفي العقارات 3) مدير البيئة 4) كادر محافظة الاسكندرية	1,000دولار أمريكي
مشاركة الفئات المتأثرة	• فهم أفضل للمعيار رقم 10 مشاركة الفئات المتأثرة والمعيار البيئي والاجتماعي رقم 10 للبنك الدولي • الفهم المناسب لطرق الاتصال والاستراتيجية والتواصل • مهارات التفاوض اللازمة مع الأشخاص المتأثرين من المشروع	**1 يوم للجزء النظري** **2 يوم للتدريب أثناء العمل** **قبل تنفيذ إعادة التوطين**	1. مسئولي التواصل المجتمعي 2. موظفي العقارات 3. مدير البيئة 4. كادر محافظة الاسكندرية	1,200دولار أمريكي
مهارات التوثيق وإدارة الملفات الورقية والالكترونية	• الفهم الكامل لعملية حفظ الملفات. • الفهم الكامل للعناصر المطلوبة للإتمام عملية توثيق جيدة وشاملة • القدرة على إعداد تقرير حول الشكاوى والتعويضات • الاحتفاظ بالسجلات وتوثيق المستندات المختلفة المتعلقة بالتعويضات	**1 يوم للجزء النظري** **2 يوم للتدريب أثناء العمل** **قبل تنفيذ إعادة التوطين**	1. مسئولي التواصل المجتمعي 2. موظفي العقارات 3. مدير البيئة 4. كادر محافظة الاسكندرية	800دولار أمريكي
المتابعة والتقييم	• فهم تعريف المتابعة ودور المتابعة والتقييم في المشروع • التعرف على أدوات المتابعة والتقييم الفعالة وأشكال التقارير	**1 يوم للجزء النظري** **2 يوم للتدريب أثناء العمل** **قبل تنفيذ إعادة التوطين**	1) مسئولي التواصل المجتمعي 2) موظفي العقارات 3) مدير البيئة 4) كادر محافظة الاسكندرية	750دولار أمريكي
أنشطة رفع الوعي	• فهم أفضل لأنشطة زيادة الوعي وكيفية زيادة وعي الفئات المهمشة والضعيفة بحقوقهم القانونية المتعلقة بالاستعادة الاقتصادية وآلية الشكاوى	**1 يوم للجزء النظري** **2 يوم للتدريب أثناء العمل** **قبل تنفيذ إعادة التوطين**	1) مسئولي التواصل المجتمعي 2) موظفي العقارات 3) مدير البيئة 4) كادر محافظة الاسكندرية	750دولار أمريكي

التدريب	المهارات التعليمية	المدة والتاريخ	المتدربين المقترحين	الكلفة المقترحة
آلية إدارة الشكاوى	• فهم أفضل لأهمية الآلية العالمية وكيفية إدارة الشكاوى التي يتم تلقيها ومراقبتها والإبلاغ عنها.	**1 يوم للجزء النظري** **2 يوم للتدريب أثناء العمل** **قبل تنفيذ إعادة التوطين**	1) مسئولي التواصل المجتمعي 2) لجنة الشكاوى 3) مدير البيئة	750دولار أمريكي
الإجمالي				**5,250 دولار أمريكي**

9.4 الجدول الزمني

يتسق الجدول الزمني الخاص بخطة عمل إعادة التوطين مع الجدول من أجل تجنب المشاكل والعقوبات في عقود الأعمال المخصصة، حيث تدرج المعلومات المتعلقة بالجدول الزمني (موعد إخلاء المناطق) في وثائق العطاء وعقود الإنشاءات لتجنب العقوبات. يلخص الجدول التالي الأنشطة المتعلقة بخطة عمل إعادة التوطين الجارية والمخطط لها.

جدول رقم 4-9: الجدول الزمنى لأنشطة خطة إعادة التوطين

الأنشطة	التاريخ المحتمل
إعداد التصميم والمسار النهائي	تم في ديسمبر 2021
القسم الفني في الهيئة القومية للأنفاق لمراجعة التصاميم	تم في نهاية ديسمبر 2021
يتم إبلاغ إدارة العقارات في الهيئة القومية للأنفاق بالمسار النهائي	تم في نهاية ديسمبر 2021
استلام قرار النفع العام	تم في 22 ديسمبر 2021
إيداع ميزانية الوديعة المؤقتة لغرض التعويض (50 مليون جنيه مصري كما وردت في قرار النفع العام الصادر بتاريخ 22 ديسمبر 2021	مارس 2022
إعادة تخصيص مسار الترام بموجب قرار النفع العام و الهيئة العامة لنقل الركاب بالإسكندرية	بدأت في 22 ديسمبر 2021
قدمت الهيئة العامة لنقل الركاب بالإسكندرية الحصر النهائي لعمال المحلات	يونيو 2022
الإعلام عن التاريخ الفاصل	15يونيو 2022
إعداد خطة إعادة التوطين القسري	يونيو 2023
ستستمر أنشطة التشاور يونيو 2022 ، مايو - يوليو 2023	جاري التنفيذ
أنشطة بناء القدرات	الأول من ديسمبر 2022
آلية الشكاوى والمشاركة	يوليو 2023 وما زال مستمراً
تنفيذ خطة إعادة التوطين القسري	الربع الثاني والربع الثالث من عام 2023
ستبدأ متابعة الأنشطة والتوثيق عند بدء جميع الأنشطة	الربع الثالث من عام 2023

9.5 الميزانية

يضمن المشروع أن تكاليف التعويضات، بالإضافة إلى تكاليف إعادة التوطين، مدمجة في الميزانية الإجمالية للمشروع ويتم تعريفها بوضوح على أنها تكلفة المشروع "الأولية."

بالإضافة إلى ذلك، يضمن المشروع أخذ التخطيط والتنفيذ لأي إعادة توطين في الاعتبار في الجدول الزمني لتطوير المشروع. يجب تقديم جميع أشكال التعويضات ومساعدة إعادة التوطين قبل الإخلاء، كما يجب أيضًا الانتهاء من جميع أعمال التعويضات وإعادة التوطين قبل ثلاثة أشهر على الأقل من البدء الفعلي في أي أعمال بناء.

وتقدر الميزانية الإجمالية بمبلغ 8,599,525 جنيه مصري (277,404 دولار أمريكي).

يتعين على الهيئة القومية للأنفاق تأمين الحسابات المصرفية لصرف التعويضات (في حالة عدم وجود حساب مصرفي لدى الأشخاص المتأثرين من المشروع) ويجب أن تجمع خطة عمل إعادة التوطين معلومات حول الأشخاص المتأثرين بالمشروع الذين لديهم حسابات بنكية، بما في ذلك العمال.

تتحمل الهيئة القومية للأنفاق تكلفة فتح الحسابات المصرفية. وتشمل الميزانية تكلفة التعويض النقدي، وتكلفة بناء القدرات والاستشاري المستقل، وتكلفة أنشطة المشورة المجتمعية وتكلفة المواد المطبوعة، وتكلفة الحساب المصرفي.

يجب أن تتضمن الميزانية أيضًا مخصصات للتضخم والنمو السكاني والاحتياطات الطارئة الأخرى.

حالياً، تقوم الهيئة القومية للأنفاق، مع الامتثال الكامل لقرار فوائد الأراضي، بصرف 50 مليون جنيه مصري للجهة المسئولة عن صرف التعويضات

جدول رقم 5-9: الميزانية التقديرية لتنفيذ خطة إعادة التوطين القسري

Cost of affected assets in the Project site	Affected assets in the Project site			
	Cost in US$	Cost in EGP	Total number	الأصول المتضررة
	64516	2,000,000	79	المستأجرين من الهيئة العامة لنقل الركاب (محلات وأكشاك)
	16129	500,000	131	عمال
	161290	5,000,000	1	مسجد
		0		الأشجار (مشمولة في تعويض المحل
		0		أطفال الشوارع (ضمن مسؤولية مديرية التضامن الاجتماعي)
		0		المتشردون (تحت مسؤولية مديرية التضامن الاجتماعي)

Cost of affected assets in the Project site	Affected assets in the Project site			
	Cost in US$	Cost in EGP	Total number	الأصول المتضررة
غير محدد				المستأجرين / أصحاب المحلات التجارية الذين قد يفقدون دخلهم مؤقتًا في حالة فقدان الوصول الكامل
غير محدد				عمالة المحلات التي قد تغلق بشكل مؤقت
	241,935	**7,500,000**		**البند الفرعي 1: إجمالي الأصول المتأثرة**
	5250	**162750**		**البند الفرعي 2 : بناء القدرات**
	5000	**155000**		**البند الفرعي 3: المتابعة والتقييم**
غير محدد				البند الفرعي 5: المساعدة في إعادة التوطين
غير محدد				البنود الفرعية 6 تكلفة فتح الحسابات المصرفية
	252185	**7817750**		إجمالي الميزانية دون الطوارئ
	25219	**781775**		البند الفرعي 7: الطوارئ
	277,404	**8,599,525**		إجمالي الميزانية بما في ذلك الطوارئ

قائمة الملحقات

الملحق رقم 1: قائمة مستأجري المحلات التجارية ومدة عقودهم

الملحق رقم 2: قائمة بالصور التى تعرض بعض مواقع الأصول المتأثرة بالمشروع

الملحق رقم 3: الأدوات البحثية

الملحق رقم 4: عقد الإيجار

الملحق رقم 5: أنشطة التشاور

الملحق رقم 6: شهادة الاستحقاق للمتأثرين

الملحق رقم 7: خطاب التضامن الاجتماعي - ترام الرمل

الملحق رقم 8: خطاب الهيئة القومية للأنفاق إلى الهيئة العامة لنقل الركاب بالإسكندرية بشأن عدم تأجير المحلات التجارية بعد التاريخ الفاصل

الملحق رقم 9: توضيحات من الهيئة العامة لنقل الركاب بالإسكندرية حول تأجير المحلات التجارية بعد تاريخ الانتهاء

الملحق رقم 10: بطاقات وصف مشروع ترام الرمل

الملحق رقم 11 قيمة المحلات التجارية المستأجرة

الملحق رقم 12: مذكرة نزع الملكية للنفع العام - ترام الرمل

الملحق رقم 13 استبعاد التفريعة الشمالية سيدي جابر

الملحق رقم 14 مواقع التوظيف في الإسكندرية

الملحق رقم 15 قرار الحد الأدنى للأجور

الملحق رقم 16 تشكيل لجنة التفاوض

الملحق رقم 17 إجمالي الإيرادات لكل متجر

الملحق رقم 18 - الخطة الزمنية المحدثة لمشروع تأهيل ترام الرمل

الملحق رقم 19 وثائق المنظمة غير الحكومية التي تدير المسجد

الملحق رقم 20 قرار نزع الملكية للنفع العام

الملحق رقم 21 الإعلان عن قرار حيازة الأراضي في الصحافة الوطنية